وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون– تيارت–
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

دور تمويل قطاع التعليم العالي في التنمية الاقتصادية

حالة الجزائر (1962-2015)

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: إدارة مالية

إعداد الطالبتين:
– سي عبد الهادي شاهيناز
– بلقندوز سهـــير كاتيـــا

الأستاذ المشرف:
حـــواس أمين

أعضاء لجنة المناقشة

د.حـــري مختارية	أستاذة محاضرة	رئيسا
د.حـــواس أميـــن	أستاذ محاضر	مشرفا
د.جيلالي خالديـــة	أستاذة محاضرة	مناقشا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ ...../ .... / 2019

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم وعلى أهل بيته الطاهرين وصحابته أجمعين

أما بعد:

نتقدم بجزيل شكرنا وفائق تقديرنا وعظيم امتناننا إلى الأستاذ المشرف " أمين حواس"

الذي نكن له كل الاحترام والتقدير والذي لم يبخل علينا بتوجيهاته القيمة والهادفة مقتطعا اياها من وقته الثمين وانشغالاته العديدة حيث لم يفوت أي فرصة سانحة لتوجيهنا ومد يد العون لنا، فكان نعم الاستاذ المشرف الحريص على أمانة البحث العلمي التي قادتنا لإتمام هذا العمل

ونوجه شكرنا الجزيل إلى جميع أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بمناقشة موضوع المذكرة

وفي الأخير لا يفوتنا أن نتقدم بأسمى معالي الشكر لكل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد بكلمة طيبة أو السؤال عنا.

إهـــــــداء

اهدي ثمرة عملي المتواضع هذا:

إلى منبع الحب والحنان وحضن المودة والأمان، إلى من سهرت الليالي وجادت لأجل سعادتي بكل غال، إلى التي تعهدتني بحنانها وغمرتني بدعواتها إلى أمي الغالية حفظها الله

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء دون انتظار إلى من احمل اسمه بكل افخار إلى والدي الغالي

إلى مورد الأنس والسعادة إلى من يتخلل في صدري حبهم وتقاسمت معهم معنى الدفء والحنان إلى إخوتي الأعزاء.

إلى أحب الأشخاص إلى قلبي إلى من رافقوني في درب دراستي وشاركوني أجمل اللحظات، إلى كل أصدقائي.

الى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم ورقتي أقول عفوا ثم عفوا إلى كل من سقط من ذكرياتي سهوا.

شهيناز

إهـــــــداء

إلى من قال فيهم الغفور الرحيم

{وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاهُمَا فَلاَ تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيمًا}

[الإسراء: 23]

إلى من تحملت هموم الدنيا وسيها لتصنع بسمة عظمت معانيها إلى أول اسم على ثغري وأجمل إنسان يزيح الهم عن صدري إلى من تناجيها روحي:

أمي **(عطيفة)** -حفظها الله-

إلى أروع إنسان في الوجود إلى منبع الحب حتى الخلود إلى من اسمه يلازمني بلا حدود إليك ياسر الأمان ومصدر العطف والحنان:

أبي **(مصطفى)** – رعاه الله-

إلى من كان زاد رحلتي وسبب راحتي إلى من ترعرعت في أحضانها الدافئة عائلتي الكريمة.

خاصة إلى: **إكرام-ندى- فتحي-وليد-زاكي-حليمة-يسرى-سامي-فاطمة-إسماعيل-هاشمي-عمر-خيرة-محمد-نرمين-هناء-وسيم** -وفقهم الله-.

إلى جميع الأهل والأقارب كبيرا وصغيرا

إلى جميع الصديقات: **شهيناز-منال-رجاء-روفيدة-هاجر-حفيظة-**

إلى من سكنوا ذاكرتي ونستهم مذكرتي، إلى كل عين سهرت على راحتي إلى

كل يد شدت على يدي، إلى كل قلب نبض دعاء لنجاحي.

" إلى الذين نحبهم ونعزهم مكانتهم ليست بين الأسطر والصفحات، لأن مقامهم أجل وأعلى فالقلب سكناهم والذكرى ذكراهم والعقل لن ينساهم"

سـهير

الفهـــرس

الفهرس

شكر

إهداء

الفهرس

قائمة الجداول والأشكال البيانية

مقدمة .....أ

الفصـــل الأول

إطار عام حول التعليم العالي

تمهيـــد 8
المبحث الأول: ماهية التعليم العالي 9
المطلب الأول: مفهوم التعليم العالي 9
المطلب الثاني: تعليم العالي، الوظائف، المقومات، الأهداف.....11
المطلب الثالث: هيكل التعليم العالي 19
المبحث الثاني: مصادر موارد التعليم العالي 24
المطلب الأول :موارد التمويل الداخلية 24
المطلب الثاني: مصادر التمويل الخارجية 28
المطلب الثالث: أسلوب تقدير نفقات التعليم العالي.....29
المبحث الثالث: أهمية تمويل التعليم العالي في التنمية الاقتصادية 35
المطلب الأول: دور التعليم العالي في النمو الاقتصادي والاجتماعي 35
المطلب الثاني :دور البحث العلمي في التنمية 37
خلاصة الفصل الأول.....40

الفصل الثاني

مدخل للتنمية الاقتصادية

تمهيد 42

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية 43

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية 43

المطلب الثاني: أهداف وأهمية التنمية الاقتصادية وأهميتها 46

المطلب الثالث: عناصر التنمية الاقتصادية 50

المبحث الثاني: متطلبات التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها 52

المطلب الأول: متطلبات التنمية الاقتصادية 52

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية الاقتصادية 55

المطلب الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية 59

المبحث الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية 66

المطلب الأول: نظرية مراحل النمو 66

المطلب الثاني: نظريات التغيير الهيكلي 68

المطلب الثالث: نظرية التوازن وعدم التوازن 69

خلاصة الفصل الثاني 74

الفصل الثالث

نفقات قطاع التعليم العالي ومخرجاته التنموية في الجزائر

تمهيد 76

المبحث الأول: واقع التعليم العالي في الجزائر 77

المطلب الأول: ماهية التعليم العالي في الجزائر 77

المطلب الثاني: مبادئ التعليم العالي في الجزائر ووظائفه 82

المطلب الثالث: مراحل تطور التعليم العالي في الجزائر 88

المبحث الثاني: تمويل التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والتحديات 94
المطلب الاول: واقع ومستوى كفاية تمويل التعليم العالي في الجزائر..... 94
المطلب الثاني: تمويل قطاع التعليم العالي في الجزائر 95
المطلب الثالث: دور الجامعات في التنمية الاقتصادية والسوق العمل 99
المبحث الثالث: المخرجات التنموية لقطاع التعليم العالي 103
المطلب الأول: مؤشرات تطور التعليم العالي 103
المطلب الثاني: مساهمة مخرجات التعليم العالي في سوق العمل..... 110
المطلب الثالث: مساهمة مخرجات قطاع التعليم العالي في تطور الإنتاج 115
خلاصة الفصل الثالث: 119
خاتمة **121**
قائمة المصادر والمراجع..... 125
ملخص

قائمة الجداول والأشكال البيانية

قائمة الجداول:

رقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	بعض المؤشرات التعليمية للدول العربية وبعض البلدان في العالم لسنة 1998	36
(2-1)	تطور نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من إجمالي الناتج المحلي في بعض الدول العربية والأجنبية لعام 1998	38
(1-3)	يبين تطور عدد الطلبة المسجلين للفترة 2014/1962.	92
(2-3)	تزايد عدد حاملي شهادات التدرج.	93
(3-3)	تزايد عدد الأساتذة الدائمين ونسب التأطير لمرحلة التدرج.	93
(4-3)	تطور ميزانية التعليم العالي للفترة (2013-2005).	96
(5-3)	تطور عدد الطلبة المسجلين والمتخرجين من مؤسسات التعليم العالي في الجزائر للفترة (2015-2003)	103
(6-3)	تطور عدد المنشورات العلمية في الجزائر للفترة (2014-2005)	106
(7-3)	إستشهادات الإنتاج العلمي في الجزائر وبعض الدول العربية في الفترة (2016-2008)	108
(8-3)	عدد براءات الاختراع المسجلة في الجزائر خلال الفترة (2012-2015)	109
(9-3)	تطور معدلات البطالة ومعدلات التشغيل حسب مستويات التعليم في الجزائر للفترة (2015-2003)	111
(10-3)	مؤشر عدم التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل لمراحل التعليم المختلفة لعينة من الدول	112
(11-3)	فترة التعطل لحاملي الشهادات في الجزائر(%) للفترة (2010-2015)	113
(12-3)	تطور القوى العاملة وتطور عدد المتخرجين واليد العاملة مع تطور الإنتاج الوطني	116
(13-3)	معدلات نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي في الفترة (2009-1999)	117

قائمة الأشكال:

رقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	مهام الجامعات في العالم	21
(1-1)	تطور مفهوم التدريس ومهام المدرس الجامعي ودوره	22
(1-3)	تطور نسبة الجزأرة الهيئة التدريسية في قطاع التعليم العالي(2014-2014)	84
(2-3)	تطور خريجي التعليم العالي حسب التخصصات	104
(3-3)	تطور النشر العلمي في الجزائر والدول المجاورة مقارنة خلال الفترة (2000-2014)	107

مقدمة

يعتبر التعليم عامة من بين أهم القطاعات التي أضحت تعنى باهتمام بالغ لدى معظم دول العالم، وذلك للدور الذي يلعبه في مجال إنتاج المعرفة وكذا المساهمة في إمداد القطاع الاقتصادي والاجتماعي بالرأسمال الكفء والمستعد على تسيير مختلف المنظمات بما فيها المنظمات العمومية، ومما لا شك فيه أن للتعليم العالي خاصة دورا أساسيا وفعالا في بناء وتكوين الإنسان الذي يمثل الركيزة الأساسية في التقدم والتطور.

وعليه فإن قضية تمويل التعليم العالي أصبحت تشغل صناع السياسة في العديد من البلدان، لإن الدولة الحديثة تسعى من خلال مؤسساتها وأجهزتها، وعلى رأسها التعليم في بناء وتشييد المجتمع وتطويره، في ظل العولمة وقضايا العصر المتجددة، لأن مستقبل مجتمعنا أصبح مرهونا بمدى تحقيق النجاح في مؤسسات التعليم العالي، لأن مخرجات هذه الأخيرة، في الواقع هي مدخلات التنمية الاقتصادية ومخرجاتها والبحوث العلمية وكذلك الخدمات التي تقدمها الجامعة من خلال وظائفها ومهامها لإنجاح جهود التنمية الاقتصادية والجودة التي تسعى إليها، ومن ثم وجب البحث على طرق ومناهج تطوير الجامعات والرفع من مستواها حتى يتسنى لها مواكبة الركب الحضاري الذي تعرفه الدول المصنعة.

حيث انطلق قطاع التعليم العالي بالجزائر في اصلاح التعليم الذي من شأنه أن يجعل الجامعة تلعب دورا مركزيا يتمثل في تطليع المواطنين، لا سيما الشباب نحو بناء مشروع مستقبلي بالاستفادة من تكوين عالي نوعي يمدهم بمؤهلات ضرورية للاندماج الأمثل في سوق العمل، ومن جهة أخرى في تلبية متطلبات القطاع الاجتماعي والاقتصادي، ومن هذا المنطلق فإن اهتمام الجزائر وحرصها على تخصيص بعض الثروات المالية والمادية وتكثيف الجهود من أجل تنمية الثروة البشرية وتسعى بكل جهدها إلى توفير أحسن الظروف لترقية التعليم العالي من خلال تخصيص اعتمادات معتبرة في ميزانياتها السنوية، ولكن رغم ذلك فإن نظرتنا لواقع الجامعة الجزائرية يسودها عدم الرضا، لعدم تحقيق أهداف هذا القطاع بشكل تام في إطار الحدود الضيقة للأوضاع المالية للبلاد.

الإشكالية:

وبناء على هذا فإن المشكلة الأساسية التي تطرحها هذه الدراسة تتمثل في:

ما تأثير تمويل قطاع التعليم العالي على التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

ويمكن تفريع هذه الإشكالية إلى العديد من الأسئلة الفرعية والتي سنحاول الإجابة عليها من خلال محتويات هذا البحث:

1- ماهي الآليات التي يؤثر بها التمويل على قطاع التعليم العالي وبالتالي على التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

2- ما واقع التعليم العالي في الجزائر وما مـــخرجاته التنموية؟

3- هل حجم الإنفاق المخصص لقطاع التعليم العالي يمارس دورا إيجابيا في التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1962-2015)؟

فرضيات البحث

لكي نجيب على الإشكالية الرئيسية والإشكاليات الفرعية ونتعمق في دراستها، ونضع منهجا للبحث، فإننا نقترح مجموعة من الفرضيات التي نراها تساهم في بلورة وتحديد معالم الموضوع والمتمثلة فيما يلي:

1-من المتوقع أن تخصيص المزيد من الموارد في ميزانيات التعليم العالي يؤدي إلى زيادة مخرجات قطاع التعليم العالي والتي تنعكس إيجابا على عدد من المؤشرات: كارتفاع مستوى الدخل، زيادة نوعية التعليم...إلخ؛

2-على الرغم من الجهود المبذولة من أجل إصلاح قطاع التعليم العالي إلا أنه لا يزال بعيدا عن إمكانياته الحقيقية وينعكس ذلك في مختلف المؤشرات المتصلة به؛

3-يتوقع أن سبب ضعف مخصصات قطاع التعليم العالي هي أحد الأسباب الرئيسية لضعف قطاع التعليم العالي والتنمية الاقتصادية في الجزائر.

أهمية البحث

لهذا البحث أهمية كبيرة من خلال الدور الرئيسي الذي يؤديه عامل تمويل قطاع التعليم العالي في تعزيز التنمية الاقتصادية حيث يعتبر التعليم عصب المجتمع بما يوفره من مهارات وكفاءات، والاستثمار الأفضل للوصول إلى اعلى مستويات التنمية، ويستمد هذا البحث أهميته من أهمية التعليم العالي في المجتمع باعتباره أحد العوامل التي تسهم بشكل أساسي في تطور المجتمعات وتحقيق التنمية وتكوين وإعداد القدرات البشرية ذات الكفاءات والتأهيل العالي في شتى المجالات، كما تظهر أهمية الموضوع كذلك من خلال إمكانية الاستفادة من هذا البحث وذلك بتطبيق بعض الأساليب الناجعة من أجل

الاستخدام الأفضل والعقلاني للموارد والطاقات المادية والبشرية، وتحسين مخرجات التعليم العالي بحيث تصبح قادرة على تلبية احتجاجات المجتمع ومن ثم تساهم بشكل ايجابي في إحداث تنمية اقتصادية.

أهداف الدراسة

يهدف كل بحث علمي كغيره من البحوث إلى محاولة الوصول إلى أهداف معينة سواء في الجانب النظري أو التطبيقي، وفيما يخص هذه الدراسة حول دور تمويل قطاع التعليم العالي في التنمية الاقتصادية فهي تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف لعل من أهمها:

- توضيح عوامل اهتمام الجامعة بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- التعرف على مضمون الدور الذي يلعبه التعليم العالي في عملية التنمية الاقتصادية؛
- تسليط الضوء على أهمية مؤسسات التعليم العالي في النهوض بالتنمية الاقتصادية داخل المجتمع الجزائري.

أسباب اختيار الموضوع

إن الدوافع والأسباب التي أدت بنا إلى معالجة هذا الموضوع دون غيره نجملها فيما يلي:

أسباب موضوعية:

1-الأهمية التي يكتسبها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الاقتصاد الوطني وأهمية المنتوج الذي ينتجه هذا القطاع لتغطية احتياجات القطاعات الاقتصادية، والمتمثلة في اليد العاملة ذات الكفاءة والمهارة؛

2-التعرف على المفاهيم النظرية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، وكذا أداء مؤسسات التعليم العالي؛

3- اندراج موضوع البحث في إطار المواضيع المتجددة والتي تدور حولها نقاشات مستفيضة باستمرار.

أسباب ذاتية:

1- الرغبة الذاتية والميول الشخصي في معالجة ودراسة مواضيع ذات الاهتمام الدولي.

حدود الدراسة

وتنقسم إلى حدود مكانية وزمانية:

الحدود المكانية:

لقد تم بناء هذه الدراسة على حدود مكانية، فقد كانت الدراسة التطبيقية على الجزائر وقد شملت قطاع التعليم العالي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية.

الحدود الزمانية:

لقد شملت هذه الدراسة عرض تاريخي لقطاع التعليم العالي للجزائر في فترة ما بين 1962 إلى غاية 2015.

منهج البحث

بغية الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع النظرية منها والموضوعية والإجابة على الإشكالية التي تم طرحها سابقا، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في هذا البحث، المنهج الوصفي كان من خلال التطرق إلى المفاهيم النظرية المتعلقة بكل من مصادر ووظائف التمويل لقطاع التعليم العالي وعملية التنمية الاقتصادية، أما المنهج التحليلي فقد كان في الفصل الثالث وذلك من خلال دراسة وتحليل مختلف المعطيات والاحصائيات التي تم الحصول عليها.

الدراسات السابقة

قدمت العديد من الدراسات التجريبية أدلة مفعمة لدعم الرأي القائل بأن دور تمويل قطاع التعليم العالي في التنمية الاقتصادية، وفيما يلي نشير إلى أهم هذه الأبحاث الأكاديمية والعلمية:

- دراسة تيلولت سامية بعنوان الأثر المتبادل بين التعليم العالي والتنمية ومدى فعالية الخدمات الجامعية في مردود التعليم مذكرة دكتوراه، جاءت إشكاليتها على النحو التالي: كيف يمكن للخدمات الجامعية تفعيل المردود التعليمي من حلال التأثير المتبادل بين التعليم العالي والتنمية؟

حيث كانت الدراسة متمحورة حول التنمية والتعليم العالي بجميع وظائفه حيث يعتبر من أهم ركائز التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، ووجوب الوصول إلى تشخيص دقيق لنظام التعليم من خلال تحليل المسار التنموي للجزائر بشكل عام، ونظام خدمات الجامعات بشكل خاص، وتوصلت إلى النتيجة التالية:

- لم تصل الجزائر إلى تحقيق نتائج كيفية بعد، نجد انعكاساتها الإيجابية على التنمية في الجزائر.

– دراسة *نيس سعيدة* بعنوان دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية في الجزائر مذكرة دكتوراه، جاءت إشكاليتها على النحو التالي: هل استطاع التعليم العالي في الجزائر على الرغم من المجهودات المبذولة والموارد المادية والمالية المخصصة له الاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية؟ وهل تعترض هذا القطاع قيودا تحول دون الوصول إلى أهدافه، وقد توصلت إلى النتيجة التالية:

- ضرورة إعداد موارد بشرية من خلال التعليم لخدمة التنمية الاقتصادية، وتحسين مخرجات التعليم العالي بحيث تصبح قادرة على تلبية احتياجات المجتمع ومن ثم تساهم بشكل إيجابي بإحداث تنمية اقتصادية.

– دراسة غربي صباح بعنوان دور التعليم العالي في المجتمع المحلي دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الإدارية مذكرة دكتوراه، جاءت إشكاليتها على النحو التالي: ما الدور الذي تلعبه مخرجات التعليم العالي في متطلبات سوق العمل؟ حيث ركزت وظائف التعليم العالي في تنمية الموارد البشرية، وتوصلت إلى النتيجة التالية:

- في أغلب الأحيان لا يوجد توافق بين متطلبات السوق ومخرجات التعليم العالي.

ومن هنا يتجلى الدور الرئيسي الذي تلعبه عملية تمويل التعليم العالي ومدى أهميته في تطوير التنمية بصفة عامة والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة، والأليات التي تعتمدها كل دولة على حسب ظروفها الخاصة في تمويل قطاع التعليم العالي.

هيكل البحث

حتى نتمكن من الإلمام بجوانب هذا البحث وتحليل الإشكالية المطروحة، ومحاولة اختبار الفرضيات المذكورة سابقا، اعتمدت الدراسة على التحليل المنهجي التالي الذي يتضمن مقدمة وثلاث فصول وخاتمة:

حيث سنقدم في الفصل الأول إطار عام حول التعليم العالي، من خلال ثلاثة مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول مفهوم التعليم العالي، وظائفه، مقوماته وأهدافه، أما المبحث الثاني تم التعرف على مصادر تمويل التعليم العالي، المتمثلة في مصادر تمويل داخلية ومصادر تمويل خارجية، وقمنا في

المبحث الثالث بالتعرض إلى أهمية تمويل التعليم العالي المتمثلة في دور تعليم العالي في النمو الاقتصادي والاجتماعي.

ويبحث الفصل الثاني في التعرف على التنمية الاقتصادية من جميع النواحي، وفي سبيل ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، ضم المبحث الأول ماهية التنمية الاقتصادية، مفهوم التنمية الاقتصادية، عناصرها وأهدافها، أما المبحث الثاني تطرق إلى متطلبات التنمية الاقتصادية ومؤشرات التنمية الاقتصادية، وقد تضمن المبحث الثالث نظريات التنمية الاقتصادية.

أما في الفصل الثالث سنقوم بدراسة نفقات التعليم العالي ومخرجاته التنموية في الجزائر، في المبحث الأول تتم دراسة واقع التعليم العالي في الجزائر، أما المبحث الثاني نتطرق فيه إلى تمويل قطاع التعليم العالي في الجزائر حيث يتضمن واقع التمويل التعليم العالي في الجزائر ودور الجامعات في التنمية الاقتصادية وسوق العمل والتحديات التي تواجهها، وأخيرا في المبحث الثالث الذي هو لب الموضوع ويتعلق بدراسة المخرجات التنموية لقطاع التعليم العالي أي مؤشرات تطور التعليم العالي ومساهمة مخرجات قطاع التعليم العالي في سوق العمل وأيضا مساهمتها في تطوير الإنتاج والقطاعات الاقتصادية.

أثناء بلورة هذه العناصر سوف نسعى إلى الإجابة عن كل هذه التساؤلات المطروحة، لكي نصل في الأخير إلى الاستنتاجات والنتائج المرجوة من خلال هذه الدراسة. ولعل هذه الدراسة المتواضعة تكون ذات فائدة، وتساعدنا على إثراء وتطوير البحث وإضافة الشيء الجديد إلى معرفتنا.

صعوبات البحث

تلخصت صعوبات البحث أساسا في:

- نقص المراجع التي تربط التعليم بالموارد المالية؛
- قلة الدراسات التقييمية والواقعية والميدانية للمؤسسة الوطنية؛
- عدم وجود إحصائيات دقيقة، وفي حالة وجودها هناك تضارب في أرقامها.

الفصل الأول

إطار عام حول التعليم العالي

تمهيـــد

نحن اليوم في عصر أصبح العلم إحدى سماته البارزة، وأضحى ركيزة أساسية ومطلـــب ملـــح للنهوض بالأمم، ويلعب التعليم بكل مراحله من الابتدائي إلى العالي دورا مهما في الرقي والتقدم، وتحتل قضايا التعليم قمة الأولويات في أي دولة، خاصة التعليم العالي لما له من أهمية في تطوير هـــذه الـــدول وشعوبها، وهذا لتأثيره المباشر في خطط التنمية المحلية والخطط الاستراتيجية المستقبلية.

وللتعليم العالي أهمية كبيرة في خدمة المجتمع بفئاته المختلفة، ويلعب دور بارز في كافة الجوانـــب الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، والثقافية وغيرها، وذلك عن طريق ما يوفره من معارف ومعلومات ومهارات، وما يتيحه من دوافع واتجاهات إيجابية يمكن أن تقود الفرد إلى التقدم والتطور، لذلك يشهد تطورا مستمرا نحو الأفضل لمواكبة حاجات الفرد والمجتمع وخصائص عصر المعرفة.

كما يعد التعليم من أهم عوامل بناء التنمية، ويؤدي التطور فيه إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة عن طريق زيادة دخل الفرد والتحفيز على العمـــل والتحصـــيل العلمي عالي المستوى، لقد شكل التعليم محورا رئيسا لخطط التنمية كافة، كما أنه ركيزة أساسية مـــن مرتكزات الرؤية المستقبلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتبرز أهمية التعليم من خلال تطوير الكوادر البشرية لتحقيق التنمية الشاملة.

ونرى أن تمويل نفقات التعليم العالي وكيفية استخدام الموارد البشرية والمالية الهامة الموضـــوعة تحت تصرف التعليم العالي، ومدى تأثر عملية تخصيص الموارد بالأزمة الاقتصادية التي تعاني منها أغلبية الدول وخاصة الدول النامية التي تتميز بقدرات مالية ضعيفة واحتياجات مستمرة ومتزايدة.

تأسيسا لما سبق يحاول هذا الفصل من الدراسة ضمن صفحاته ومن خلال ثلاث مباحث التعرف على أهم المفاهيم المرتبطة بالتعليم العالي، وظائفه وأهدافه، مقوماته وهيكله، ثم ننتقل إلى إسقاط مختلف المفاهيم المرتبطة بالمصادر التمويل الموارد التعليم العالي، الموارد تمويل الداخلية وموارد التمويل الخارجية، وكذا نتطرق إلى أسلوب تقدير نفقات التعليم العالي من خلال معرفة دور التعلـــيم العـــالي في النمـــو الاقتصادي والاجتماعي، ودور البحث العلمي في التنمية.

المبحث الأول: ماهية التعليم العالي

التعليم العالي هو آخر مرحلة من مراحل التعليم وأرقاها، والتي تكسب الفرد مؤهلات ومهارات عالية، تساعده في الحصول على وظيفة، والذي يهدف إلى إكساب الفرد معارف ومهارات وقـــدرات تخدمه وتخدم المجتمع ككل.

المطلب الأول: مفهوم التعليم العالي

التعليم في عصرنا الحالي لم يعد يقتصر على خزن المعلومات والمعارف في عقولنا والقبول الغير المشروط للمعرفة، وإنما هو تعليم لترداد تأثيرا وتحكما في البيئة المحيطة.

التعليم ليس مجرد عملية لتذكر وإلقاء المحاضرات، ثم إفراغ المعلومات في الامتحان، ولكنه يتضمن: التفكير الخلاق والمبدع وتنمية روح البحث العلمي والعمل الجماعي، حيث يتم التعامل مع الطلاب على أنهم متساوون وأن يتحدثوا معهم أكثر مما يتحدثوا ي إليهم[1]، فالتعليم هو ذلك النشاط الذي يهدف إلى تطوير الملكات الفكرية واكتساب المعارف العامة أو الخاصة، بما في ذلك تلك التي تهدف إلى الحصول على كفاءات مهنية [2].

يعتبر التعليم العالي من بين أهم القطاعات التي أضحت تعنى باهتمام بالغ لدى معظم دول العالم، نتيجة الدور الذي تلعبه في إنتاج المعرفة وكذا المساهمة بإمداد مختلف المجالات بالإطارات المناسبة، وهو شكل من أشكال التعليم، تمارسها مؤسسات سواء كانت جامعات أو كليات أو معاهد وغير ذلك من المؤسسات المعترف بها في هذا المجال بعد التعليم الثانوي.

قد عرف التعليم العالي على أنه تعبير عن مراحل تعليمية تشمل ما بعد المرحلة الثانوية بصفة عامة، ويتضمن ذلك مرحلة المدارس العليا، أو يشير أيضا إلى مرحلة الجامعة أو ما يسمى بمرحلة الدراسات العليا[3]، وإن التعليم العالي ليس مجرد تكملة للمرحلة ما بعد الثانوية، بل هو تكملة للمجهود الإنسانية بغرض الرقي بالإنسان وتثقيفه وتحقيق طموحاته المعرفية، فضلا عن كونه يسد حاجات المجتمع

[1] مهدي محمد القصاص، التعليم العالي والبحث العلمي، الأزمة وسبل تجاوزها، الملتقى الدولي الثالث حول واقع التنمية البشرية في اقتصاديات البلدان الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 26-27 نوفمبر 2007، ص4.

[2] محمد منير مرسي، الإدارة التعليمية: أصولها وتطبيقاتها، دار عالم الكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005، ص95.

[3] عبد الله محمد عبد الرحمن، دراسات في علم الاجتماع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1998، ص21.

من خبرات ومهارات معنية بغرض التنمية والتطور[1]، لذلك كان لزاما علينا تأسيس نظام تعليمي جديد يقوم على الإبداع وليس على الذكاء وبالتالي يقوم على التلقين والتذكر.

التعليم العالي هو مرحلة عليا من التعليم ويختلف عن التعليم المدرسي حيث يتعلم الطالب في مجال متخصص يأهله للعمل في أحد ميادين العمل بعد أن ينال إحدى الشهادات في تخصص معين أثناء دراسته الجامعية. في معظم جامعات العالم ينقسم التعليم إلى ثلاثة مراحل بإمكان الطالب أن ينهي دراسته عند نهاية أي منها عند نجاحه : البكالوريا، الماجستير، الدكتوراه[2]، يهدف إلى إكساب الشباب خبرة تعليمية عن خصائص ومفاهيم وطرائق تفكير واتجاهات وقيم علمية وبما أن لكل أمة من يقدم ثقافتها الخاصة بها (معتقداتها الدينية، قيمها، عاداتها الاجتماعية، اتجاهاتها السياسية، لغتها...الخ)، فهي تعكس مقدار ترقي وتقدم هذه الأمم[3].

التعليم العالي ذلك النوع من التعليم المتخصص بإعداد القيادات العلمية والفكرية التي تتولى قيادة المجتمع، ناهيك عن ما تقدمه من إعداد وتجهيز للكوادر العلمية المتخصصة التي تتولى بالبحث والفحص والدراسة المتأنية لمشاكل المجتمع بغية تطويره وتقدمه، وتكون له مجموعة من المدخلات والعمليات والمخرجات[4].

إن التعليم العالي ليس مجرد استظهار مقولة أو حفظ معادلة أو ترديد فكرة من أستاذ إلى طالب، وإنما أصبح عملية تفاعلية معقدة تقوم على المهارات وحل المشكلات والعقل النقدي والمواكبة الدائمة لكل تقدم علمي تكنولوجي والريادة والطليعة العلمية في مجالات معنية[5].

لم يعد التعليم العالي تلك الخدمة التي تقدم للأفراد، بل أضحى اقتصادا صناعته العلمية التعليمية وقطاعه الإنتاج الفكري، ووظيفته الرئيسية نشر الموجود من المعرفة ومحاولة تطويرها، وهو كأي صناعة

[1] عمر محمد علي، رؤية مستقبلية لدور التعليم والبحث العلمي، دار طلا سيدار، دمشق، 1988، ص25.

[2] عطية اسماعيل أبو الشيخ، دور التعليم العالي في بناء مجتمع المعرفة العربي في ظل تحديات العصر، المؤتمر العربي الثالث " الجامعات العربية–التحديات والأفاق"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2010، ص345.

[3] هالة صلاح الحديثي، دور الجامعات في حماية التراث الثقافي غير المادي، المؤتمر العربي الثالث "الجامعات العربية– التحديات والأفاق"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2010، ص369.

[4] علي هود باعباد، الجامعات العربية بين الواقع والطموح، مجلة اتحاد الجامعات العربية، عمان، العدد 5، أفريل 2009، ص15.

[5] مروان راسم كمال، التعليم العالي في الوطن العربي واقع وتحديات، المؤتمر العربي الثالث "الجامعات العربية–التحديات والافاق" المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2010، ص27.

تستوعب الموارد الاقتصادية وتشتري عوامل الإنتاج اللازمة من الأسواق هذه العوامل، إلا ان صناعة التعليم تختلف في طبيعتها عن الصناعات الأخرى فيما يلي[1] :

–لا يباع إنتاج صناعة التعليم العالي مباشرة كإنتاج الدورة الصناعات الاستهلاكية؛

–الدورة الإنتاجية في التعليم أطول بكثير منها في الصناعات الأخرى؛

–تقوم هذه الصناعة باستهلاك جانب كبير من إنتاجه الذي يعتبر مرة أخرى أحد عوامل الإنتاج اللازمة لها؛

–ليس من أهدافها تحقيق أقصى قدر من الأرباح.

من هنا فإن التعليم العالي لا يعني مجرد جمع المعلومات، وإنما يستلزم فوق ذلك إبداع أدوات للتعامل مع المعلومات تكسبها على الدوام أبعاد جديدة وقدرة تأثير أكبر، ويترتب على هذا الإدراك قضية مهمة هي إن قيمة ما نعلمه إنما تكمن في قدرته على التأثير والتغيير وإنه في غياب عمل إبداعي مؤثر فإن العلم لا يكاد يكون له وجود أصلا[2].

المطلب الثاني: تعليم العالي، الوظائف، المقومات، الأهداف

يعتبر التعليم العالي من الأدوات الأساسية التي تسهم في تكوين المجتمع وتحقيق طموحاته وبلورة ملامحه في الحاضر والمستقبل، وهي ضمان التطور السليم له في مسيرته نحو أهدافه في التقدم والرقي في مختلف ميادين الحياة، ومنظماته مسؤولة عن إنتاج الأطر البشرية عالية المستوى والحاصلة على الدرجات العلمية، والوسيلة الضرورية لنقل وتطوير منجزات البحث العلمي.

أولا: وظائف التعليم العالي

ظلت لقرون عديدة المهمة الوحيدة للتعليم العالي والجامعات المحافظة على المعرفة القائمة وتوصيلها من جيل إلى آخر من خلال عملية التدريس والتعليم، ثم انتقال في القرون الوسطى وفي ظل النظام الإقطاعي إلى وظيفة اجتماعية محافظة وهي تأكيد الثقافة السائدة وما تسعه من قيم وأفكار وتنظيمات اجتماعية، ومع زوال النظام الإقطاعي في القرنين السادس عشر والسابع عشر ظلت منظمات التعليم العالي متخلفة عن مطالب العالم الجديد وبعيدة عن الانتفاع الذي حدث فكريا واجتماعيا ومعرفيا، ومع وبداية القرن التاسع عشر واستجابة هذه المنظمات وخاصة الأوربية ثم الأمريكية إلى

[1] أحمد محمد مندور، احمد رمضان نعمة الله، المشكلات الاقتصادية للموارد والبيئة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1996، ص393.

[2] هاشم فوزي العابدي، يوسف حجيم الطائي، التعليم الجامعي من النظور إداري، دار اليازوري العلمية، عمان، 2011، ص29.

مطالب البحث والكشف العلميين، أصبحت الوظيفة الأولى لمنظمات التعليم العالي هي البحث العلمي، وفتحت مخابراتها لمختلف أوجه النشاط البحثي.

1- وظائف التعليم العالي

مع زيادة الطلب على التعليم، ونمو رغبة من المجتمع وأفراده في الحصول على خدماته، وذوبان الثلوج بين الجامعة والمجتمع المحيط بها، وإدراك الجامعات للعلاقة المصيرية بينما وبين محيطها المادي والاجتماعي ظهرت لمنظمات التعليم العالي مهمة جديدة لم يكن معترفا بها من قبل، وإن تضمنتها بشكل أو بآخر وبطريقة صريحة أو ضمنية نشاطاتها التعليمية والبحثية، هذه المهمة هي خدمة المجتمع، كوظيفة متميزة لمنظمات التعليم العالي علاوة على وظيفة التدريس وإعداد فئات المهنيين، ووظيفة البحث العلمي وتوسيع نطاق المعرفة البشرية[1].

التعليم العالي يؤدي جملة من الوظائف الأساسية العامة التي يمكن تلخيصها في[2]:

-توفير البيئة التي تمكن الطلاب من تنمية معلوماته التخصصية والثقافية العامة، والكشف عن ميولهم وقدراتهم العقلية واتجاهاتهم الروحية والاجتماعية، وصقل مهاراتهم مما يجعل منهم مواطنين صالحين قادرين على القيام بدورهم في تحديث وتطوير وتنمية مجتمعاتهم؛

-الإسهام مع بقية مؤسسات المجتمع في بناء مجتمع يقدر العلم ويطبقه في مختلف مجالاته الحياتية ويحكمه فيما يتخذه من قرارات تمس حاضره وتتصل بمستقبله؛

-إعداد الكوادر العلمية اللازمة لمسيرة المجتمع التنموية والتي يمكن أن يواجه بها التحديات والأخطار التي تهدده، والإسهام في ابتكار النموذج الثقافي والاجتماعي الذي يميز المجتمع عن غيره، وفي توظيف وتكييف النظم والنماذج الجديدة التي يقتبسها المجتمع عن غيره وبما يتفق مع قيمه وظروفه وخصوصيته؛

-الإسهام في تكوين وعي علمي وثقافي واقتصادي وسياسي، وذلك لأن التطور والتقدم لا يتحقق إلا في جو يمنح الحرية ويحقق العدل لجميع المواطنين ويسمح بالانفتاح الثقافي ويأخذ بأسباب العلم والتقنية، ويهتم بالتخطيط العلمي في كل المجالات؛

[1] عمر محمد علي، رؤية مستقبلية لدور التعليم والبحث العلمي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[2] رمزي احمد عبد الحي، التعليم العالي والتنمية، دار وفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2006، ص ص 100 -101.

–وظيفة تحقيق التعاون العالمي والإنساني، وذلك من خلال ما تقوم به من تعليم وتدريب وتدريس وما تقدمه من معارف ودراسات إلى طلابها عن مختلف الأمم والشعوب والمجتمعات، وما تبينه من علاقات علمية مع مختلف المنظمات ومراكز البحوث في العالم، وما تساهم به من مشاركات إيجابية في مختلف الأنشطة والأعمال العلمية التي تتم على المستوى الإقليمي والدولي وغير ذلك من العلاقات المختلفة؛

–المشاركة في تحقيق التنسيق والتكامل بين التعليم العالي ومراحل التعليم العام من جهة، وبين التعليم الفني والتكنولوجي من جهة أخرى، وذلك بهدف الوصول إلى توازن مرن مناسب بين مدخلات مراحل التعليم المختلفة ومخرجاتها؛

–المساهمة في تعديل نظام القيم واتجاهات بما يتناسب والطموحات التنموية في المجتمع، وزيادة قدرة التعليم على تغيير القيم والعادات غير المرغوب فيها لخدمة كافة قطاعات الإنتاج والخدمات الإدارية والقضاء على البطالة؛

–نشر المعرفة وتأصيل الهوية الوطنية والقومية، وتطوير الاتجاهات الفكرية الاجتماعية بما يوفر ثقافة مشتركة ومنهجا فكريا موحدا في التخطيط والتنظيم والعمل والإنتاج.

يجب أن اشير هنا أن هناك العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت التعليم العالي ووظائفه إلا أن هناك شبه إجماع للوظائف الرئيسية الآتية والمتمثلة في:

– البحث العلمي؛

– إعداد القوى البشرية؛

– نقل المعرفة ونشر الوعي الثقافي.

أي إن هناك ثلاث أمور تطلب من منظمات التعليم العالي هي : التدريب على المهنة، البحث العلمي، والثقافة العامة، لأن الجامعة هي المدرسة المهنية ومعهد البحث والمركز الثقافي في آن واحد، وان من يحاول دفع الجامعة لأن تختار بين الوظائف الثلاث، أومن يحاول دفعها لأن تصبح ثلاثة مراكز أحدها للتدريب المهني وأخرى للتعليم وثالث للبحث يكون قد جرها إلى الانتحار لأن حياتها تقوم على تفاعل الوظائف الثلاث وتكاملها[1].

[1] سامي سلطي عريفج، مدخل إلى التربية، دار الفكر، مصر، الطبعة الثانية، 2002، ص35.

– البحث العلمي:

البحث العلمي هو حزمة من الطرائق والخطوات المنظمة والمتكاملة تستخدم في تحليل وفحص معلومات قديمة، بهدف التوصل إلى نتائج جديدة، وهذه الطرائق تختلف باختلاف أهداف البحث العلمي ووظائفه وخصائصه وأساليبه[1]، ويعد البحث العلمي أداة رئيسية لإنتاج المعرفة وزيادتها، وللتعليم العالي دور محوري في ترقية البحث العلمي.

تعتبر منظمات التعليم العالي الأكثر قدرة على ترقية البحث وتطويره بحكم ضمها لكفاءات علمية عالية متخصصة، "وهوما يفرض عليها أن توفر المناخ العلمي للبحث وما يستلزمه من معدات واجهزة وبحث الكتب ومراجع، ووسائل تكنولوجية وتوفر استخدام كل ذلك للأساتذة والطلبة[2].

منظمات التعليم العالي تستطيع من خلال البحث العلمي، الذي يقوم على العمل فيه نخبة ممتازة من الأساتذة مع من يعاونهم من الطلبة، أن تختصر المسافة الزمنية بين إنتاج الأفكار وبين تحويلها إلى مشروعات قابلة للتطبيق[3].

يمكن أن يأخذ البحث العلمي الجانب النظري أو التطبيقي أو الجانبين معا، وباعتبار أن منظمات التعليم العالي هي مجال لتخصصات مختلفة فإن الدراسة ستكون على مختلف القطاعات، وهذا لمعالجة مختلف الاختلالات والمشاكل التي تعترض أي منهم، وهذا ما باهتمام ببرز التعاون الوثيق بين القطاعات والتعليم العالي.

الواقع يفرض على الجامعة الاهتمام بالبحث العلمي لأنه ضروري لتطور المعرفة وتقدمها ونشرها خاصة البحوث والدراسات التطبيقية التي تعتبر أكثر اهمية من سابقتها نظرا لميزتها، وعليه يفترض أن تتم هذه البحوث بالتنسيق بين الجامعات والمنظمات الصناعية، التجارية والتربوية[4].

– إعداد القوى البشرية:

هذه الوظيفة ارتبطت بنشأة التعليم العالي، وتطورت بتطوره، وقد تصدت الجامعة لهذه الوظيفة في مختلف مراحلها، من خلال إعداد الطالب الجامعي وتزويده بمعارف متنوعة في مجال تخصص معين، وهذا ليكون مهنيا وعضوا في الحياة العملية.

---

[1] محمد مسعد ياقوت، أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي، دار النشر للجامعات، القاهرة، الطبعة الاولى، 2007، ص13.

[2] محمد منير مرسي، الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه، مطبعة النيل، القاهرة، الطبعة الاولى، 2002، ص26.

[3] سامي سلطي عريفج، مدخل إلى التربية، مرجع سبق ذكره، ص38.

[4] محمد منير مرسي، الإدارة التعليمية: أصولها وتطبيقاتها، مرجع سبق ذكره، ص ص 30-28.

من المنطلق يمكن أن ينظر لمنظمات التعليم العالي على أنها منظمات إنتاجية من حيث إنتاجها للقوى البشرية باعتبار أن رأس المال البشري لا يقل عن الرأس المال المادي، وحسب آدم سميث فإن رأس المال البشري يتكون من القدرات والمهارات الإنسانية المكتسبة والمتعلمة، وقد أوضح في إطار تقديمه أهمية رأس المال البشري، أن موهبة الفرد لا تعود عليه فقط وإنما تعود أيضا على المجتمع الذي ينتمي إليه، كما

أن مهارة العامل تشكل أداة ثمينة لإثراء الاقتصاد، وإذا تكلف إعداد العامل لاكتساب هذه المهارة قدرا معينا من المال فإن هذه المهارة ستعطي عائدا يغطي تكاليف إعدادها، إلا النظرة للجامعة بهذا المنظور أخذت بعدا أكبر، مثلما تبينه الدراسات المتعلقة بقضايا اقتصاديات التعليم خاصة خلال النصف الثاني من القرن العشرين وبروز اقتصاد المعرفة كفرع جديد، تؤدي فيه منظمات المعرفة منها الجامعة، دورا حيويا في إنتاج في إنتاج العلوم، التي أصبح ينظر إليها كسلعة تحتاج إلى تسويق وتخضع للمنافسة ومبادئ الجودة والتحكم في التكاليف[1].

– نقل المعرفة ونشر الوعي الثقافي:

يعتبر نشر العلم والثقافة ضمن رسالة منظمات التعليم العالي، من خلال تزويد الطالب بالعلوم النظرية والتطبيقية ولا يقتصر ذلك على المجتمع الداخلي للجامعة فقط، بل يتعداه إلى المجتمع الخارجي من خلال المعالجة الاجتماعية، الاقتصادية...، وهوما يبرز الأيام الدراسية والتكنولوجية والملتقيات والمحاضرات العامة التي تتبناها الجامعة بمختلف إطاراتها بالاستعانة بوسائل الإعلام المختلفة[2].

عليه نستطيع أن نقول إن التعليم العالي يساهم بصورة مباشرة في تنمية الاقتصاد والمجتمع، فمنظمات التعليم العالي هي التي تعمل على تأهيل القوى البشرية وإعدادها، وتطويرها تلبية للقطاعات المختلفة، وتخرج الكفاءات والإطارات بالمواصفات المطلوبة في سوق العمل، وتمول أطياف المجتمع بالدراسات والابحاث الضرورية في جميع المجالات، مما يؤدي إلى رفع مردوديتها ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2– مقومات التعليم العالي إن مفهوم التعليم بمجمله، والتعليم العالي منه بشكل خاص، يمثل الحجر الأساس لإنتاج المعرفة واكتساب المهارات الضرورية لإدارة المجتمع بكل تشعباته وحاجاته

[1] عبد السلام زايدي، منظومة الأنترنت واستخداماتها في المؤسسات الجامعية العربية، مع الإشارة إلى بعض النماذج العربية، ملتقى المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،2007، ص 6.

[2] محمد منير مرسي، الإدارة التعليمية: أصولها وتطبيقاتها، مرجع سبق ذكره، ص29.

المعقدة، لذا فإن أي إخفاق في مسيرة التعليم والتعليم العالي سيؤدي لا محالة إلى تراجع خطير في التنمية المجتمعية المنشودة على المدى المنظور[1].

لكي تقوم منظمات التعليم العالي بالوظائف الأساسية السالفة الذكر، لا بد لها من مقومات لتحقيقها وهي:

– هيئة التدريس:

ينظر إلى هيئة التدريس على أنها إحدى البنى الارتكازية لمنظمات التعليم العالي، والعماد الرئيسي الذي تقوم عليه العملية التعليمية، وأداتها الأساسية في تنفيذ مهماتها وتحقيق أغراضها ومقاصدها، ويتوقف على تكوين وجهد ونشاط هيئة التدريس نجاح العملية التعليمية في تحقيق الأهداف التنظيمية، فهي التي توصل المعارف وتقوم بتصميم المناهج التي تساعد على البناء العلمي للطلاب، كما تقوم بإجراء البحوث، بالإضافة إلى تصميم وتخطيط وتنفيذ برامج لخدمة المجتمع، لذلك يجب الاهتمام بهيئة التدريس من خلال وضع هيكل للرتب العلمية يعكس القدرة النوعية للأداء العلمي، وتحديد العبء التدريسي بشكل علمي يتيح اكبر وقت لإنجاز مهمات أخرى التي تسمح له بالتقدم العلمي ومواكبة التطورات الحاصلة في العالم، كما يجب أن يهتم بأعضاء هيئة التدريس من كافة جوانب الحياة، وأن يعيش في مستوى يتناسب مع مكانته في المجتمع.

– الطالب:

الطالب هو العنصر الأساس والسبب المباشر في وجود التعليم العالي، ذلك أنه يشبه المادة الخام والأولية في المؤسسات الصناعية، فهو بمثابة العنصر الإنتاجي الجوهري الداخل في العملية التعليمية (الإنتاجية) [2]، وتقوم العملية التعليمية على أساس إكسابه مهارات وسلوكيات معينة، فضلا عن توسيع مداركه، وبناء القدرات المطلوبة فيه، التي تؤهله للعمل، وهذه القدرات والمهارات تعد جواز دخوله إلى سوق العمل، كذلك بناء شخصيته، وإكسابه ثقافة متنوعة وتزويده بمعلومات ومعارف متعددة، تنمي قدراته الفكرية وتطور قابليته التفكيرية.

[1] امين محمود، التعليم العالي والبحث العلمي ومسار التنمية في الوطن العربي، المؤتمر العربي الثالث "الجامعات العربية: التحديات والأفاق "، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، جانفي 2010، ص12.

[2] سالم سليمان، صلاح الحديثي، التعليم العالي في العراق: دراسة تحليلية، المؤتمر العلمي السنوي "النزاهة أساس الأمن والتنمية "، بغداد، 31 ديسمبر 2008، ص ص 13-12.

لما كانت المواد الأولية متعددة الأنواع، وإن ما ينفع منها في صناعة معينة، قد لا ينفع في صناعة أخرى، فإن الشيء ذاته ينطبق على الطالب، فإذا نظرنا إلى الطالب بشكل مجرد فإنك تجده يتصف بقابليات معينة، واتجاهات خاصة، ومواقف محددة، لذا فإن البناء السليم للطالب، ليكون نافعا وفعالا ومتميزا، يفرض دقة التحديد، لنوعية القابليات التي يتمتع بها وتحديد توجهاته، ومعرفة مواقفه، الأمر الذي يقتضي تحديد واعتماد أساليب يقرر على أساس نتائجها اختيار الطالب المناسب لكل دراسة معينة بعكس ذلك إذا لم يتم الاختيار بدقة متناهية، فإنه يمثل هدرا وخسارة مجتمعية لا يمكن تعويضها، لان ذلك ينعكس ضعفا في الأداء المتوقع للخريج.

– الهيكل الإداري:

بصلاح الإدارة تصلح منظمات التعليم العالي، فهي محورها، وأهم عوامل نجاحها، وتساهم بمختلف الطرق بتحسين المردودية ورفع الإنتاجية، وهذا ما يفرض أن تتصف هذه الإدارة بقدرات قيادية مميزة، وآن تمتلك مهارات إدارية خاصة، وإمكانيات وقدرات علمية فائقة، وتعتبر الإدارة العنصر الرابط بين مكونات منظمات التعليم العالي، والعنصر المتحكم فيه، لذلك يجب ان يكون لمنظمات التعليم العالي بنية تنظيمية وأكاديمية وإدارية وفنية ومالية تتناسب مع أهدافها ومهامها.

ثالثا– أهداف التعليم العالي

للتعليم العالي أهداف عديدة، منها العامة التي تعمل أغلب منظمات التعليم العالي على تحقيقها، ومنها الخاصة التي تنفرد بها منظمة عن أخرى، ومنهم من صنف أهداف منظمات التعليم العالي المعاصر في عشرة أهداف[1] : نقل المعرفة وتبسيطها، وإعداد أطر فنية عليا، وإعداد الباحثين، بالإضافة إلى المعرفة، والمشاركة في صنع القرارات وخدمة الفلسفة القومية، وتوجيه التعليم السابق لها، وتنمية التعاون الدولي، تنمية شخصية طلابها.

يمكن توضيح بعض أهداف التعليم العالي في الآتي[2] :

– رقي الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية وتعميق الانتماء الوطني؛

– تزويد البلاد بالاقتصاديين والفنيين، والخبراء اللازمين لخطط التنمية؛

– توجيه التعليم العالي، والبحث العلمي لخدمة المجتمع الارتقاء به حضاريا؛

[1] على هود بإعباد، الجامعات العربية بين الواقع والطموح، مرجع سبق ذكره، ص17.

[2] رمزي احمد عبد الحي، التعليم العالي والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص21.

– إعداد الإنسان المزود بطرق البحث المتقدم، والقيم الرفيعة للمساهمة في بناء مجتمعه؛

– الإعداد لتخصصات مستقبلية تفرضها التطورات العلمية واحتياجات السوق حاضرا ومستقبلا؛

– الإسهام مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى في عملية التطبيع الاجتماعي، والثقافي، وهي العملية التي تتوقف عليها التفاعلات الصحية السليمة في المجتمع، والتي تجعل الفرد عنصرا فعالا في المجتمع الذي يعيش فيه.

إن كان الهدف الأساسي لمنظمات التعليم العالي هو نشر المعرفة أما الأهداف الفرعية تكمن في انتقال التراث الثقافي من جيل لآخر، وزرع جذور التقدم العلمي والتكنولوجي، وقيادة حركة التغيير الاجتماعي، وإيجاد الحلول الكفيلة بإزالة معوقات التطور الحضاري، والاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية والاستثمار المربح اقتصاديا واجتماعيا في تنمية الموارد البشرية، وتخريج قادة في كافة المجالات.

لقد تعددت أهداف منظمات التعليم العالي نتيجة تنوع خلفيات من تسبيها وتنوع برامجها، ويمكن استخراج منها مجموعة من الأهداف التي يبدو اتفاق عليها جامعا مانعا في الغالب كما يأتي[1] :

– تهيئة وإعداد أطر بشرية مؤهلة بالمعرفة العلمية ومتخصصة بتطبيقاتها المهنية وقادرة على ممارسة مهام محددة في ضوء معارفها ومهاراتها.

– تقديم المعرفة العلمية بصيغة خدمات واستشارات وتدريب وتعليم مستمر؛

– المساهمة في إثراء المعرفة العلمية في إطار التعاون العلمي الدولي؛

– المساهمة في تطوير وإغناء الممارسات الحضارية في المجتمع.

قد حددت خطة تطوير التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي أهداف التعليم العالي في الآتي[2] :

– الارتقاء بمستوى الالتحاق بالتعليم العالي للاقتراب من مستويات الدول المتقدمة؛

– تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في الوصول إلى هذه المرحلة وفق معيار الكفاءة مع مراعاة تطبيق الحصص الاجتماعية وبين الجهات على المستوى النوعي والكمي؛

[1] بسمان فيصل محجوب، إدارة الجامعات العربية في ضوء المواصفات العالمية: دراسة تطبيقية لكليات العلوم الإدارية والتجارة، منشورات العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007، ص83.

[2] علي هود باعباد، الجامعات العربية بين الواقع والطموح، مرجع سبق ذكره، ص ص 17-18.

– توفير الاستقلالية لإدارة الجامعات واتخاذ القرارات في إطار التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي على المستوى الوطني؛

– المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع؛

– جعل البحث العلمي يلعب دوره الأساسي في تطوير التعليم العالي وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

– ضمان استمرارية التمويل وذلك عن طريق توظيف الموارد العامة اللازمة وتنويع مصادر التمويل الرسمي وغير الرسمي.

المطلب الثالث: هيكل التعليم العالي

يعتبر التعليم العالي عملية جد مهمة في المجتمع وذلك لماله من عوائد على جميع النواحي ولكي نهتم به ونطوره يجب علينا معرفة أهم عناصره أو بالأحرى مكوناته لتتم هذه العملية على أكمل وجه سوف نتطرق إلى معرفة مكوناته سواء المادية أو البشرية.

أولا– المدخلات

وهي عبارة عن كل ما هو وارد إلى التعليم العالي وتتمثل في الطلبة، هيئة التدريس والوسائل المادية التي تتفاعل مع العملية التعليمية.

1– الطالب:

هو العنصر الأساس والسبب المباشر في وجود التعليم العالي، لهذا لابد من اعطاء هذا العضو الأهمية الكافية وذلك لتطوير معارفه ومكتسباته التي سوف توظف في سوق العمل وتعود بعائد على المجتمع لذلك فمن حق أي طالب الحصول على أحسن تعليم، "يمثل الطالب الهدف الأساسي من العملية التعليمية سواء ارتبط هذا الهدف بكون التعليم استهلاك، أي له حق في الحصول عليه، أو ارتبط بالتعليم كاستثمار، من خلال الاستثمار في تكوين الخريج باعتباره رأسمال بشري يجب الاستثمار فيه لتكوين رأس المال المادي"[1] .

[1]–جنابي، طاهر موسى، فليح حسن، عملية تكوين المهارات ودورها في التنمية الاقتصادية، دار بغداد للطباعة والنشر العراق، 2013، ص246.

2- هيئة التدريس:

إن للأستاذ الجامعي الدور المهم في إيصال الرسالة العلمية لأنه المسؤول الأول وبشكل مباشر على تكوين الرأس المال البشري فالطلبة عبارة عن مادة خام، يقوم الأستاذ بتشكيل المنتوج النهائي الذي هو عبارة عن الخريجين وفق متطلبات سوق العمل وحسب المعايير المتفق عليها عالميا.

لذلك يعد الأستاذ الجامعي أساس التعليم العالي وبشكل توظيفه عامل أساسيا في تحفيز تفكير وإبداع طلبته وزملائه وكفاءته هو برهان على إفادته من أجل إعداد العقول المبدعة[1].

على هيئة التدريس إثبات فاعليتها وتقويم أدائها التدريسي من وقت لآخر، لأن هذا التقويم من أهم المحاور التي ينبغي الاهتمام بها لما لها من أهمية في تحسين مستوى الأداء[2]. والشكل التالي يوضح مهام المخولة إلى الجامعات بالتركيز على عضو هيئة التدريس كعامل مهم في العملية.

[1] عبد النور كاظم، دور الأستاذ الجامعي في تنمية التفكير والإبداع عند طلبته وزملائه، جامعة بابل، العراق، 2010، ص30.

الشكل (1-1): مهام الجامعات في العالم

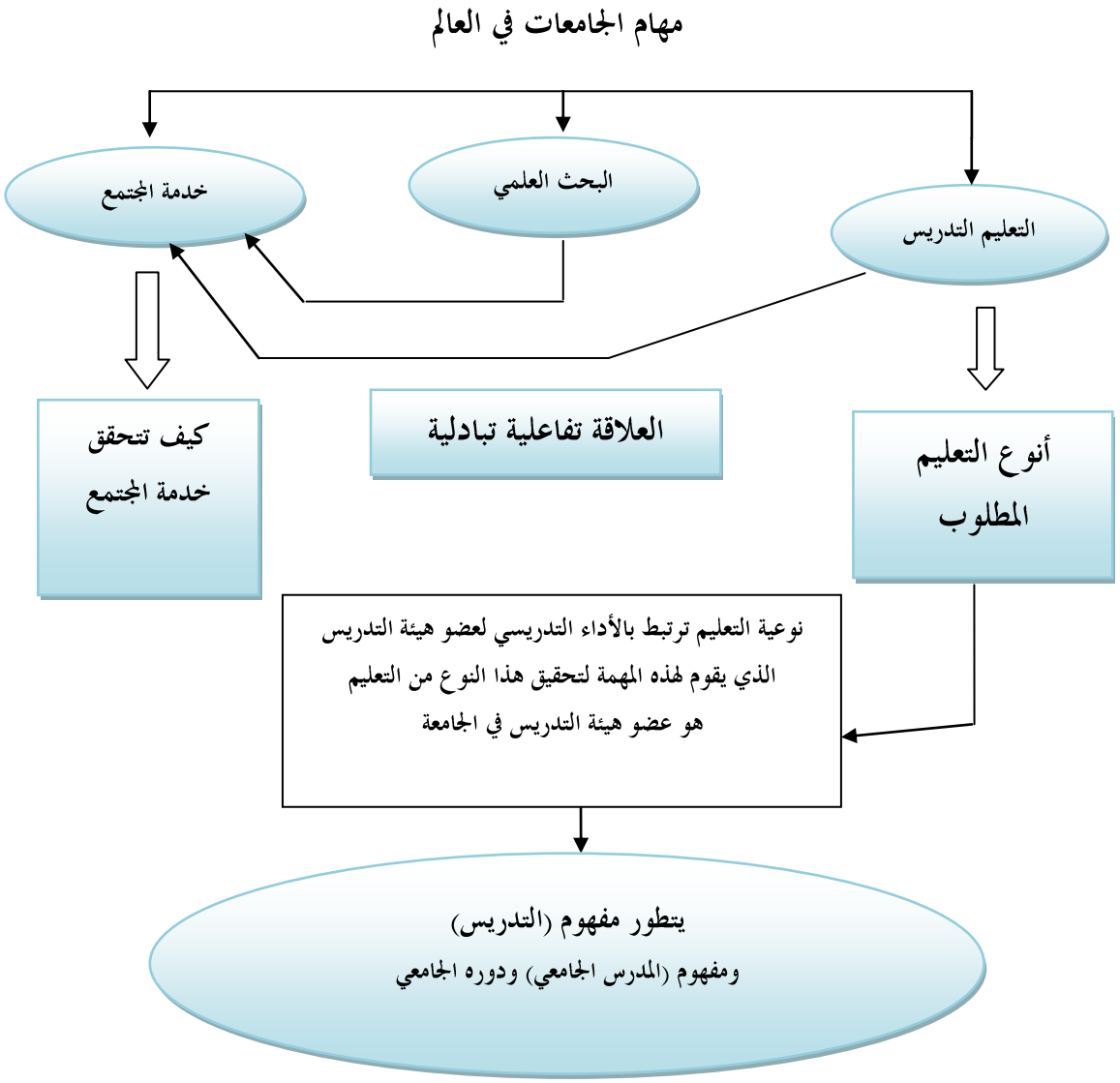

المصدر: الجنابي عبد الرزاق شنين، محاضرات في موقع مركز تطوير التدريس والتدريب الجامعي، جامعة الكوفة، 2009، ص13.

من الشكل نلاحظ ضرورة الاهتمام بأعضاء هيئة التدريس لأنهم هم المسؤولين عن العملية التعليمية بالجامعات والربط بين المهام الثلاثة المخولة للتعليم العالي والمتمثلة في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، فكل مهمة تكمل الأخرى والمحرك الأساسي لها هو الأستاذ الجامعي وسوف نتطرق في الشكل الموالي إلى التطرق على مفهوم التدريس ومهام عضو هيئة التدريس.

الشكل (1-2): تطور مفهوم التدريس ومهام المدرس الجامعي ودوره

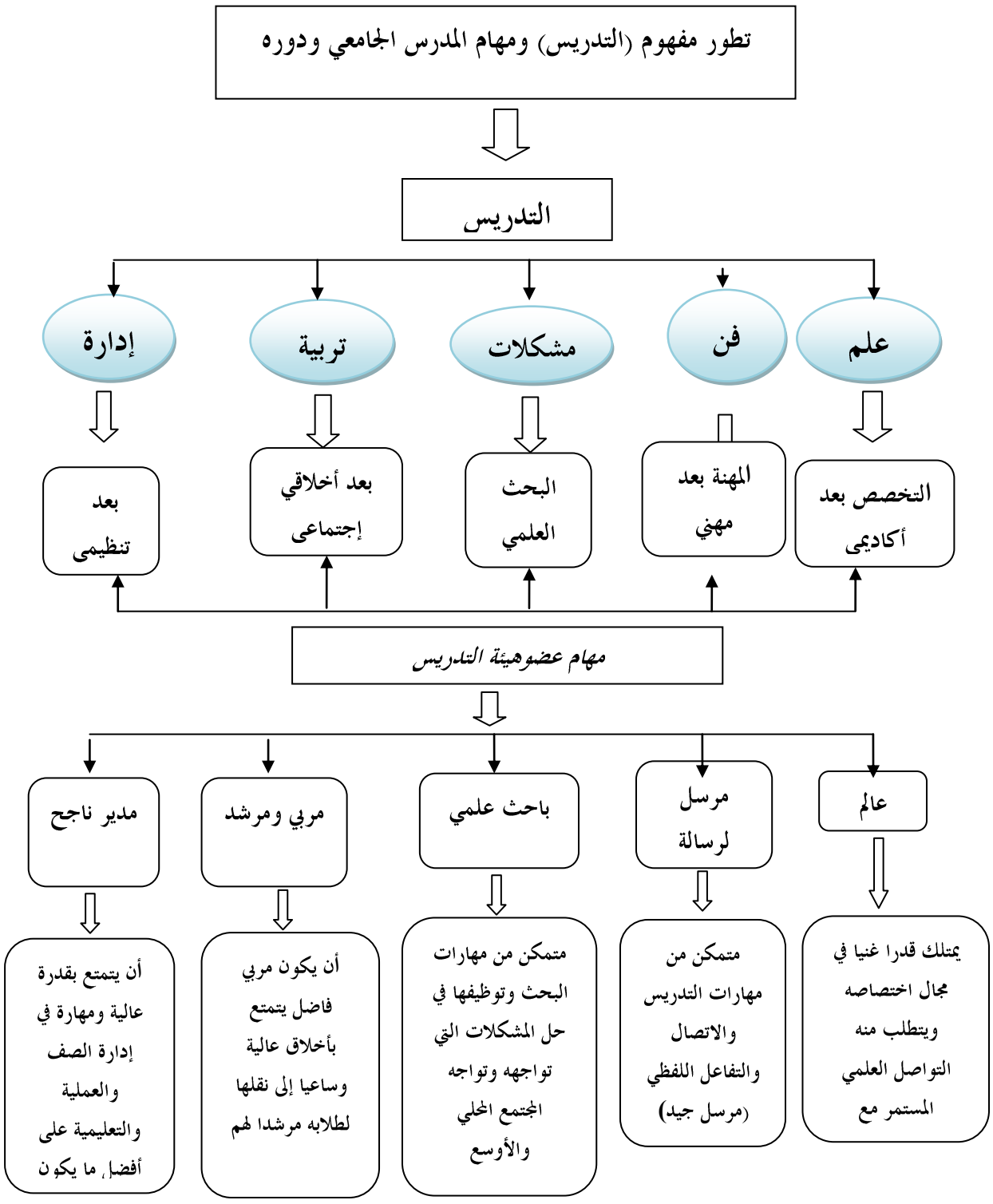

المصدر: الجنابي عبد الرزاق شنين، محاضرات في موقع مركز تطوير التدريس والتدريب الجامعي، ص20.

3- الوسائل المادية:

تعتمد عملية التعليم العالي على الوسائل المادية وذلك لتطوير معارف الطلاب، هذه الوسائل متمثلة في هيكل البناء بما في ذلك القاعات البيداغوجية الواسعة، التي تساعد على عملية التعليم واستيعاب عدد الطلاب دون ضغوطات والقاعات البيداغوجية بما فيها من إضاءة وتهوية بالإضافة إلى المكتبات ومخابر البحث وورش العمل والمختبرات التي يجب إن تجهز بأحد التقنيات من حواسيب وأنترنت وشاشات تكبير وغيرها من التجهيزات الحديثة التي تعتبر كمعايير لتطور الجامعات لأنها عبارة من معايير عالمية يقاس بها ترتيب الجامعات، ودون أن ننسى المنشورات العلمية والمجالات والكتب والمطبوعات.

ثانيا- العملية العلمية:

هي عبارة عن الوظيفة الأهم في حد ذاتها تعبر عن كل ما هو غير ملموس من معارف ومعلومات جديدة يكتسبها الطالب خلال فترة تعليمية في الجامعة، هذه المعارف والمعلومات المقدمة تكون حسب المقررات الدراسية والمناهج يجب أن تكون وفق المعايير المفروضة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لكي تواكب التطورات وكل ما هو مستجد في البحث العلمي.

بعد تقديم الدروس وفق المناهج البيداغوجية تبقى هناك مسألة مهمة جدا وهي عملية تقييم الطالب، وذلك لمعرفة مكتسباته العلمية، فالعنصر الآخر في المنهج هو التقويمات والاختبارات التي تتبع من أجل قياس وتقويم نمو الطلبة وتحصيلهم الدراسي، لذا ينبغي عدم الاعتماد على نمط واحد في تقييم الطلبة سواء في الاختبارات الفصلية أو النهائية[1].

ثالثا- المخرجات:

عبارة من المنتوج النهائي للعملية التعليمية وهي عبارة عن المادة الخام التي دخلت إلى الجامعة بعد تطويرها وتدريسها، لتصبح في الأخير خريجين جامعيين وإطارات ذات كفاءة عالية توجه لسوق العمل، كما يمكننا اعتبار أيضا المقالات العلمية والمنشورات مخرجات التعليم العالي، لذلك كل ما تم الاهتمام به وتحسينه سوف يظهر في نوعية مخرجات التعليم العالي[2].

[1] مهدي السامرائي، إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الانتاجي والخدمي، دار جرير للنشر، والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2007، ص131.

[2] نوال نمور، كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012، ص18.

المبحث الثاني: مصادر موارد التعليم العالي

يعتبر التعليم في كل البلدان خدمة عمومية ذو مصلحة عامة، والدولة هي التي تنشئ وتمول أغلبية المؤسسات الجامعية، حتى لو تعلق الأمر بالقطاع الخاص، فانه نوعا ما ممول من طرف الدول.

المطلب الأول :موارد التمويل الداخلية

هي مجموع الموارد التي يمكن الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج.

أولا: التمويل الداخلي

تتكون موارد التمويل الداخلية من الموارد العمومية، المتكونة أساسا من الضريبة والموارد الخاصة المتكونة مما يتحمله الطلبة أنفسهم لمعاشهم ومساعدات عائلاتهم.

تتكون موارد التمويل العمومية من الموارد التي يقدمها المجتمع، وتمثل الضريبة تقريبا المصدر الأساسي لتمويل التعليم العالي، ونظرا لاختلاف الأنظمة السياسية والإدارية بين البلدان وتعج الوسائل المختلفة التي تلجا إليها لتحقيق أهدافها، ينبغي التمييز بين الأجهزة التي تقوم بالتمويل، والوسائل التي تلجا إليها.

وهكذا تقسم عملية تمويل مؤسسات القطاع الجامعي بين الدولة والسلطات المحلية أو الجهوية.

وعليه يكون التمويل ايضا تمويل حكومي[1] حيث يحقق مجموعة من الأهداف تنعكس على حسن أداء المهمة التعليمية ووجود عدة جهات: فتتولى أجهزة التمويل المركزي المتمثلة في الحكومة المركزية أو الحكومة الفدرالية مهمة تمويل التعليم عن طريق الميزانية التي تعدها وزارة التربية المركزية وإدارة البحث العلمي الوطنية[2]، غير أن السلطة المركزية ليست الجهة الوحيدة التي تقوم بالتمويل العمومي في قطاع التعليم العالي.

إن السلطات المحلية والسلطات الجهوية أو البلدية تساهم أيضا بقسط مهم في تعبئة الموارد اللازمة لقطاع التعليم العالي.

وترتبط عملية تقسيم التمويل بعاملين[3]:

[1] هاشم فوزي دباس العبادي وآخرون، إدارة التعليم العالي، دار اليازوري العلمية، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص413.

[2] منذر عبد السلام، دراسات في اقتصاديات التربية، دار الطبعة، بيروت، لبنان،1974، ص148.

[3] Le thanh khoi, industrie de l'enseignement, paris, France,1967, p308.

-الهيكلة الفدرالية أو الوحدية للدولة؛

-مركزية أو لامركزية الإدارة.

وهكذا فإن في الدولة الموحدة والمركزية، ترجع مسؤولية تمويل التعليم إلى السلطات المركزية فقط، لكن تساهم في بعض الأحيان السلطات المحلية في التمويل كبناء بعض المؤسسات، غير إن مساهمة السلطات المحلية تعتبر عموما ضعيفة في فرنسا مثلا فان السلطات المحلية تساهم في تمويل نفقات الاستثمار بما يقارب1.2% من نفقات استثمار الدولة .وتمثل نفقات الاستثمار 60% من إجمالي النفقات[1].

أما في الدول الموحدة واللامركزية، فتختلف عملية التمويل من بلد إلى أخر، ففي بعض الدول، تتضمن السلطات المحلية تسيير مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي بواسطة إعانات الوزارة والرسوم الخصوصية بينما تمول الجامعات أساسا بإعلانات الخزينة مثل انجلترا، أما في اليابان فالدولة هي التي تتكفل بالتعليم العالي[2].

وفي الدول الفدرالية، فان أهمية تدخل الدولة مرتبطة بعوامل تاريخية وسياسية .ففي الولايات المتحدة الأمريكية، التعليم من صلاحية كل ولاية فدرالية. وفي الاتحاد السوفياتي سابقا، تتكفل بتمويل التعليم ثلاث أنواع من الميزانيات، ميزانية الاتحاد تمول النشاطات التي تهم مجموع البلاد في مجال التجهيزات العلمية (équipement intellectuel) المعاهد الكبرى، أما الميزانيات الفدرالية فتمول التعليم العالي والبحث العلمي.

في الجزائر، فإن الإدارة الوحيدة التي تتكفل بتمويل نشاطات التعليم العالي هي السلطات المركزية عن طريق الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العالي وجزء من ميزانيات القطاعات الأخرى التي تتكفل بتنظيم تكوين عالي في إطار تخصصاتها.

ثانيا: التمويل العمومي

كما سبق ورأينا يعتبر التعليم العالي مرفق عام، ولهذا فالدولة هي التي تتكفل بتمويله بالإيرادات العامة، خاصة الضريبة، وفي بعض الأحيان بواسطة القرض[3]. فإلى أي مدى نستطيع زيادة الضرائب أو خلق ضرائب جديدة لمجابهة الزيادة الهائلة لنفقات هذا القطاع.

[1] Benoit millot, l'économie de l'enseignement supérieur, Cujas, France,1980, p283.

[2] Le than khoi, industrie de l'enseignement, op.cit, p308.

[3] عبد الله زاهي الرشدان، في اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، الأردن، 2015، ص149.

في البداية يجب التمييز بين الدول المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو، فبينما تتراوح الميزانية العمومية المخصصة للتعليم من 8.5 % إلى[1] 2.6 % من الناتج الوطني الخام في الثمانينات في الدول الصناعية، تتراوح ميزانية الدول النامية بين9.3 و 4% أما بالنسبة للميزانية العمومية للتعليم العالي فنلاحظ أن حصة الموارد العمومية لهذا القطاع في سنة 1976 بالنسبة لفرنسا مثلا كانت 0.40%من الناتج الوطني الخام أما في الجزائر فلقد قدرت هذه النسبة ب 1.1% سنة 1994 فالحل يمكن أن يتمثل في زيادة حصة الناتج الوطني، عن طريق زيادة الإيرادات المالية.

والواقع إن أعباء دولة كالجزائر باعتبارها دولة نامية، ثقيلة جدا بسبب بنية سكانها واقتصاداتها، ضف إلى ذلك كون هذه الدول تتميز بالتهرب الضريبي، خاصة بالنسبة للطبقات المحصنة، وعليه فان زيادة الإيرادات الضريبية لا يتم إلا بواسطة إدارة فعالة.

– الضرائب :

تمثل الضريبة أهم مصدر لموارد الدولة، ففي أغلبية الدول، تستعمل الضريبة بدون تمييز في تمويل كل المرافق العامة، والتي من بينها التعليم بكامل أطواره .وعليه فان الضريبة شاملة تفرض لغرض الإنفاق على المرافق العامة التي يستفيد منها المجتمع ككل مثل التعليم، الصحة، النقل، الدفاع...الخ غير أن بعض الدول تعين ضريبة خاصة لتغطية تكاليف قطاع التعليم، وفي هذا الشأن يرى Higgins انه تم خلق رسم خاص بكل مشروع تنموي مع أمل الحصول، في كل مرة على الدعم العمومي، فان هذا ما يؤدي إلى إحداث اضطراب ضريبي، ويصر بالتالي التطور الاقتصادي في المدى البعيد. ولهذا فإنه من الأحسن تكييف الضريبة مع إمكانيات الخاضعين للضريبة (Contribuables)[2] .

فإذا اعتبرت الضريبة الخصوصية مقيدة بالنسبة لبعض البلدان النامية لأنها تمكن الجمهور من تفهم دور الضريبة العامة، فان تعقيداتها الإدارية وعدم جدواها في زيادة الموارد المخصصة للتعليم جعلت منها وسيلة غير مرغوب فيها في اغلب البلدان.

غالبا ما توجد هذه الضرائب لصنف معين من النفقات، خاصة البناءات. ولهذا فانه عند إنشاء ضريبة خصوصية يجب التأكد من إمكانية تمويل الخدمة المتوقعة بحصيلة هذه الضريبة، بمعنى يجب تكييف الوعاء الضريبي مع طبيعة النشاط وتختلف البلدان من حيث توزيع الأعباء الضريبية باختلاف أنظمتها السياسية والإدارية.

[1] Annuaire statistique, quarantième Edition, Unesco, France ,2007

[2] Le Thanh khoi, industrie de l'enseignement ,op.cit, p314.

وهكذا فان البلدان المركزية مثل الجزائر تعتمد أساسا على الضرائب الوطنية في تمويل التعليم العالي بينما هناك بلدان أخرى توزع فيها الأعباء بين الضرائب الوطنية والمحلية.

ثالثا– التمويل الخاص:

تلعب الموارد الخاصة دورا نوعا ما مهما في تمويل التعليم العالي في الجزائر. هذه الموارد لا تظهر في ميزانية التعليم العالي، لكنها تكون جزء من مصادر تمويل هذا النشاط.

إن التكلم عن التمويل الخاص للتعليم العالي في الجزائر لا يعني أن هناك موارد خاصة تخصص لتمويل الخدمة التعليمية في حد ذاتها، وإنما هناك خدمات جامعية أخرى مساعدة مكملة للنشاط الأساسي لهذا القطاع والتي تتمثل في النشاطات الجامعية الاجتماعية، ويتدخل التمويل الخاص في تمويل هذه الأخيرة عن طريق مساعدة الطالب الذي يحتل مركز دورة مالية معقدة أين تختلط الموارد والنفقات ذات المصادر والتوجهات المختلفة.

كما سبقنا وأشرنا، لا تظهر هذه الموارد في ميزانية التعليم العالي، وليس من السهل تقييمها أو تحديدها، الآن تقدير المجهود المالي للطلبة يطرح مشكل إحصائي، فلا توجد وثائق تسمح بتقييم حصة هذه النفقات، لكنها تساهم ولو مساهمة ضعيفة ولو بطريقة غير مباشرة في تمويل التعليم العالي.

يمكن تقسيم الموارد الخاصة إلى قسمين رئيسين :الموارد النقدية والموارد العينية:

– **الموارد النقدية المباشرة أو الغير المباشرة:** الصريحة أو الضمنية، المخصصة أم لا، هذا النوع من الموارد يتطابق مع عملية نقدية قابلة لتعيين المكان (Localisation) والقياس على الأقل نظريا، وتتلخص في مساعدات الأسر المباشرة والغير مباشرة والموارد الخاصة.

1 –مساعدات الأسر المباشرة وتتمثل في:

– مساعدات الأسر المخصصة (الغرفة، الملابس أو صيانة السيارة إن وجدت، وهي خاصة بالإنفاق المباشر للأسر وتتعلق باقتناء جزء أوكل الأشياء الخاصة بالطلب)؛

– مساعدة الأسر غير المخصصة.

2 –الموارد الخاصة :وتتمثل في :

– موارد العمل: أجرة الطالب عندما يقوم بأي نشاط؛

– الموارد الشخصية المختلفة الخاصة ببيع أشياء شخصية؛

– المداخيل النقدية التي تحصل عليها زوجة الطالب إذا كانت عاملة.

3 –مساعدات الأسر غير المباشرة: وتتمثل في المنح العائلية، تتحمل إدارة الضمان الاجتماعي جزء ضئيل من تكاليف الطلبة وهذا عن طريق دفع المنح العائلية، تدفع هذه الأخيرة طوال المدة الإلزامية للتمدرس أي حتى سن 21 سنة، وبما أن متوسط سن الدخول إلى الجامعة هو 18سنة، فإن الطالب الجامعي يستفيد هو أيضا من هذه الموارد لمدة 3 سنوات.

– **الموارد العينية:** توجد الموارد العينية على شكل مساعدات الأسر بالنسبة لتقييم هذه المساعدات فانه من الصعب تقييمها لان هذا يتطلب إجراء تحقيق.

وتتكون الموارد الخاصة العينية من الخدمات المجانية التي يستهلكها الطالب عند أسرته وتتلخص في الأكل، الشرب، السكن.

المطلب الثاني: مصادر التمويل الخارجية

لقد اخذ التعاون الأجنبي في مجال تمويل التعليم اليوم أهمية كبيرة حيث خصصت المنظمات الدولية والدول القوية الرئيسية حصة هامة من ميزانياتها للمساعدات التقنية .(L'assistance technique) وتعتبر مبررات للتعليم العالي[1] وتتخذ هذه المساعدات الأجنبية أشكالا متعددة:

–مساعدات مالية كالمنح والهبات والقروض بسعر فائدة ضعيف؛

–مساعدات مادية كالأبنية والمعدات؛

–مساعدات أجنبية كالاستفادة من خدمات المدرسين الأجانب.

وهذا بالإضافة إلى الاستشارات التقنية التي يحصل عليها البلد والحلقات الدراسية والمؤتمرات التي تقيمها المنظمات فيه، تدخل هي أيضا في إطار المساعدات الخارجية .هذه المساعدات الأجنبية، يمكن إن تخصص للاستثمار أو للإنفاق الجاري.

فيما يخص مصدر المساعدات الأجنبية، فيمكن أن تكون في إطار التعاون الدولي بمعنى أنها تنضم من طرف مؤسسات دولية، أو ثنائية (bilatéral) بمعنى التعاون فيما بين دولتين.

إن مصدر الأموال المخصصة للمساعدات الأجنبية هو بصفة عامة من الحكومات، لأن المؤسسات العالمية تمول بمساهمات جل الأعضاء، إلا في حالات استثنائية مثل البنك العالمي عندما تكتتب

[1] دهان محمد، العوامل المحددة للاستثمار التعليمي في رأس النال البشري في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 31، 2009، ص229.

(Souscrire) القروض من طرف الأفراد، (particuliers)من جهة أخرى، فان المؤسسات العالمية تستعمل موظفيها، لكنها تلجا في بعض الأحيان إلى الخبراء الوطنيين الموضوعين تحت تصرفها من طرف الحكومات[1].

بالرغم من أن المجهودات التي بذلت من طرف التعاون الأجنبي، لعبت دورا هاما في تطوير قطاع التعليم، غير أن النتائج محدودة جدا، شأنها في ذلك شأن الميادين الاقتصادية .إذ يمكننا أن نتساءل عن شروط فعالية التعاون الدولي.

هناك عقبات ليست لها علاقة بحجم المساعدات تحول دون تحقيق أهداف هذه المساعدات، فمثلا إذا تم إنشاء معهد بوسائل مالية ضخمة عن طريق التعاون الخارجي، فانه سوف يقوم على أسس لا يمكن تعميمها على المؤسسات التعليمية الأخرى بواسطة موارد البلد المحدودة، وعليه فإن الدور الذي يلعبه مثل هذا المعهد سيكون بالضرورة محدودا.

من جهة أخرى، فإن في بعض الأحيان تتطلب المؤسسة التعليمية التي أنشات باستثمار رأس مال خارجي، إنفاقا جاريا يتجاوز طاقة الميزانية المحلية، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم الاستفادة من مرافق هذه المؤسسة.

وعليه، يمكننا القول بان المساعدات الأجنبية قد لا تؤدي دورها في غياب خطة تربوية وطنية، وهي في بعض الأحيان تحجج الجهة التي تقدم المساعدة نوعية هذه المساعدة وطريقة الاستفادة منها.

المطلب الثالث: أسلوب تقدير نفقات التعليم العالي

يمتص قطاع التعليم العالي اعتمادات مالية هائلة على الرغم من عدم قدرتها على مواجهة الاحتياجات المتزايدة لهذا القطاع، لكن هذه الأخيرة لم توع بطريقة عقلانية، ولهذا يجب إيجاد طريقة تقديرية وتقييميه عقلانية من اجل توزيع الموارد المالية والوسائل البشرية واستعمالها برشاد.

والتمعن في مختلف الجوانب المرتبطة بتمويل مؤسسات التعليم العالي يبين غياب أسلوب تقديري وتقييمي للنفقات الخاصة لهذا القطاع، "حيث يرتكز نظام ميزانية مؤسسات التعليم العالي على

[1] بن ونيسة ليلى، اقتصاد المعرفة وجودة التعليم العالي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علوم الاقتصاد والتسيير العمومي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى إسطمبولي، معسكر، 2015-2016، ص83.

المدخلات دون الاهتمام بالمخرجات، أي لا تحتوي على برامج كالتعليم، البحث العلمي، شؤون الطلبة، مما يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف المرجوة"[1].

إن البحث في الجانب التمويلي لمؤسسات التعليم العالي يقودنا إلى التأكد من إن هذه المؤسسات مرتبطة ارتباطا وثيقا بالدولة وبالتالي فتطبق عليها نفس القواعد التي تطبق على الأعباء المالية للدولة[2].

والتمعن في مختلف الجوانب المرتبطة بتمويل مؤسسات التعليم العالي، تبين غياب أسلوب تقديري وتقييمي للنفقات الخاصة بهذا القطاع.

إن عدم قدرة فهم القواعد المتعلقة بتقدير وتقييم الموارد والنفقات العمومية بأسلوب أخر غير ذلك الذي يعتمد على القواعد الكلاسيكية، يجعل قطاع التعليم المالي مرتبط بالإجراءات التقليدية التي تصطدم بالقيود الموضوعية والقيود التصورية (Conceptuelle)

وتتمحور القيود الموضوعية حول العناصر الأساسية التالية:

-عدم ملائمة الرزنامة المالية لخصوصيات قطاع التعليم العالي؛

-عدم التحكم في ميكترمات السوق؛

-ضعف القوانين الأساسية والإجرائية.

أولا: الرزنامة المالية :

حاليا إن السنة المالية أو المحاسبية بالنسبة للمؤسسات الجامعية أو الدولة أو المؤسسات العمومية، تتطابق مع السنة المدنية من بداية شهر

جانفي إلى نهاية شهر ديسمبر، إن هذه القاعدة تطرح مشاكل معتبرة، فهي دائما مقيدة بالوقت، بالإضافة إلى كونها لا ترتكز على توقعات أعباء قطاع التعليم العالي وليست محددة بنص قانوني، إذ يوجد نوع من التقليد بحكم العادة تخضع له إجراءات الرزنامة المالية، لكن هذه الأخيرة ليست محترمة، ولهذا فانه من الصعب إعادتها بدقة.

[1] جيلالي غلام الله، واقع تسيير الموارد المالية للجامعات الجزائرية في ظل متغيرات المحيط الجديدة، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، 2009، ص51.

[2] Bouara Mohamed Tahar, le service public, revue idara, vol n 1, 1989, p66.

إن التبليغ المتأخر للإعلانات بعد مصادقة قانون المالية من طرف البرلمان، والتي لا تتم إلا في نهاية شهر ديسمبر، تؤدي بمجلس التوجيه للجامعة إن لا يصادق على ميزانية مؤسسته إلا متأخرا، في الغالب عدة أشهر بعد بداية الدورة، هذه الوضعية تمثل قيد يعرقل تسيير المؤسسة الجامعية، إن الرزنامة المالية المطبقة على أعباء قطاع التعليم العالي مرتبطة بقاعدة السنوية، غير أن هذه الأخيرة لا تتلاءم مع خصوصيات مثل مؤسسات هذا القطاع، إذ لا تبلغ إعانات الدولة بصفة نهائية في بعض الأحيان إلا في شهر ماي، بينما تبدأ الدورة المالية في أول جانفي من كل سنة، ويمكن أن يحدث أن لا يصادق على الميزانية قبل بداية الصيف، وتضطر الجامعة لمواصلة نشاطها بالحد الأدنى والمتمثل في 1/12 من ميزانية السنة السابقة، "في هذه الفترة لا تصرف إلا مستحقات المستخدمين الاجبارية وبواسطة ترخيص من وزارة المالية من الربع الأول من السنة وتبقى النشاطات الأخرى مجمدة[1]"، إما قرارات تعديل الميزانية أو التحويل من فصل إلى أخر، فلا يصادق عليها في بعض الأحيان إلا بعد غلق الدورة المالية .

كل هذه المشاكل الناجمة عن عدم ملائمة هذا الإجراء المالي، تظهر بوضوح نتيجة لعدم تطابق السنة المالية مع بداية السنة الجامعية وذلك بفرق عدة شهور .

هناك ثغرة أخرى في الرزمانة المالية لم يتم سدها من طرف الخطّط وتتمثل في عدم دمج اعتمادات تسيير الدولة بدقة في أهداف الخطة فعلى سبيل المثال نجد فقط الخطوط العريضة للتوظيف في الخطة الموضوعة بالإضافة إلى هذا فإن الرزنامة المالية لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذا القطاع، حيث لا ترتكز على توقعات أعباء القطاع التربوي، إذ نجد عنصر هام جدا بهذا القطاع لا يأخذ بعين الاعتبار بطريقة دقيقة وصحيحة، ويتمثل في بدا السنة الجامعية التي لا تتصادف مع السنة المالية.

فإذا أردنا القضاء على هذه النقائص يمكننا تأخير السنة المالية، كأن تحدد على سبيل المثال من بداية جويلية إلى نهاية جوان، وهكذا تستطيع مؤسسات التعليم العالي إعداد ميزانياتها بعد ما يتم تبليغ الإعانات التي تمنحها الدولة، وقبل مثل ما هو معمول به حاليا، وبهذه الطريقة يمكن تقريب السنة المالية بالنسبة للمؤسسات الجامعية في أول جويلية، يعني إن وزارة الوصية سوف تقوم بالتزامات السنة المالية اللاحقة عن طريق إعادة تجديد (Reconduction) الاعتمادات بالنسبة للفترة الممتدة في أول جانفي إلى نهاية جوان.

وبهذا الإجراء سوف يقدم تاريخ تبليغ الإعانات، وهكذا يستطيع مجلس المؤسسة الجامعية المصادقة على الميزانية قبل بداية جانفي، في هذه الحالة، سوف تحدد الإعانة وفقا لمشروع قانون المالية الذي

[1] جيلالي غلام الله، واقع تسيير الموارد المالية للجامعات الجزائرية في ظل متغيرات المحيط الجديدة، مرجع سبق ذكره، ص54.

سيقدم للبرلمان، وفي حالة ما إذا تم تعديل الإعانة المتوقعة، فينبغي على مجلس الجامعة المصادقة على قرار تعديلي، والذي يمكن أن يدخل حيز التنفيذ في بداية الدورة المالية.

ثانيا: عدم التحكم في ميكانزمات السوق :

إن نشاطات المؤسسات الجامعية مرتبط بالوسط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلد حيث يتأثر بهذا الوسط ويؤثر فيه، وكل تذبذب يحصل في هذا الوسط سوف تكون له نتائج سلبية على سير نشاط مؤسسات قطاع التعليم العالي، وبما أن اقتصادنا غير مستقر ويتميز بعشوائية إذن لا نستطيع التحكم في التوقعات المتعلقة بالأسعار وتموين السوق بالمواد اللازمة لسير أي مؤسسة، فان هذه الوضعية سوف تعرقل عملية تقييم وتقدير بعض الأعباء المالية، وتنتج تلك العشوائية عن السوق المحلي أو حتى السوق الدولي.

بالنسبة للسوق الوطني، فانه يؤثر على المرحلة التحضيرية للميزانية، حيث تتسم هذه السوق بمشاكل التموين بالمواد واللوازم، إذ لا يمكن أن تكون عملية التموين مضمونة بصفة مستمرة ومنتظمة ولهذا فان مؤسسات التعليم العالي الواعية لهذا المشكل والتي تعلم بان بإمكان بعض المتعاملين والموردين الحصول على هذه المواد واللوازم المفقودة في أوقات معينة، وتقدر أقصى حد من الاعتمادات لضمان التمويل المستمر لهذه المواد وتخزينها بهدف استعمالها عندما يفتقدها السوق[1].

وأخيرا، نجد صعوبة أخرى تتمثل في عدم تطابق الميزانية بالعملة الصعبة والمبالغ الواردة في نص الاستيراد الإجمالية، فتنفيذ هذه الأخيرة مرتبط بالمبلغ الإجمالي المصرح بالعملة الصعبة، وهذا ما يحول دون تحقيق البرنامج الإجمالي للاستيراد المتوقع في إطار ميزانية التسيير غالبا ما تكون المبالغ المصرحة في الميزانية بالعملة الصعبة أصغر من المبالغ الواردة في رخصة الاستيراد الإجمالية، بالإضافة إلى تذبذبات أسعار الصرف التي تؤثر على الميزانية بالعملة الصعبة.

وهكذا فان هدف تغطية الاحتياجات بواسطة السوق الأجنبي مرتبط بالتوازنات الخارجية المحددة من طرف الحكومة في إطار إعداد البرنامج العام للاستيراد والذي يحدد مبلغه بمرسوم.

[1] نيس سعيدة، دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الموارد البشرية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014-2015، ص170.

ثالثا: ضعف القوانين الأساسية والإجرائية:

في الواقع فإن مرحلة إعداد مشاريع ميزانيات مؤسسات قطاع التعليم العالي (Avants projets de budget) تعتبر كمرحلة كلاسيكية ليست لها أي منفعة بالنسبة لأهداف توقعات مثل هده المؤسسات في غالب الأحيان ترسل مشاريع الميزانيات في شهر سبتمبر بينما من المفروض أن تتم هذه العملية في شهر مارس أو افريل ويرجع السبب في ذلك إلى عدة عوامل[1] :

-بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي، فإنها لا تستند إلى أي قاعدة تقديرية (Prévisionnelle) علمية أو نظرة علمية دقيقة وواضحة للأعمال التي سوف تشرع فيها بهدف تحضير الاقتراحات المالية، إذن غياب أسلوب تقديري موضوعي مرتبط بعدم وجود هيئة تتكفل بتقييم ومعرفة برنامج عمل المؤسسة الجامعية وتتميز هذه المرحلة بمبالغة المؤسسات في اقتراحاتها لتضمن الاستمرارية في نشاطها وعدم قدرتها على تبرير طلباتها بالوثائق المحاسبية اللازمة، إذ غالبا ما نلاحظ إرسال لاقتراحات عبر اللائحات المالي فقط، دون وجود الوثائق المحاسبية المبررة للنفقات، ولا حتى التقرير الخاص بمختلف النشاطات المستقبلية والذي يستند إلى عرض الأسباب القادرة على مساعدة المقررين على اتخاذ القرارات؛

-أما بالنسبة للإدارة المركزية والمتمثلة في الوزارة الوصية للتعليم العالي، فتتميز هي أيضا بضعف الإجراء التحضيري للميزانيات التقديرية، حيث تعلم مسبقا أن الوثائق المحاسبية التي ترسل لها من طرف مؤسسات التعليم العالي، لا تعد على أساس دراسة موضوعية وجدية، إذ تعرف بحكم العادة إن طلبات هذه المؤسسة مبالغ فيها .ولهذا فان استغلال مشاريع الميزانيات المعدة من طرف المؤسسات الجامعية من اجل إعداد التوقعات الإجمالية للقطاع يعتبر صعب جدا، بسب عدم إمكانية تبرير التخصيص (Dotation)الإجمالي للميزانية القادمة؛

-وأخيرا تتميز المصالح المختصة لوزارة المالية ومديرية المراقبة والميزانية بموقف شك بالنسبة للتوقعات المعدة من طرف مصالح وزارة التعليم العالي .هذا الشك يتمثل في النقائص الكثيرة التي تظهرها تنفيذ ميزانيات السنة السابقة، بحيث تظهر رصيد ايجابي، بمعنى أن الموارد المخصصة للمؤسسات الجامعية لا تستهلك بكاملها، وليس بإمكان هذه الأخيرة إعطاء تفسير مقنع للانحرافات المسجلة في ميزانياتها.

وهكذا، فان هذه القيود تجعل كل من وزارة المالية والتعليم العالي تتدخل في مهمة المؤسسات الجامعية وتوجه جزء من برنامج عملها.

[1] نيس سعيدة، دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص174.

يتم تحديد التوقعات المالية إلا بعد الإعلان عن الإعانة المعدة من طرف مصالح وزارة التعليم العالي بعد مصادقة الوزارة لتسيير نفقات الدولة ولمشروع مرسوم التوزيع المرسل من طرف وزارة المالية، عبر مفاوضة محكمة بمعنى وضع الاعتمادات المصرحة (mis en place وعادة ما تبدأ فترة المفاوضات لتسجيل الاعتمادات في لائحة مشروع الميزانية، في شهر نوفمبر هذه الفترة ليست ثابتة فهي تتغير حسب الظروف.

ولهذا فانه من الصعب على مصالح الإدارة المركزية إرضاء جميع المؤسسات الجامعية، إذ أن الآجال المحددة لا تسمح بإعادة النظر في توزيعا الإعانات بدقة، بسبب تعدد المؤسسات وخصوصيتها التي لا تسهل المهمة لصالح الإدارة المركزية .لحل هذا المشكل، يمكن إتباع الخطوات التالية:

-إعادة الاعتبار للمرحلة التقديرية (prévisionnelle) التي تبدأ في شهر مارس؛

-إنشاء هيئة في كل مؤسسة وعلى مستوى الوزارة الوصية لإعداد المذكرات المالية والوثائق التحضيرية، ويجب أن تكون باتصال دائم بالخلايا الموجودة على مستوى كل المؤسسات الجامعية جامعية تتكفل بما يلي:

- استغلال المذكرات الوزارية من اجل تلبية الطلب على المعلومات؛
- التنسيق بين مختلف مصالح المؤسسات الجامعية؛
- متابعة التحقيقات المطلوبة في مختلف المجالات والتي تخص الميزانية (التنقل من اجل التحقق من المعلومات المتحصل عليها عند الضرورة).

تتكون هذه الهيئة من مستخدمي بعض المصالح، كمصلحة المستخدمين، الميزانية، الوسائل العامة، المكتبة، التخطيط، البحث العلمي، الدراسات الخ...

المبحث الثالث: أهمية تمويل التعليم العالي في التنمية الاقتصادية

إن تقدم الأمم والشعوب يعتمد في الأساس على التنمية الروحية والفكرية لهذه الأخيرة، فالمشاكل التي تعاني منها معظم الدول النامية والعربية خاصة لا تكمن في افتقارها إلى الموارد الطبيعية، بل إلى مصادرها الإنسانية، ومن ثم يتوجب عليها أو بناء رأسمالها البشري.

المطلب الأول: دور التعليم العالي في النمو الاقتصادي والاجتماعي

تتعدد مهمات التوظيف المجتمعي للمتعلم، من اكتسابه المهارات العالية وتنمية مختلف قدراته وطاقاته في التفكير وصولا إلى التميز والإبداع وعليه فالمصدر الإنساني المسؤول عن التغيير في الإنتاج وأساليبه والتقدم الاقتصادي والاجتماعي يعتمد كثيرا على أسلوب ونوعية التعليم في المجتمع.

ولقد تأكد بما لا يدع مجالا للشك الدور الذي يلعبه التعليم في دفع عجلة التنمية بأشكالها المختلفة. وفي هذا السياق يشير تقرير التنمية البشرية لعام 1999 إلى ترتيب الدول على أساس حالتها التعليمية ضمن مكونات التنمية البشرية كالتالي: "الدولة الصناعية التي تحتل المواقع الأولى في ترتيب الدول 174 يتراوح المؤشر التعليمي فيها ما بين 0.99% و0.90%، الحد الأقصى واحد صحيح.

وباستثناء دولة الكويت التي تقع في ترتيب 30 ومؤشر الحالة التعليمية 0.73% فإن بقية الدول العربية بما فيها الجزائر تقع معظمها في ترتيب ما بين 41 و120 وبمؤشر تعليمي ما بين 0.77 % و0.62%"[1].

والجدول الموالي يعطي فكرة عن بعض المؤشرات التعليمية للدول العربية ودول أخرى في العالم لسنة 1998

[1] The world bank, education in the middle east & north Africa, a strategy towards learning for development, human development sector middle east & north Africa region,2014, Vu sur le site www.bankworld.org le: 28/11/2018 a:23:25

الجدول رقم (1-1): بعض المؤشرات التعليمية للدول العربية وبعض البلدان في العالم لسنة 1998

البيان	معدل الأمية		معدل القيد في مراحل التعليم		مؤشر الحالة التعليمية	الإنفاق على التعليم	
	%ذ	%إ	% ذ+إ	% إ	1نسبة ال	الناتج الوطني الإجمالي	الإنفاق الحكومي العام
الدول العربية	41.4	53.6	59	54	0.59	5.9	15.7
كل الدول النامية	28.6	39.1	59	55	0.67	3.6	14.8
أمريكا اللاتينية	12.8	13.8	72	77	0.82	4.5	17.9
الدول الصناعية	1.3	1.4	92	93	0.96	4.5	12.7
مجموع العالم	22	28.9	63	60	0.73	4.8	12.7

المصدر: مجلة العربي، الكويت العدد 494، جانفي 2000، ص ص 50-51، وفوزي عبد الرزاق، عماري عمار، آثار الإصلاحات الاقتصادية على قطاع التربية الوطنية في الجزائر، محاضرة ألقيت في الملتقى: الدولي حول برنامج التصحيح الهيكلي وأثاره على قطاعي التعليم والصحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 20- 22 نوفمبر 2000، ص 39.

يبدو واضحا من قراءة الجدول نسبة التفاؤل في المؤشرات التعليمة بين الدول العربية وباقي الدول والمناطق الأخرى ورغم التحسن الذي عرفته البلدان العربية في العقدين الماضيين إلا أن الهوة العميقة التي تفصل ليس بين الدول العربية وبين الدول الصناعية بل بين الدول العربية وبين الدول النامية ودول أمريكا اللاتينية وجل المؤشرات تدل على ذلك، رغم ما تخصصه هذه البلدان من أموال ضخمة للإنفاق على التعليم بكل أطواره والتي تبقى غير عقلانية في توجيهها.

تظهر معظم الدراسات والأبحاث في اقتصاديات التعليم عوائد فردية واجتماعية من بينها ما يلي:

-يعتبر التعليم سلعة استثمارية، استنادا إلى أن العامل المتعلم هو أكثر إنتاجية من غيره، ويمثل التعليم بالنسبة للمجتمع مخزونا من الرأسمال المادي؛

-التعليم استثمار مفيد لدرجة عالية فهو فرع من فروع الاستثمار البشري؛

-للتعليم اقتصاديات خارجية، فالعامل المتعلم عادة ما ينشر المعرفة من حوله ويجعل زملاءه في العمل أكثر إنتاجية؛

-يعد التعليم سلعة استهلاكية معمرة، فهو يساهم في حب الاستطلاع والإبداع ينمي في الشخصية والأسلوب الاجتماعي؛

-يعد التعليم سلعة اجتماعية فهو يشارك في التقليل من الجريمة وزيادة السمو الاجتماعي، وتنقية الأخلاق والسلوكيات وعليه فهو يساهم في تغيير أنماط الحياة والاستهلاك؛

-التعليم والتعليم العالي على وجه التحديد يمثل أحد المنابع الرئيسية للنمو الاقتصادي، ويشكل عائده الثمرة المباشرة أو غير المباشرة لأغلبية العوائد الاقتصادية.

إن ما توصل إليه العالم المتقدم اليوم من تطورات في أساليب الإنتاج والإنتاجية كان نتيجة للاستثمار في التعليم، وتطبيق المعرفة ونتائج الأبحاث ميدانيا وفي الأوساط الإنتاجية.

المطلب الثاني :دور البحث العلمي في التنمية

يشكل البحث العلمي أهم مرتكزات التنمية ومقومات نجاحها وقدرتها على تحقيق الاستدامة واستجابتها للتحولات الحاصلة في المجتمع والمؤثرات الخارجية[1]. تعتبر المختبرات التكنولوجية في الدول المتقدمة هي نتاج لعملية تطور حضاري طويلة نسبيا، خاصة بعد دخول البحث العلمي التكنولوجي مرحلة التنظيم، أين أصبح يستند إلى فرق بحث متكاملة، ومخابر ومعامل معقدة، معتمدا على القاعدة الصناعية التي تضمن له الطلب على البحث ومادته، وغيرها من العناصر المادية التي تسمح له بتطبيق ما يستخدمه وتخصيص له نسبة عالية من الناتج القومي الإجمالي، تلتقي فيه الإدارة الحكومية ورجال الصناعة وأهل البحث العلمي، وقد أعطت هذه الدول الأولوية لعاملين أساسين هما[2]:

-إدارة التطور التكنولوجي؛

-تعبئة وتنموي ملائم، بغية ضمان التكوينات الرأسمالية، وكفاءة تشغيلها.

أما غالب البلدان العربية، فان عملية الاستثمار في البحث العلمي، وتطبيق نتائجه تبدو غائبة لعدة عوامل نذكر منها:

[1] رجب بن علي العويسي، البحث العلمي والتنمية المستدامة، جريدة الوطن، الوطن اليوم للطباعة والنشر والتوزيع، العدد 658، الأردن، 29 يونيو2016، ص10.

[2] براهمي حسينة، تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2004-2005، ص38.

-الانفصام بين الجامعات والمراكز البحثية من جهة والقطاعات الاقتصادية من جهة أخرى، وتشير أحدث الدراسات إلى أن ضعف الذي تعاني منه عملية تسويق البحث العلمي وتوظيف نتائجه يعود إلى: ضعف البنية الصناعية وعجم وصولها مرحلة النضج المناسبة لاستيعاب

-أهمية استثمار نتائج البحث العلمي ومردوديته، بالإضافة إلى عدم وجود قنوات بسيطة تربط الجامعات والمؤسسات البحثية بالقطاعات الاقتصادية وتعمل على إيصال نتائج الأبحاث إلى ميدان التطبيق العلمي، ونقص التمويل المخصص لعملية التسويق والتوظيف[1].

والجدول التالي يعطي فكرة عن نسبة التفاوت في الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول العربية والأجنبية.

الجدول رقم (1-2): تطور نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من إجمالي الناتج المحلي في بعض الدول العربية والأجنبية لعام 1998

الدولة	%	الدولة	%
الأردن	0.37	الأرجنتين	0.40
مصر	0.43	تايوان	1.20
السعودية	0.11	اليابان	3.00
المغرب	0.22	إيطاليا	2.00
الجزائر	0.07	الولايات المتحدة	2.10
سوريا	0.11	ألمانيا	2.60

المصدر: د. طه النعيمي، د. طارق العاني، "وقع البحث في الوطن العربي وملامح تطوره"، اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، 1998، ص3.

يوضح الجدول تدني نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في بعض الدول العربية بالمقارنة مع غيرها من الدول الأجنبية، ولا تختلف باقي الدول العربية كثيرا في هذا الشأن.

[1] جاسم العاني، توجهات المؤسسة العلمية العربية في توثيق تفاعلها ولارتباطها بقطاعات التنمية الاقتصادية، محاضرة ألقيت في مؤتمر العربي الأول حول الجامعات والمؤسسات البحثية ودورها في أنشطة البحث والتطوير، 21-23 ماي 2000، ص164.

إن مستقبل الإنسانية ورفاهها يعتمد على إنتاج المعرفة وتوزيعها وسرعة استخدامها وتسويقها . واستيراد التكنولوجيا لا يأتي بالكثير، بل يساعد على الاستهلاك أكثر من الإنتاج، والتقليد لا الإبداع.

ومنه ينبغي على الدول النامية وفي مقدمتها الدول العربية، زيادة التمويل المادي والاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي، على ألا يكون ارتفاع تكلفة الاستثمار في هذا المجال عائقا لان عوائده تتحقق حتى ولو على المدى الطويل.

خلاصة الفصل الأول

من خلال هذا الفصل حاولنا التطرق إلى كل ما هو نظري في التعليم العالي، حيث يمثل التعليم الجامعي في أي بلد قمة السلم التعليمي، الأمر الذي أدى بهذا النوع من التعليم مكانة مرموقة بين مراحل التعليم، وفي الوقت نفسه ألقي على هذا التعليم مسؤوليات كبيرة ووظائف جمة جعلته يحتل مركز الريادة وموقع الصدارة بين الأجهزة المهمة التي تلعب دورا حيويا في تحقيق التقدم والرقي للمجتمعات البشرية.

ووجدنا أن التعليم استثمار يستفيد منه المجتمع والفرد على حد السواء، من خلال الاستثمار البشري، حيث تبين من خلاله على أن الانفاق على التعليم يمثل استثمار في البشر وتكوين رأس المال البشري، الذي يعود بالفائدة على الاقتصاد والمجتمع ككل.

الفصل الثاني

مدخل للتنمية الاقتصادية

تـــمهيد

أصبحت التنمية الاقتصادية مسألة اقتصادية (Economic Development) واجتماعية وسياسية تحتل مكانا بارزًا في الأمور العالمية منذ عام 1945، كما غدت دراسة التنمية الاقتصادية ومشاكلها تحتل اليوم مركز الصدارة في الفروع التي يبحثها الفكر الاقتصادي العالمي، بعد أن كانت التنمية تحظى باهتمام ضئيل من جانب علماء الاقتصاد قبل الحرب العالمية الثانية؛ ولا يرجع ذلك الاهتمام العالمي إلى اكتشاف مفاجئ لمدى انتشار التخلف الاقتصادي في العالم، بل يرجع أساسا إلى تغير في المواقف اتجاه وجوده فالحقائق عن التخلف كانت متاحة دائما وبصفة عامة للذين عنوا بالنظر إليها أو البحث فيها.

غير أن الصعوبة تمثلت في حمل الحكومات والأفراد على اعتبار أن التخلف والفقر وضع يتطلب مجهودات جذرية وفورية لتخفيف أعبائه وحل بعض المشاكل الناجمة عنه بمعنى آخر محاولة العديد من دول العالم وعلى مختلف المستويات العالمية تحقيق أدنى مستوى من الرفاهية لمواطنيها أو الوصول إلى درجة أعلى من الرفاهية الموجودة أصلا لدى هؤلاء المواطنين، وتشتمل التنمية الاقتصادية على عدة جوانب: ثقافية وأخلاقية وبيئية، و لم تعد مجرد الزيادة في دخل الفرد، أو تمنح له أشياًء على سبيل الهبة أو الإعانة، وإنما التنمية هي أن تتاح للفرد الفرصة بأن يتعلم ويتدرب على كيفية تحقيقها بنفسه، من خلال بناء علاقات إنتاجية فعالة في شتّ القطاعات الاقتصادية، وليس فقط بناء نماذج تطور تكيفي لاستيراد أو استهلاك التكنولوجيا الحديثة.

الغرض الرئيسي لهذا الفصل هو دراسة ماهية التنمية الاقتصادية، لذلك يقدم المبحث الأول ماهية التنمية الاقتصادية، ثم نتطرق في المبحث الثاني متطلبات التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها، أما في المبحث الثالث نظريات التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

لقد استطاع الإنسان البدائي الحصول على أساسيات الحياة مباشرة من الأرض أو الطبيعة. ومع نمو مهارات الإنسان وقدراته تعرّف إلى أساليب وفنون إنتاجية جديدة، استطاع عن طريقها الحصول على إنتاج أكبر من الأرض، بمجهود أقل نسبيا من ذي قبل من الموارد الطبيعية لكل فرد أو جماعة من الأفراد، بحيث أصبح من الضروري أن تستخدم هذه الموارد بأساليب أفضل، أي أكثر كفاءة. وقد تطلب ذلك تكوين رأس المال، الذي تمخض بدوره عن زيادة إنتاجية العمل ومن هذا المنطلق، فإن التنمية الاقتصادية تعني تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية، وخلق تنظيمات أفضل؛ هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن وعليه، فإن الدول المتقدمة اقتصاديا، هي تلك التي حققت الكثير في هذ الاتجاه، بينما تلك التي حققت تقدما غير ملحوظ في هذا الطريق، هي ما يطلق عليها الدول النامية اقتصاديا. كما أن التنمية الاقتصادية لا تنطوي فقط على متغيرات اقتصادية معينة، لكنها تتضمن أيضا تغيرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية؛ حيث تضمن التنمية زيادات في الدخل القومي الحقيقي، وكذلك زيادة نصيب الفرد منه؛ مما يساعد على زيادة الادِّخار، ودعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع، كما تتضمن التنمية الاقتصادية كذلك تحسين الكفاءات والمهارات والقدرات للعاملين، للحصول على الدخل وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل، وتطوير وسائل النقل والمواصلات، وتقدم المؤسسات المالية، وزيادة معدل التحضر في المجتمع، وتحسين مستويات الصحة والتعليم. وعلى ذلك، يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية هي عملية ديناميكّية، وأن التغيير في أي مجموعة من المتغيرات في الاقتصاد، يتمخض عن تغيرات في مجموعة أخرى منها، مما يترتب على ذلك زيادات في نصيب الفرد من الدخل القومي.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

توجد مفاهيم متنوعة قيلت في التنمية الاقتصادية، تتراوح بين المفاهيم التقليدية والحديثة، حيث تعتبر فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بداية ما يمكن تسميته عصر النهضة في العالم، وكان مفهوم التنمية قاصرا على النمو الاقتصادي المتمثل في زيادة الدخل القومي، وتراكم رأس المال، عن طريق القيام بمشروعات صناعية، ثم بدأ النقد يوجه إلى هذا المفهوم الأحادي للتنمية، على أساس أنه مفهوم جزئي لا

يعبر عن التقدم الاقتصادي بشكل صحيح. ومن هنا فسوف نتطرق إلى مجموعة من التعاريف[1] التي تناولت مفهوم التنمية الاقتصادية، إذ يصعب إعطاء مفهوم واحد للتنمية الاقتصادية لاعتباره موضوعا ملما بمختلف الجوانب، ثم نحاول تقديم مفهوم شامل للتنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية: الزيادة السريعة والتراكمية المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن.

التنمية الاقتصادية: عملية متعددة الأبعاد، تتضمن إجراء تغيرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية، جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي، واستئصال جذور الفقر المطلق في المجتمع ما[2].

التنمية الاقتصادية: العملية التي تحدث من خلال تغيير شامل ومتواصل، مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين نوعية الحياة وتغيير هيكلي في إنتاج[3].

التنمية الاقتصادية: سياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي في عملية يزداد بوساطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة[4] .

التنمية الاقتصادية: مجموعة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى بناء آلية اقتصادية ذاتية تتضمن زيادة حقيقية في دخل الفرد لفترة طويلة[5].

وبعد الاستعراض السابق للمفاهيم المختلفة للتنمية الاقتصادية نلاحظ أنه في بعض الأحيان يتم الخلط بين مفهوم النمو الاقتصادي (ECONOMIC GROWTH) والتنمية الاقتصادية (ECONOMIC DEVELOPMENT)، حيث إن مفهوم النمو الاقتصادي يعني الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي (GROSS DOMESTIC PROGECT) خلال فترة زمنية معينة تكون سنة في العادة. كما يقاس بمعدل الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال ذلك العام. في حين إن التنمية الاقتصادية أشمل وأعمق من النمو الاقتصادي فإنها تؤدي إلى تغيرات رئيسية في

[1] رابح رتيب، التنمية الاقتصادية، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر، الطبعة الاولى، 1999، ص89.
[2] رمزي سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية، الأردن، الطبعة الاولى، 1998، ص ص107-108.
[3] عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 9.
[4] كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص ص 16-17.
[5] عبد الرحمان بوابقجي، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص ص 15- 16.

المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، أي في البنيان الهيكلي للمجتمع، وتحقيق التغير المنشود في مستويات معيشة الأفراد، ونقلها إلى مستوى أفضل، بينما لا يصاحب النمو مثل هذه التغيرات، وعليه فإن الباحث ينسق ما بين المفاهيم السابقة للتنمية الاقتصادية ويلخص إلى المفهوم التالي:

التنمية الاقتصادية: تغيير جذري يكمن في الجهد المبذول من جميع مكونات المجتمع من أجل النهوض بمختلف ميادين الحياة الإنسانية ورفع مستوى المعيشة والقضاء على الفقر والبطالة مع الزيادة التراكمية المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي وتحقيق قدر ممكن من العدالة الاجتماعية.

وفقا لهذا المفهوم فإن التنمية تحتوي على العناصر التالية[1]:

-الشمولية: التنمية تغير شامل ينطوي على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأخلاقية؛

-حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن، يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل؛

-إحداث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، أي التخفيف من ظاهرتي الفقر والبطالة.

-تحسين في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد؛

-تغيير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تراكمية؛

-تواصل أو استمرار التنمية.

[1] سعد الظفيري، يعقوب الرفاعي، الإدارة الحكومية والتنمية، منشورات ذات السلاسل، الكويت،1999 الطبعة لأولى، 1999، ص257.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية ذات أهمية كبيرة وتسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف.

أولا: أهداف التنمية الاقتصادية

نظراً للتباين الكبير في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية لكل بلد، فإنه قد يكون من الصعب في مجال دراسة أهداف التنمية الاقتصادية أن نحدد وبشكل معياري أهدافا للتنمية الاقتصادية يمكن تعميمها على جميع بلدان العالم. إلاّ أن هنالك بعض الأهداف المشتركة التي يمكن التركيز عليها والسعي إلى تحقيقها في معظم البلدان، ولكننا وقبل أن نتطرق إلى هذه الأهداف الرئيسة، فلا بّد من الإشارة إلى أنه عند وضع أهداف التنمية الاقتصادية لا بد من مراعاة الأمور التالية:[1]

-يجب أن تساعد هذه الأهداف على تحديد أو قياس مدى التقدم الذي تحققه برامج التنمية الاقتصادية؛

-يجب أن تحدد هذه الأهداف المستوى المطلوب من الطاقات البشرية والفنية والإدارية وغيرها من الطاقات لإنجاز أغراض التنمية الاقتصادية؛

- يجب أن توضع الأهداف بشكل يحدد المتطلبات ذات الأولوية القصوى من عملية التنمية الاقتصادية بحيث يتم تنفيذ هذه المتطلبات دون غيرها؛

- يجب أن تصاغ الأهداف بشكل يعمل على استغلال كافة عناصر الإنتاج ما أمكن من خلال العملية الإنتاجية.

وبعد أخذ هذه النقاط الأربع السابقة بعين الاعتبار يمكن أن نحدد الأهداف الرئيسة للتنمية الاقتصادية التي تسعى إليها معظم الدول والتي نوجزها بما يلي:

1- زيادة الدخل القومي: تعتبر زيادة الدخل القومي من أولى أهداف التنمية الاقتصادية على الإطلاق، وذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية إنما هو انخفاض مستوى المعيشة والفقر وزيادة نمو عدد السكان فيها. ولا سبيل إلى القضاء على الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، وتحاشي المشكلة السكانية، إلا بزيادة الدخل القومي الحقيقي، وذلك من خلال إتاحة الفرص للحصول على الحاجات الأساسية من السِّلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة خلال

[1] علي الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان، عمان، الطبعة الاولى، 2010، ص 11.

فترة زمنية معينة، وان زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان، إنّما تحكمه عوامل معينة مثل: الزيادة في السكان وإمكانيات البلد المادية والفنية. فكلما توافرت أموال أكثر، وكفاءات أحسن، أمكن تحقيق زيادة أعلى في الدخل القومي الحقيقي، وبالعكس، كلما كانت هذه العوامل نادرة، فإن نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل القومي الحقيقي عادة ما تكون صغيرة نسبيا. وكذلك، فإنه كلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا اضطرت الدول إلى العمل على تحقيق زيادة أعلى في دخلها القومي الحقيقي؛ غير أن حدود هذه الزيادة تتوقف على إمكانيات الدول المادية والفنية نوعها، إنما تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية على الإطلاق في الدول النامية اقتصاديا[1].

2- رفع مستوى المعيشة: يعتبر تحقيق مستوى معيشة مرتفع من بين الأهداف الهامة التي تسعى الدول النامية لتحقيقها؛ لأن ارتفاع مستوى المعيشة للسكان يعد من الضرورات الأساسية للحياة من مأكل وملبس ومسكن. فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب، وإنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة ففي معظم الدول يلاحظ بأن هنالك فئة معينة من السكان مسيطرة سيطرة كاملة على الموارد المالية، وعلى معظم الأنشطة الاقتصادية في الدولة، مما يدل على أن الدخل غير مّوزع توزيعا عادلا بين فئات المجتمع. كذلك فإن هنالك ارتباطا وثيقا بين عدد السكان والدخل، فكلما كانت زيادة السكان أكبر من زيادة الدخل، انخفض مستوى نصيب الفرد، وأدى بالتالي إلى انخفاض مستوى المعيشة، ويقاس مستوى المعيشة بمؤشرات كثيرة مثل: ما يستهلكه الفرد من السلع والخدمات، وإشباع حاجاته الثقافية والحضارية. وتقاس قدرة الفرد على الإشباع بمستوى متوسط نصيب الفرد من الدخل، وبمستوى توزيع الدخل؛ فكلما كان متوسط دخل الفرد مرتفعا دلّ ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة.[2]

3- تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات: يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول هدف من الأهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية، فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي، ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد، تعاني أيضا من اختلالات في توزيع الدخل والثروات. فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر والحرمان وانخفاض مستوى دخولهم، مما يؤدي إلى تدني المستوى المعيشي والصحي والتعليمي، وتزداد هذه

[1] كامل البكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1986، ص 71.

[2] إسماعيل عبد الرحمن وحربي عريقات، مفاهيم أساسيات في علم الاقتصاد الكلي، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، عمان، 1999، ص 56.

الظاهرة تفاقا كلما كبر حجم السكان، واتسعت حدود الدولة. ومما لا شّك فيه، أن التفاوت في توزيع الدخول له مساوئ تتمثل في عدم شعور الأغلبية بالعدالة الاجتماعية، ويؤدي هذا التفاوت إلى وضع الأفراد في طبقات، مما يؤدي إلى هدر الموارد الاقتصادية. فالأغنياء سينفقون أموالهم على السلع الكمالية، فتتجه الدولة إلى الاستيراد من الدول المتقدمة، مع ما يرتبط بهذا من عجز في ميزان المدفوعات ومتاعب اقتصادية أخرى.

4- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي: وهذا الهدف يدور حول تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي وتغيير طابعه التقليدي، ففي الدول النامية، يغلب القطاع الزراعي على البنيان الاقتصادي في مجال الإنتاج، ومصدر العيش للغالبية العظمى من السكان. كما وأنها تلعب الدور الأهم بالنسبة للقطاعات الأخرى، كمصدر من مصادر الدخل القومي وإن سيطرتها على اقتصاديات الدول النامية، يشكل خطراً جسيما نتيجة التقلبات الاقتصادية في الإنتاج والأسعار. فمثلا إذا جاء المحصول الزراعي وفيرًا، أو ارتفعت أسعار الأسواق العالمية، أدى ذلك حدوث موجة من الانتعاش والرواج، والعكس صحيح، إذا جاء المحصول قليلا وانخفاض الأسعار عالميا، فإنه يؤدي إلى الكساد والبطالة في البلاد. ومن ثم فإن التنمية الاقتصادية لا بد وأن تسعى إلى التقليل من سيطرة الزراعة على الاقتصاد القومي، والإفساح للصناعة لتلعب دورها، إلى جانب بقية قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى، وبذلك تضمن القضاء على التقلبات التي تصيب النشاط القومي نتيجة السيطرة الزراعية عليه، أو على الأقل تضمن التخفيض من حدتها، وتخصيص نسبة غير قليلة من موارد البلاد المخصصة للتنمية الاقتصادية، للنهوض بالصناعة سواء أكان ذلك بإنشاء صناعات جديدة أم التوسع في الصناعات القائمة، وذلك حتى يضمنون القضاء على المشاكل العديدة التي تثيرها سيطرة الزراعة على البنيان الاقتصادي[1].

هذا وقد تبنت الأمم المتحدة هذه الأهداف في مؤتمر الألفية الثالثة عام 2000 م بحضور (147) من رؤساء الدول والحكومات وممثلي (191) دولة، الذي وضع أهداف محددة للتنمية والقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الرامية إلى تخفيض معدل وفيات الأطفال بنسبة (39) % حتى عام 2015، وتسيير خدمات الصحة الإنجابية للمحتاجين إليها، والاستفادة من موارد البيئة، عوضا عن خسارتها، وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، وقد التزم قادة العالم بما يلي: - تخفيض نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف في العالم.

-تخفيض نسبة الذي يعيشون على أقل من نسبة دولار واحد في اليوم إلى النصف؛

[1] كامل بكري، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 74.

- تحقيق المساواة بين الذكور والإناث في التعليم؛
- تحقيق الدراسة الابتدائية في جميع أنحاء العالم.

-تخفيض معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة بمعدل 30%؛

-تخفيض معدل وفيات الأطفال بنسبة 39%؛

-وقف ومنع انتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) والملاريا والأوبئة الأخرى.

ويرى الباحث أن تحديد هذه الأهداف وغيرها من الأهداف التي توضع لتحقيق التنمية الاقتصادية، يقتضي معرفة العناصر الإنتاجية المتوفرة في الدول، وتحديد المتاح من هذه العناصر للاستغلال، حتى لا تكون خطط التنمية في وضع لا يتماشى مع توافر عناصر الإنتاج، كأن توضع خطط تنموية طموحة لا تكفي العناصر الإنتاجية المت وافرة في الدول لتنفيذها. أي أن البرامج التنموية يجب أن تكون ممكنة التنفيذ من خلال ما هو متاح من موارد، وما يمكن توفيره من هذه الموارد. بالإضافة لأهمية ملاءمة الموارد مع خطط التنمية، وألا تتعارض أهداف الخطط التنموية في القطاعات الاقتصادية مع بعضها لبعضٍ، لأن تضارب الأهداف يعيق الخطط التنموية من الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة.

ثانيا: أهمية التنمية الاقتصادية:

تكمن أهمية التنمية الاقتصادية لأي دولة في العالم بالأمور التالية[1]:

-إن التنمية الاقتصادية هي أهم الأدوات التي تساعد الدول على الاستقلال الاقتصادي، والابتعاد عن التبعية بأشكالها المختلفة، نتيجة تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي الذي يمكنها من التخلص من هذه التبعية بأنواعها؛

-إن التنمية الاقتصادية تعمل على تحسين مستوى معيشة إفراد المجتمع، من خلال زيادة دخولهم، وتوفير فرص عمل لهم، وبما ينعكس على المستوى الصحي والتعليمي لهم؛

-تعمل التنمية الاقتصادية على توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع بالكميات والنوعيات المناسبة؛

[1] محمد الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2000، ص 25.

-تعمل التنمية الاقتصادية على تكسير الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع مما يؤدي إلى استقراره اجتماعيا وسياسيا؛

-تعمل التنمية الاقتصادية، على المستوى الاقتصاد الكلي، على تحسين الناتج المحلي، وتحقيق التطوير الاقتصادي المنشود؛

-تعمل التنمية الاقتصادية على تقليل الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ويرى الباحث أن أهمية التنمية الاقتصادية وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية ما بين الدول النامية والمتقدمة، على الرغم من ان هنالك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية ساعدت على تعميق الفجوة، والتي ما زالت متصلة ومتوازية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية، والتي يمكن تجاوز هذه الأوضاع الاقتصادية وغير اقتصادية تدريجيا بإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية تعتمد اعتمادا كبيرا على رؤيا واستراتيجية مدروسة وواضحة، كما أن التنمية في الدول النامية اقتصرت على المفاهيم الكلاسيكية للتنمية المتمثلة بمعدل نمو الدخل القومي ورفع متوسط دخل الفرد دون النظر إلى الكيفية التي يتولد بها هذا النمو ولا إلى حالة توزيع الدخول بين فئات السكان[1].

المطلب الثالث: عناصر التنمية الاقتصادية

إن نجاح التنمية الاقتصادية يقتضي توفر عدة عناصر لتكون الرافعة الحقيقية لتحقيق أهداف وغايات التنمية الاقتصادية، وأهم هذه العناصر ما يلي:

أولا: خلق الإطار الملائم لعملية التنمية:

تقتضي التنمية الاقتصادية لنجاحها إجراء تغيرات متعددة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، أما من الناحية السياسية، فتتطلب التنمية قيام السلطة سياسية نابعة من الفئات الاجتماعية ذات المصلحة الأساسية في التنمية الاقتصادية. أما من الناحية الاجتماعية والثقافية، فتتطلب التنمية الاقتصادية من الناحية الاجتماعية والثقافية، فتتطلب التنمية الاقتصادية إحداث تغيرات جوهرية في نظام التعليم القائم على مواجهة حاجات الثورة الصناعية والتكنولوجية، كما تتطلب التنمية الاقتصادية لنجاحها وجود كفاءات إدارية وتنظيمية ملائمة، وذلك من أجل رفع معدل الاستثمار.

[1] حربي عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2000، ص25.

ثانيا: التصنيع:

التصنيع عنصرا اساسيا لعملية التنمية الاقتصادية، ومظهرا من مظاهر قوة الدولة وعظمتها، ومجالا لزيادة فرص العمل للجميع، ووسيلة لاستثمار الموارد الوطنية، وأداة لمنع استغلال ثرواتها من قبل الدول الأخرى[1].

كما يؤدي التصنيع إلى توزيع الاقتصاد الوطني في الدولة النامية، فقطاع الصناعة يتمتع بآثار جذب قوية يمارسها على أجزاء الاقتصاد الوطني وكذلك القضاء على الاختلالات الهيكلية السائدة في المجتمعات النامية.

ثالثا: رفع المستوى الاستثماري (التراكم الاستثماري):

تقتضي التنمية الاقتصادية توافر المواد العينة اللازمة لها، وعلى ذلك فهي بحاجة إلى رؤوس الأموال لتحصل بها على هذه المواد، من أجل رفع مستوى الاستثمار بالبلدان النامية وخاصة أن مستوى التصنيع منخفض بها، فقد يتطلب رفع مستوى الاستثمار في البلدان النامية الاعتماد على الخارج في الحصول على المعدات من آلات وسلع استثمارية لازمة لتحقيق خطة الاستثمار، إذ إن الارتفاع بمستوى المدخرات المحلية لا يكفي لتوفير حاجات التنمية، كما أن ضيق السوق المحلية يجبرنا إلى توسيع حجم السوق هذا من جهة، ومن جهة أخرى لتحقيق الاستثمار المطلوب في الزراعة وقطاع رأس المال الاجتماعي، واللازمة لنجاح عملية التصنيع[2].

[1] محمد العماري، التنمية الاقتصادية والتخطيط، دار النهضة الحياة، دمشق، الطبعة الاولى، 1996، ص 826.

[2] عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، 2000، ص 237.

المبحث الثاني: متطلبات التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها

لا يمكن تحقيق التنمية إلا من خلال توفير العديد من المستلزمات الضرورية لإنجازها والتي تعتبر الأساس الجوهري والدعامة الرئيسية للتنمية الاقتصادية، والتي يمكن الاستدلال وفق مؤشرات عديدة وهوما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

المطلب الأول: متطلبات التنمية الاقتصادية

تتحدد التنمية الاقتصادية بما يملكه المجتمع من بنية أساسية فضلا عن رأس المال وقوة اليد العاملة أو رأس المال البشري وموارده الطبيعية وتتمثل أهم مستلزمات التنمية الاقتصادية فيما يلي:

أولا: المقومات المادية:

تعتبر الدعامة الرئيسية للتنمية وتتمثل أهم مقوماتها فيما يلي:

1- تراكم رأس المال: يتم تحقيق التراكم في رأس المال من خلال عملية الاستثمار والتي توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية لأغراض الاستثمار بدل الاستهلاك، وإن جوهر تراكم رأس المال يكمن في الحقيقة في تعزيزه من طاقة البلد لإنتاج السلع، فيعتبر تراكم رأس المال العامل الأساسي لنمو التصنيع الذي يمكنه من أن يحقق معدل عاليا للنمو ان رأس المال بنوعيه المالي أو الحقيقي أحد أهم عناصر الإنتاج والنمو وتحقيق التقدم التكنولوجي الكامل في السلعة الرأسمالية، إن البلدان النامية تؤكد بشكل كبير على أهمية تراكم رأس المال وعلى الحاجة إلى زيادة مستوى الاستثمار بالنسبة للإنتاج فهو وسيلة للتخلص من حلقة مفرغة للفقر[1].

فالمسؤولية الاقتصادية التي تواجهها الدول النامية هي زيادة حجم تكوين رأس المال عن طريق الاستثمار بنوعيه الحكومي والخاص، وهنا تأتي السياسة المالية لتقوم بدور هام مع الإشارة أن بعض البلدان لا تعاني من ندرة رأس المال وانما في العجز عن تعبئة الفائض الاقتصادي لتحقيق زيادة الإنتاج ومن أهم العقبات التي تواجه تعبئة الفائض الاقتصادي في الدول النامية هي كيفية توجيه هذا الفائض ولذا مشكلة توزيع هذه الزيادة في الإنتاج ما بين الاستهلاك والادخار، حيث أن التراكم من شأنه زيادة المدخرات بزيادة الإنتاج ونتيجة ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في الدول النامية من شأنه أن يستحوذ الاستهلاك الزيادة في الإنتاج مما يضعف الادخار والاستثمار ومن ثم اضعاف التراكم الرأسمالي، وعليه

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص ص134-137.

يجب تحديد الاستهلاك الضروري إضافة تزيد الحكومة من الحصيلة الضريبية فضلا عن تشجيع القطاع الخاص إلى إحداث ادخار واستثمار، إن توفير أكبر حجم ممكن من الموارد الادخارية واستثمارها في بناء طاقات إنتاجية صناعية سوف يكسر حواجز التخلف باعتبار التراكم الأسمالي لب التنمية الاقتصادية.

2- ضرورة التخطيط للتنمية: باعتبار التنمية الاقتصادية شاملة فهي عملية مخططة بوضع خطط متكاملة التي توضح برنامج عمل الاقتصاد القومي ومبنية على أسس علمية وموضوعية ومرنة بما يتلاءم بمتطلبات التنمية الاقتصادية التي يحتاج اليها المجتمع. والملاحظ أن التنمية في البلدان النامية لا تتوقف على إيجاد التوفيق من موارد معينة وعناصر معينة من موارد للإنتاج بقر ما تتوفق على بنية إدارية قوية قادرة على حمل عبء برامج التنمية، وذلك يقتضي زيادة الشعور بالمسؤولية وإكتساب المهارات والتقنيات مع وضع برامج لتبني نظم مالية حديثة تعتمد على مجموعة من الأساليب والإجراءات التي تستطيع من خلالها المساهمة في خدمة التنمية الاقتصادية نظرا لكون معظم الدول النامية تتسم بضعف التخطيط التنموي الاقتصادي.

وعليه فإنه في إطار عمل الدولة في إحداث التنمية تبرز ضرورة الاعتماد على التخطيط كأداة، نظرا لأنه الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها تحقيق أفضل تعبئة ممكنة للموارد واستخدامها بأفضل صيغة لتحقيق الأهداف التي يجري تحديدها مسبقا وفق أولويات يراعى في اختيارها احتياجات الاقتصاد والإمكانات التي يمكن ان تتوفر له وفقا للظروف والأوضاع المحيطة سوآءا كانت محلية أو دولية، مما يجعل التخطيط أداة مهمة في التسريع بعملية التنمية وتوسيع مداها.

وكون التنمية الاقتصادية هادفة إلى تغيير المواقف والظروف الاجتماعية فيجب توفر المناخ الملائم والمشجع على التنمية، فالنظم الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية تعتبر من الأمور المساعدة على تهيئة هذا المناخ وأولى هذه العناصر عنصر الأمان الاستثماري للحفاظ على رؤوس الأموال المحلية وجذب رؤوس أموال اجنبية عن طريق القوانين الاقتصادية والحوافز الضريبية وتوفير الاستقرار السياسي.

ثانيا: الموارد البشرية:

إن المقومات البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزمات في العملية الإنتاجية. إن العبرة في التنمية أن تتم بأيدي أفراد المجتمع وأن تجتهد العقول

الوطنية للإبداع والابتكار[1]، حيث أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها في نفس الوقت، كما ترتبط التنمية الاقتصادية بتراكم رأس المال البشري والمرتبط أصلا بمستوى التعليم والتدريب...إلخ والتي تنعكس على الناتج الوطني وعلى مستوى الإنتاجية. مما يؤدي الى استغلال أكفأ الموارد الاقتصادية ولهذا فان عملية التخطيط ينبغي أن تتضمن تخطيطا للموارد البشرية بهدف تحقيق وضمان إستمرار التوازن بين عرض العمل والطلب عليه. وعلى الدول النامية ألا تدخر وسعا في مجالات الانفاق العام على التعليم والتدريب بهدف الاستثمار في العنصر البشري ويمكن تجسيد التنمية الاقتصادية من خلال المشاركة في التنمية.

ثالثا: الموارد الطبيعية:

الموارد الطبيعية توفر قاعدة للتنمية الصناعية إذ تمكن من توسيع نشاطه الصناعي بإنتاج مواد خام وما توفره للبلد من العملات الأجنبية لاستيراد السلع الضرورية للتنمية، وإنتاج مواد خام يحولها الى سلع نهائية. ان الموارد الطبيعية مهمة للتنمية وخاصة في مراحلها الأولية خاصة في بعض الصناعات المرتبطة بمصدر الموارد الطبيعية مثل الصناعات المنجمية والزراعية والتي تسمى بالصناعات مجدرة (Rooted Industries) إذ تم استغلالها بشكل مناسب كان حافزا وعاملا مساعدا على النمو والتطور ولا يمكن أن تعتبر قيدا على التنمية.[2]

رابعا: التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي:

إن المعرفة الفنية للقياس بالإنتاج تعد إحدى أحد مستلزمات الإنتاج فهي تلعب دورا حاسما في نمو الإنتاج عندما تتجسد التحسينات في التكنولوجيا في السلع الرأس مالية أو البشرية في شكل مهارات للعمل والإدارة.[3]

إن التقدم التكنولوجي يعني تغييرا في المعرفة الخاصة بالإنتاج والتغيير في المنتج. كما يلعب دورا في زيادة مستوى الكفاءة الإنتاجية وهذه الزيادة تأخذ شكل التحسن في الإنتاج أو تقليل تكاليف الإنتاج والتغلب على الندرة والتقليل من قيودها. ويمكن اكتساب التكنولوجيا عن طريق نقلها عبر قنوات متعددة ومختلفة منها: البرامج التعليمية والتدريبية، إستيراد المكينات والمعدات والوثائق الفنية،

[1] طارق علي حماز، التنمية الاقتصادية والبشرية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الاولى،2010، ص130.

[2] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات ودراسات وموضوعات، مرجع سبق ذكره، ص 141.

[3] محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، مكتبة الجامعة، إثراء النشر والتوزيع، الاردن، 2010، ص 54.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة، شراء براءات الاختراع وحقوق الصنع والمعرفة الفنية، عقود الخدمات الاستشارية مع الشركات أو الخبراء.

إن التكنولوجيا الحديثة تتصف بخضوعها للاحتكار خاصة للصناعات الصاعدة مثل الإلكترونيات الدقيقة والمعدات الحربية وتكنولوجيا الطاقة والمواصلات، مما يضاعف تكلفة الحصول على التكنولوجيا وعليه يتعين على البلدان النامية العمل على تعزيز القدرات التكنولوجية وفق الأليات التالية:[1]

-الاهتمام بالجوانب ذات الطابع العلمي والتطبيقي وتركز توجيه الجامعات والمعاهد العلمية لها؛

-العمل على توجيه المؤسسات والمشروعات للانتفاع بدرجة كافية من مراكز البحوث؛

-العمل على تنسيق والتعاون بين البلدان النامية في مجال تطوير قدرتها التكنولوجية الذاتية؛

ويتعين على الدول أن تعمل على خلق المناخ والبيئة الملائمة للتنمية من خلال تهيئة شبكة متكاملة من النظم والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وخلق الدوافع اللازمة بشكل يتلاءم مع حاجات التنمية ومتطلباتها.

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية الاقتصادية

تطورت المؤشرات الخاصة بقياس التنمية الاقتصادية بشكل مستمر نتيجة تطور مفهوم التنمية في حد ذاته فكانت مقاييس الدخل، باعتبارها مؤشرات قياس النمو الاقتصادي، تستخدم لقياس التنمية من منطلق أنها مفهوم مرادف له، ثم انتهى الأمر إلى مقاييس اجتماعية تعبر عن مستوى رفاه الأفراد.

أولا: مؤشرات الدخل:

يعتبر الجدول الاقتصادي ل François Quesnay من بين أولى الأدوات (التقنيات) التي اعتمدتها المدرسة الفيزيوقراطية لقياس ثورة قطر ما. أما بعد الحرب العالمية الثانية وتبعا للتطورات التي عرفتها الحسابات القومية، فان كل من الناتج الداخلي الخام والناتج الوطني الخام يعتبران من بين أهم المؤشرات المعتمدة لذات الغرض:[2]

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات ودراسات وموضوعات، مرجع سبق ذكره، ص 144.

[2] عبد الطيف مصطفى وعبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة الحسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2014، ص ص 44-45.

1- الناتج المحلي الخام: يعرف على أنه القيمة الاجمالية للإنتاج الداخلي من السلع والخدمات لقطر ما خلال سنة ما من قبل الأعوان المقيمين داخل هذا القطر. وفي هذا الصدد يمكن استعمال مؤشر الناتج الداخلي الخام للفرد كمؤشر يسمح بالتعبير عن التوزيع المفترض للثورة المنتجة.

2- الناتج الوطني الخام: بهدف هذا المؤشر الى تقييم وقياس قيمة الإنتاج الوطني سواء تعلق الأمر بما هو منتج داخل أو خارج الإقليم، مع استبعاد مقدار السلع والخدمات المنتجة من قبل غير المقيمين في هذا الإقليم. وهو مؤشر يسمح بقياس القوة الاقتصادية لقطر ما، من خلال قياس ثروته. غير أنه يسمح بقياس مستوى رفاه الأفراد بطريقة تقريبية.

3- الدخل الوطني الخام: يسمح هذا المؤشر بقياس المداخيل النقدية التي يحصل عليها منتسبو لقطر ما (Les ressortissants) أي من دون الأخذ بعين الاعتبار الرصيد مع العلم الخارجي.[1]

غير أنه وبالإضافة إلى النقائص المترتبة عن اعتماد هذا النوع من المؤشرات، فإن الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة في عدد سكان القطر يعتبر ذا أهمية واضحة، حيث أن زيادة الدخل القومي لا تعني نمو اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أعلى.

وفي هذا الصدد فقد اقترح البنك العالمي من أجل قياس التنمية الاقتصادية لقطر ما مؤشرا آخرا خاصا بالدخل، يتمثل في الدخل المتوسط للفرد، كالناتج المحلي للفرد، يتم ترتيب الدول من حيث مستوياتها التنموية حسب قيمة هذا المؤشر.

ما يأخذ حول هذا المؤشر أيضا هو أنه يسمح بترتيب غير حقيقي، إذ يتم حسب مؤشر الناتج الوطني الخام للفرد بترتيب الهند مثلا ضمن الدول ضعيفة الدخل الفردي (أقل من 905 دولار سنويا مثل كل من موريتانيا، مالي... إلخ)، كما أنه لا يأخذ بعين الاعتبار توزيع واستهلاك المداخيل، ومن ثم فهو لا يهتم بالتفاوتات الحاصلة بين أفراد القطر الواحد.

ومن هذا المنطلق فانه لا يمكن حصر التنمية الاقتصادية للأقطار في مستويات ثرواتها الاقتصادية، حيث أن التنمية ليست بمفهوم النمو الاقتصادي، وهوما أدى بالبحث عن مؤشرات أخرى ذات بعد اجتماعي توجت باعتماد برامج الأمم المتحدة للتنمية لمؤشر التنمية البشرية.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية دراسات ونظريات وموضوعات، دار جامعة الإسكندرية، الطبعة الاولى، 2008، ص66.

ثانيا: مؤشرات اجتماعية:

يقصد بالمؤشرات الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي يحصل عليها أفراد المجتمع، والخاصة بجوانب الصحة، التعليم والتغطية، ويمكن ذكر بعض هذه المؤشرات حسب التصنيف الاتي:[1]

1- معايير صحية: من بين المعايير المستخدمة للتعبير عن مستوى الخدمات الصحية في مكان ما يمكن ذكر:

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان (أو الأطفال أقل من سنة أو خمس سنوات، النساء الحوامل...الخ)؛
- معدل توقع الحياة عند الميلاد؛
- عدد الأطباء مثلا لكل 1000 ساكن...إلخ.

2- معايير تعليمية: من بين المعايير التي تستخدم للتعرف على مستوى التعليم في مكان ما يمكن ذكر:

- نسبة الأمية عند البالغين؛
- نسبة الالتحاق بالمدارس لمختلف الأطوار؛
- نسبة الإنفاق على قطاع التعليم من إجمالي الانفاق الحكومي.[2]

3- معايير التغذية: من بين المؤشرات التي تسمح بالتعبير عن سوء التغذية أو نقصها التعليم في مكان ما يمكن ذكر:

- متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية؛
- نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية الى متوسط المقررات الضرورية للفرد.[3]

ثالثا: معايير مركبة:

تعتبر المعايير سابقة الذكر معايير فردية بسيطة، أي أنها تهتم بجانب معين من جوانب الحياة، إذ نريد من خلال هذه النقطة تقديم مؤشرات من شأنها تقييم عدة جوانب في آن واحد، نذكر منها:

[1] محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية دراسات ونظريات وموضوعات، مرجع سبق ذكره، ص74.

[2] حامد عمار، التعليم وتحديات الهوية القومية، مركز البحوث العربية بالتعاون مع دار المحروسة، مصر، 1998، ص178.

[3] احمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص54.

1- دليل الحياة المادية:

تم تقديم هذا المؤشر لأول مرة سنة 1977 من قبل مجلس الأعلى للبحار بالولايات الامريكية المتحدة، كمعيار مركب يشمل أكثر من جانب من جوانب الحياة، فهو أكثر شمولية من المعايير التي سبق ذكرها، وهو يأخذ بعين الاعتبار العناصر الآتية:[1]

- توقع الحياة عند الميلاد؛
- معدل الوفيات عند الأطفال؛
- المعرفة بالقراءة والكتابة.

2- مؤشر التنمية البشرية:

نجح برنامج الأمم المتحدة للتنمية مطلع 1990 في تقديم مؤشر مركب يشمل الأبعاد الاجتماعية الأحادية سابقة الذكر هو مؤشر التنمية البشرية، شانه شأن دليل الحياة المادية، غير أنه يحاول ربط مفردات هذا الأخير بالناتج القومي المعدل بالقوة الشرائية. إذ يرجع الفضل الكبير إلى الباحث Amartya Sen، وهو مؤشر يسمح بتثمين القادرات البشرية، وحسب Sen فإنه يتطلب:

- إمكانية العيش طويلا وفي صحة جيدة (الأمل في الحياة عند الولادة)؛
- إمكانية التعليم يتم قياسه بعدد سنوات الدراسة؛
- إمكانية تحصيل الموارد الضرورية للحياة الملائمة.

ومن أجل تقديم هذه الأبعاد (الصحة، التربية، مستوى الحياة)، يسمح مؤشر التنمية البشرية بتلخيص ثلاث مؤشرات تأخذ قيمة من الصفر إلى واحد (كلما كانت قيمة المؤشر كبيرة كلما كانت درجة تنمية القطر مرتفعة) تتمثل هذه المؤشرات في:[2]

– **مؤشر طول العمر والصحة**: يتم قياسه بأمل الحياة عند الولادة.

– **مؤشر التعليم**: يتم قياسه بنسبة ثلثين من خلال معدل الأمية عند البالغين، أما عدد السنوات الدراسة فهي تمثل نسبة الثلث.

– **مؤشر مستوى الحياة**: يتم قياسه بالناتج الوطني الخام للفرد مع تعادل القدرة الشرائية.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية دراسات ونظريات وموضوعات، مرجع سبق ذكره، ص79.

[2] أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص67.

رابعا: مؤشرات أخرى:

1_ مؤشر الرفاه ل OSBERG: يتم إعداد هذا المؤشر من خلال متوسط أربعة معايير تجميعية على التوالي:[1]

– تدفقات الاستهلاك الجاري: استهلاك السلع والخدمات المسوقة وغير المسوقة، التدفقات المحلية للإنتاج المحلي، الراحة...الخ.

– التراكم الصافي لمخزون الموارد الإنتاجية: التراكم الصافي في السلع المادية، حضيرة السكن، السلع المعمرة، تراكم رأس المال البشري والاجتماعي، الاستثمار في البحث والتطوير...الخ.

– توزيع المداخيل اللامساواة والفقر: يعتبر هذا البعد ذا أهمية بالغة، فهو يعبر عن الاضطراب الفكري بشأن عدم قدرة الأفراد على الحماية من الخسائر الاقتصادية المتوقعة.

– درجة الأمان الاقتصادية: يخص هذا البعد المخاطر الاقتصادية الناجمة عن البطالة، المرض والشيخوخة، فقر المسنين.

2– مؤشر الصحة الاجتماعية: تم اقتراح هذا لمؤشر من قبل باحثين أمريكيين، وهو يسمح بالتعبير عن مختلف المشاكل الاجتماعية التي شهدتها الولايات المتحدة مطلع 1990، ويتمثل في متوسط 16 معيار اجتماعيا مثل: الصحة، التعليم، البطالة، الفقر، حوادث المرور...الخ.

إن وضوح الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي أصبح يقتضي اعتماد مؤشرات نوعية لتقييم الأداء التنموي، تختلف عن المؤشرات الكمية التقليدية المعتمدة لقياس النمو الاقتصادي، ولعل دليل التنمية البشرية يعتبر مؤشرا هاما لتقييم مستوى رفاه الأفراد، حتى وإن سلمنا بأن مؤشرا ناتج الداخلي الخام للفرد يبقى مؤشرا سائدا أيضا.

المطلب الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

يعتقد الاقتصاديين والسياسيين أن أهم عقبة تقف أمام التنمية الاقتصادية في الدول النامية هي افتقارهُا إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال؛ ويرجع ذلك إلى أن الطلب على رأس المال يحكُمه الميل إلى الاستثمار، والذي يتحّدد أساسا بسعة السوق، وأن عرض رأس المال تحكُمه الرغبة والمقدرة على الادخار، وطالما أن الدخول منخفضة نتيجة لانخفاض القدرة على الإنتاج، فإن القدرة على الادخار كذلك منخفضة، ويرى الباحث أن التنمية الاقتصادية تتطلب في أولى مراحلها كسر هذه

[1] محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية دراسات ونظريات وموضوعات، مرجع سبق ذكره، ص102.

الدائرة الخبيثة، والخروج من نطاقها، والعمل بكافة الوسائل على تكوين رؤوس الأموال المطلوبة لعمليات النمو الاقتصادي. فالاستثمار يؤدي من ناحية إلى توفير الدخل، ومن ناحية أخرى يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية.

ومن خلال هذا المطلب، سوف نتناول مصادر تمويل التنمية الاقتصادية وهما:[1]

أولا: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية الداخلية؛

ثانيا: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية الخارجية.

أولا : مصادر تمويل التنمية الاقتصادية الداخلية:

ومن أهمها الادخار الاختياري الذي يمكن تعريفه بأنه المبلغ الذي يقتطع اختياريا من دخل الفرد، ولا ينفق على الاستهلاك، ولا يكتنـــز في نفس الوقت، وهو ينقسم إلى قسمين: مدخرات القطاع العائلي، ومدخرات قطاع الأعمال.

1- مدخرات القطاع العائلي: من وجهة النظر الاقتصادية، فإن هناك مدخرات القطاع العائلي تتمثل في الفرق ما بين الدخل المتاح أي الدخل بعد طرح كل الضرائب والرسوم المحتملة منه والاستهلاك الذي يقوم به هذا القطاع.

كما يمكن تعريف الادخار بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي يقرر الأفراد تأجيل استهلاكه إلى وقتٍ لاحق، وتقرير استغلاله من جديد في تمويل الدورة الاقتصادية بمختلف الأشكال الممكنة.

ويلعب الادخار العائلي دورًا كبيرًا في تمويل التنمية الاقتصادية، وهو ينشأ من مجموعة مصادر نوجزها فيما يلي[2]:

-المدخرات التعاقدية، كأقساط التأمين والمعاشات وحصيلة الصناديق المختلفة التي تنشئها الهيئات والمؤسسات؛

-الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد، والتي يحتفظون بها بشكل ودائع لدى صناديق التوفير أو البنوك، سواء كانت حسابات آجلة أم جارية؛

[1] محمد الليثي، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص181.

[2] محمد عجمية، وايمان ناصف، التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، القاهرة، الطبعة الاولى، 2003، ص169.

-الاستثمار المباشر في اقتصاد الأراضي والمزارع والمتاجر والمساكن، والتي تنتشر في البيئات الريفية حيث يصاحب الاستثمار الادخار؛

- سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة.

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد، أن مدخرات هذا القطاع تتأثر بمجموعة من العوامل أهمها:

- **حجم الدخل**: يعتبر الدخل المتاح من أهم العوامل المحددة للادخار، سواًء أكان في الدول النامية أم المتقدمة، إلا إن غالبية دخول السكان في الدول النامية منخفضة، توجه للإنفاق على مستلزمات الحياة الضرورية، وبالتالي فإنه كلما زاد الدخل زاد الادخار والعكس صحيح.

- **درجة تركيز توزيع الدخل**: لا يتحدّد حجم الادخار بحجم الدخل فقط، ولكن بمركز الفرد الوظيفي في المجتمع، ومدى حساسية هذه الوظيفة؛ ففي الدول المتقدمة نجد الدخول المرتفعة منحصرة على فئة قليلة فقط، وقد دلت التجارب على أن عدالة توزيع الدخل تدفع بالنمو الاقتصادي إلى الأمام، بينما العكس يؤدي إلى بطء النمو وعدم الاستقرار.

- **مجموعة عوامل اقتصادية**: توجد مجموعة من العوامل الاقتصادية لها أثٌر على معدلات الادخار وإن اختلفت من دولة إلى أخرى، كأسعار الفائدة وتوقعات المستقبل بارتفاعها أو استقرارها أو انخفاضها، ومدى انتشار البنوك والمؤسسات الادخارية، والاتجاهات العامة للأفراد لحيازة الثروات، وكل هذه الأمور لها أثٌر كبير على عملية الادخار .كما ويتأثر الادخار بالتضخم ودرجته، والذي يمثل مشكلة خاصة في الدول النامية تتمثل في أن الأفراد يقبلون على شراء وتخزين مجموعة من السلع[1].

2- مدخرات قطاع الأعمال: تعتبر مدخرات هذا القطاع أهم مصادر الادخار، سواء كانت قطاعا خاصا أم عاما، وعلى النحو التالي:

- **ادخار قطاع الأعمال العام**: تتمثل مدخرات هذا القطاع من أرباح المشروعات العامة مؤسسات تجارية كبيرة ومشروعات صناعية، والتي تعود ملكيتها للدولة .ويتوقف حجم المدخرات في هذا القطاع على حجم الفائض المتولد فيه، والذي يتوقف بدوره على مجموعة من العوامل أهمها:

- السياسة السعرية التي تحدد أسعار المنتجات وحجم النفقات ومستواها بما فيها الأجور والرواتب؛

[1] محمد عجيمية وإيمان ناصف، التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية، مرجع سبق ذكره، ص224.

– تطور مستوى الكفاءة الإنتاجية في جملة المشروعات التي يتكون منها قطاع الأعمال العام، وبالتالي فكلما تزايد حجم الإنتاج، وانخفضت النفقات ازدادت مدخرات هذا القطاع؛

–عدم قدرة الأفراد وقطاع الأعمال الخاص على تدبير الأموال المطلوبة لتنفيذ الاستثمارات التي ترغب الدول النامية في تحقيقها؛

–انخفاض مستويات الأداء في شركات قطاع الأعمال العام.

– **مدخرات قطاع الأعمال الخاص:** وهي عبارة عن ذلك الجزء غير الّموزع من الأرباح التي تحققها مشروعات القطاع الخاص، والذي يشمل المحلات والمشروعات التجارية، والمصانع الصغيرة والمتوسطة .وتمثل مدخرات هذا القطاع نسبة هامة من المدخرات الموجهة للاستثمار في الاقتصاديات المتقدمة، وهي تتأثر كذلك بمجموعة من الاعتبارات منها ارتفاع العبء الضريبي مدخرات إجبارية على المشروعات الانتاجية، ويقلل من الأرباح غير الموزعة لإعادة استثمارها.

ثانيا : مصادر تمويل التنمية الاقتصادية الخارجية

إن إحدى الخصائص الأساسية لاقتصاديات الدول النامية هي انخفاض التكوين الرأسمالي، وهي خاصيةٌ مرتبطة بتخلف طرق الإنتاج في هذه الدول، نتيجة لعدم كفاية المصادر الداخلية في تمويل التنمية الاقتصادية، ومحاولة الحصول على أقل تكلفة وأفضل عرض يتناسب مع اقتصادياتها، تتجه هذه الدول إلى مصادر تمويل خارجية. ويقصد بالمصادر الخارجية جميع أنواع الموارد الحقيقية المتوافرة خارج الاقتصاد المحلي، التي تجلب على شكل نفقات مالية؛ بهدف تمويل مختلف المشروعات الاستثمارية، والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي[1] :

1- **المعونات الأجنبية:** وهي معونات تقدم من الدول المتقدمة والتي يطلق عليها مساعدات التنمية الرسمية، وهي تعتبر من أهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض؛ بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي؛ حيث تقوم الدول المستفيدة بتوجيه هذه المعونات وفق شروط الجهة المانحة، وتخصصها لقطاعات معينة دون غيرها.

ومن الجدير ذكره أن هذه المعونات ما هي إلا حصيلة دوافع تسعى الجهة المانحة إلى تحقيقها، وتطلب لسّد النقص في الموارد، وتنقسم إلى قسمين:

[1] صفوت عوض الله، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1996، ص305.

– **منح لا ترد**: وتعتبر من أهم مصادر التمويل للدول النامية؛ وذلك لأنها لا ترد إلى الجهات المانحة، وإلا تدخل في نطاق المديونية الخارجية للدولة المستفيدة، وقد تكون هذه المنح في صورة نقدية لعملة الجهة المانحة، أو صورة عينية في شكل معونات سلعية وتلعب هذه المنح دورًا هاما في مساعدة كل الدول في إسهامها في توفير بعض الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة، وادخال أساليب الصناعة والإدارة الملائمة[1].

– **قروض ميسرة**: ويقصد بها تلك القروض التي تكون فيها معدلات الفائدة ومدة استرجاعها ميسرة وبسيطة، ويغلب عليها طابع المساعدة وتقديم توجيهات أكثر من طابع الربحية، ويمكن تقسيم القروض الميسرة من حيثُ مصادرها إلى:

– **قروض ميسرة ثنائية**: وهي القروض التي تعقدها الدولة المانحة مع الدول المستفيدة بشكل رسمي، وعادة ما تطلبها الدولة المستفيدة وتكون هذه القروض لدوافع اقتصادية واجتماعية.

– **قروض المنظمات الدولية**: إذ أصبح للمؤسسات الدولية أهمية كبيرة في مجال التمويل الدولي، كما أصبحت تكرس نفسها لتمويل مشروعات الطاقة، واختيار أفضل المشروعات لحسن استخدامها في الدول النامية.

2– القروض الخارجية: يمكن أن يأخذ انسياب رأس المال الأجنبي إلى الدول النامية إحدى الأشكال التالية:

– **القروض الحكومية الثنائية**: وهي القروض التي تعُقد ما بين حكومات الدول المانحة للقروض وحكومات الدول النامية، أو أحد أشخاصها العامة أو الخاصة المتلقية للقروض، وتسمى بالقروض العامة. ويأخُذ القرض العام شكل مبلغ معين من العملة القابلة للتحويل، تقوم الجهة المقرضة بوضعه تحت تصرف الدولة المقترضة لتستخدمه في شراء مستلزمات التنمية. وتشترط الدول المقرضة ضرورة إنفاق مبلغ القرض الممنوح في الحصول على مستلزمات الإنتاج من أسواقها.

وتسمى حينئذ القروض العامة بالقروض المقيدة أو المخصصة لتنفيذ مشروعات معينة، حيثُ تتخذ شكل تزويد الدولة المقرضة للدولة المقترضة بمعدات المشروع المطلوب إقامته.

– **قروض مؤسسات التمويل الدولية**: وهي التمويل من جانب المنظمات الاقتصادية والمالية ذات الصفة الدولية أو متعددة الأطراف، فتقدم مصادره البنك الدولي للتعمير والتنمية المؤسسة المالية (IDA)

[1] محمد عجمية وايمان ناصف، التنمية الاقتصادية دراسة نظرية، مرجع سبق ذكره، ص285.

والمؤسسات المنبثقة عنه ولاسيما هيئات التنمية الدولية (IBRD) ، (FMI) الدولية وكذلك صندوق النقد الدولي ويقوم هذا الأخير بإدارة وتوجيه معظم المشكلات للدول النامية، ومحاولة تشخيص هذه المشكلات الاقتصادية (للدول النامية)، طبقا لرأيه الخاص بهذه الهيئات والمؤسسات، وبذلك يتوصل على فرض الحلول وتقديم التوصيات والاقتراحات لعلاج المشكلات الاقتصادية.

3- الاستثمارات الأجنبية الخاصة: يحتل الاستثمار الأجنبي الخاص أهمية واضحة في اقتصاديات الدول النامية؛ حيث إن المدخرات المحلية غير كافية لمقابلة حاجات الاستثمار المحلي، وقد يكون مباشرًا أو غير مباشر[1]:

- الاستثمار الأجنبي المباشر: يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في المشروعات المملوكة للأجانب، سواء أكانت هذه الملكية كاملة أم بالاشتراك مع رأسمال وطني، وذلك ما يكفل الرقابة المباشرة للمستثمر الأجنبي على المشروع.

- الاستثمار الأجنبي غير المباشر: ويتمثل فيما يلي:

- القروض الخاصة: وهي تلك القروض التي تقدمها الهيئات الأجنبية الخاصة أو الأفراد، وكبار المصدرين، وغيرهم من الموردين الأجانب لتوريد سلع وخدمات الدول المقترضة، أو تلك التي يتم الحصول عليها من البنوك التجارية الخاصة كتسهيلات مصرفية لتمويل العجز في حصيلة النقد الأجنبي.

- اكتتاب أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية في الأسهم والسندات التي تصدرها الدول المقترضة، أو تلك التي تصدرها المشروعات التي تقوم بها الدولة، على ألا يكون لهؤلاء المستثمرين الحق في الحصول على نسبة من الأسهم، تعطيهم الحقَّ في إدارة المشروع.

- يستعمل القطاع الخاص مدخ ا رت في التمويل الذاتي في أنشطة تبتعد عن ميادين تنموية حقيقية.

- وعادة لا يغامر الاستثمار الخاص بالقيام بأنشطة استثمارية غير مربحة.

4- الادخارات الإجبارية: وهي ذلك الجزء الذي يقتطع من دخول الأفراد بعيدا عن حاجة الاستهلاك بطريقة إلزامية مثل:

[1] صفوت عوض الله، الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال ودور البنوك في مكافحة هذه العملية، دار النهضة العربية، مصر، 2003، ص209.

– **الادخار الحكومي**: يتحقق الادخار الحكومي من خلال الفرق ما بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية .وتتمثل أهم الإيرادات الجارية في حصيلة الضرائب التي تقتطع من دخول الأفراد والمشروعات، لتحقيق الأهداف العامة، من بينها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن تلخيص الخصائص الأساسية للنظم الضريبية فيما يلي[1]:

-ضآلة نسبة الحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

-انخفاض نصيب الضرائب المباشرة من جملة الموارد الحكومية.

-لا تـــزال هياكل النظم الضريبية دون المستوى المنشود لتعظيم الحصيلة بما يتلاءم مع حاجات التنمية الاقتصادية.

-التمويل بالعجز أو التمويل التضخمي: وهي عبارة عن زيادة إنفاق الحكومة عن إيراداتها الجارية، مما يؤدي إلى لجوء الدول النامية إلى التضخم لسد جزء من هذه الفجوة؛ وبالتالي فإن التضخم إذا ما نجح في رفع معدل الادخار الوطني يعتبر شكلا من أشكال الادخار الإجباري .ويمكن أن يضّر التمويل التضخمي بالاقتصاد الوطني في البلاد النامية، نظرًا لضعف وعدم مرونة الجهاز الانتاجي، وارتفاع الميل للاستهلاك.

[1] صفوت عوض الله، الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال ودور البنوك في مكافحة هذه العملية، مرجع سبق ذكره، ص200.

المبحث الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية

نظريات التنمية الاقتصادية هي تلك النظريات التي حاولت بحث وتفسير الظواهر المتعلقة بالتنمية الاقتصادية من حيث الأسباب والمعوقات والمفاهيم المتعلقة بهذه الظواهر وصولا إلى بناء هيكل معرفي يمكن الاعتماد عليه في إحداث التنمية الاقتصادية أو على الأقل النهوض بالمجتمعات التي تعاني من عدم وجود هذه التنمية أو ضعفها سنتعرض إلى ما أمكن من أهم النظريات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وخاصة تلك التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية.[1]

المطلب الأول: نظرية مراحل النمو

وهي في مجملها تسمى نظريات المراحل الخطية (Theories linear stages)، صاغ أولى هذه النظريات العالم Rostow عام 1950 وقد نشرها في كتابه (مراحل النمو الاقتصادي) عام 1960. وقد بنى روستو نظريته على نظرية ماركس حول مراحل التنمية الاقتصادية، ولكنها تركز على أهمية التكوين الرأسمالي من خلال الادخار لأغراض الاستثمار الاقتصادي لتحفيز النمو الاقتصادي وبتالي التنمية الاقتصادية المطلوبة. وهذه النظرية تتضمن خمسة مراحل تشمل أولا.[2]

أولا: مرحلة المجتمع التقليدي (Traditonal Society stage):

مرحلة تصف حالة المجتمعات القديمة ذات الطبيعة الهرمية وهي مجتمعات محدودة الإنتاجية والتعليم والحركة والتغيرات الاجتماعية، ويعمل معظم أفرادها في النشاط الزراعي لذا فإن تركيز السلطة في هذه المجتمعات يكون في أيدي ملاك الأراضي. وهذه المرحلة تمتاز بانخفاض الإنتاجية الزراعية بسبب بدائية وسائل الإنتاج الزراعي ولكون الإنتاج هو فقط لأغراض الاستهلاك المترلي وليس للتسويق، كما أنها تمتاز بغياب السلطة المركزية في المناطق البعيدة عن المركز.[3]

ثانيا: مرحلة ما قبل الانطلاق (Preconditions for take-off):

وهي مرحلة انتقالية تشمل تامين مستوى معين من الاستثمار بحدود 10% من الدخل القومي لإحداث التنمية المطلوبة من خلال زيادة الاستثمارات في البنى الأساسية للاقتصاد خاصة في مجالات التعليم، وتعتمد هذه المرحلة على رغبة أفراد المجتمع في المساهمة في إقراض رأس المال وعلى توفير الإدارة

[1] صبحي تادرس قريصة، مذكرات في التنمية الاقتصادية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1984، ص70.
[2] علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، الواقع، العوائق، سبل النهوض، دار جليس الزمان، عمان، 2009، ص27.
[3] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سبق ذكره، ص110.

الكفؤة وعلى تقسيم العمل واستبدال السلطة المتمثلة بملاك الأراضي بنخبة جديدة من المجتمع تشكل المجتمع الصناعي لديها القدرة على تحمل مخاطر الاستثمار في الاقتصاد. وهذه المرحلة تتميز باستخدام الوسائل الحديثة للإنتاج الزراعي وتحفيز المزارعين للانتقال إلى الإنتاج من أجل السوق، كما تمتاز باتباع الوسائل التي تعمل على إيجاد التشابك بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية من القطاع الزراعي.[1]

ثالثا: مرحلة الانطلاق أو الإقلاع (Take Off Stage):

وهي مرحلة تمثل السيطرة على العوائق في المراحل السابقة التي تحد من التقدم والتنمية الاقتصادية وهي المرحلة المعززة للاستثمار الذي يزيد من 10% من الدخل القومي وقد تصل إلى ما يزيد عن 20%، مما يؤدي إلى زيادة دخل الفرد القومي والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار وتمويل المشروعات الصناعية الكبيرة وهكذا...، وفي هذه المرحلة تظهر قطاعات اقتصادية رائدة تقود عملية التنمية الاقتصادية من خلال تمويل التجارة والصناعة مما يؤدي إلى ظهور مؤسسات اجتماعية وثقافية جديدة في المجتمع.[2]

رابعا: مرحلة النضوج (Maturity):

وهي مرحلة يستخدم فيها المجتمع التكنولوجيا الحديثة باستغلال موارده الاقتصادية، مما يعني زيادة القدرات التكنولوجية لقطاعات الاقتصاد المختلفة والتوجه نحو إقامة صناعات أكثر طموحا ونحو زيادة الصادرات من هذه الصناعات، وفي المجالات الحياتية المختلفة والتي أهمها التعليم ومراكز البحث والتدريب. وفي هذه المرحلة يتحقق النمو الاقتصادي المنشود للمجتمع بسبب التغيرات الهيكلية المرافقة في بنيان القطاعات الاقتصادية يرافقها تغيرات ملحوظة في بنيان القطاعات المجتمعية الأخرى كالقطاع الاجتماعي والثقافي وفي معدل النمو السكاني.[3]

خامسا: مرحلة الاستهلاك الكبير (High mass–consumation stage):

وهي مرحلة تتمثل بتغيير التركيز على النشاطات الاقتصادية من المركز إلى الأطراف كما تتمثل بنمط استهلاكي عادي من قبل أفراد المجتمع من السلع المعمرة والتحول من الاهتمام بمشاكل الإنتاج إلى الاهتمام بمشاكل الاستهلاك، ونتيجة للتركيز على نوعية الحياة والرفاهية الاجتماعية بدلا من التركيز

[1] إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، نظريات ونماذج واستراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص47.

[2] علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص28.

[3] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سبق ذكره، ص112.

على الرفاهية المادية تتجه المجتمعات في هذه المرحلة نحو عدم الاستقرار سياسيا واجتماعيا مما يعني حتمية ظهور التفكك الاجتماعي والتوترات النفسية لدى الأفراد وعدم الاهتمام والاستهتار بالأديان وزيادة الجرائم في المجتمعات.

هذا وقد ظهرت نظرية أخرى تندرج تحت نظرية مراحل النمو وهي نظرية أو نموذج هارود-دومار الذي تم وضعه من قبل الأمريكي ايفزي دومار والبريطاني روي هارود، هذا النموذج عمل على توضيح أهمية ودور الادخار في زيادة الاستثمار، حيث بين أنه يجب على كل دولة ادخار نسبة معينة من ناتجها القومي الإجمالي لغايات تعويض رأس المال الثابت أي تعويض قيمة الإهتلاك السنوي من قيم الآلات والمعدات والبنايات والطرق والجسور وغيرها من الأصول للمحافظة على مستوى الناتج القومي الإجمالي من خلال المحافظة على زيادة نسبة الاستثمارات بنسبة أعلى من نسبة الإهتلاك، وعلى الدول التي ترغب بالحصول على مستوى متقدم من التنمية الاقتصادية زيادة نسبة الادخار فيها بما لا يقل عن 15-20% من دخلها القومي سنويا.[1]

المطلب الثاني: نظريات التغيير الهيكلي

تتعامل نظريات التغيير الهيكلي (Structural-change theories) مع السياسات التي تركز على تغيير الهياكل الاقتصادية للدول النامية من كونها اقتصاديات تتألف من نشاط زراعي يعتمد الكفاف إلى اقتصادات أكثر تطورا ونموا تعتمد بالدرجة الأولى على الصناعات المتنوعة والخدمات. هناك شكلان رئيسان لهذه النظرية الأول صناعة ارثر لويس والثاني صاغه هو ليس تشينري.[2] يعتمد نموذج ارثر لويس والذي يعتقد من أهم النظريات الحديثة في التنمية خاصة لدى الدول النامية. يعتمد هذا النموذج على العرض الغير المحدود للعمالة والمسمى نموذج الفائض في العمالة في قطاعين من الاقتصاد على وجود فائض في العمالة في القطاع التقليدي الذي تكون إنتاجية العمالة فيه قريبة من الصفر أي يمكن سحب نسبة من العمالة من هذا القطاع دون تأثر انتاجيته، ويمكن الاستفادة من هذا الفائض بنقله إلى قطاع آخر من قطاعات الاقتصاد وهو القطاع الصناعي الذي يمتاز بارتفاع الإنتاجية وبنفس الوقت تزيد أجور العمالة فيه بمقدار لا يقل عن 30% عن القطاع الزراعي، حيث يساعد ذلك بانتقال العمالة تدريجيا من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي. هذا الانتقال يؤدي إلى زيادة الإنتاجية في القطاع الصناعي وزيادة

[1] على جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سبق ذكره، ص ص 29-30.

[2] محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، مرجع سبق ذكره، ص146.

الحجم التشغيل فيه بسبب انتقال فائض العمالة إليه والنتيجة هي حدوث التنمية من خلال التغير الهيكلي في الاقتصاد.

أما نموذج تشينري الذي درس مجموعة من اقتصاديات الدول النامية في فترة 1950 وحتى 973 فهو يخلص إلى وجود علاقة مباشرة بين معدلات الدخول الفردية وبين التغيرات الهيكلية في الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول. وقد استخلص تشينري ثلاث مراحل يمكن تمييزها في هذا المجال من حيث مدى التغيرات الهيكلية في الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بمستوى التنمية الاقتصادية الناجمة عن هده التغيرات:

- مرحلة التنمية الاقتصادية الأولى تبدأ عندما تبدأ دخول الأفراد بالارتفاع من 200 دولار إلى 600 دولار سنويا، أي أن أي دولة يقل معدل الدخل السنوي للفرد عن ذلك هي في مرحلة التنمية الأولى وعند هذا المستوى تتساوى الأهمية النسبية للقطاعيين الزراعي والصناعي وفيها يكون اعتماد الاقتصاد بالدرجة الأولى على القطاع الزراعي كمصدر للدخل والتنمية؛
- المرحلة الثانية والمسماة مرحلة القفوة الاقتصادية أو المرحلة الانتقالية تبدأ عندما يرتفع معدل الدخل الفردي فوق 600 دولار ولكنه لا يتعدى 3000 دولار سنويا وفيها يتزايد الاعتماد على القطاع الصناعي وقطاع الخدمات على حساب القطاع الزراعي؛
- المرحلة الثالثة تبدأ بعد هذا المستوى من الدخل أي فوق 3000 دولار بالسنة، وهذه المرحلة هي المرحلة الصناعية أو مرحلة النضوج والتي تعتمد بالدرجة الأولى على القطاع الصناعي في إحداث التنمية.

المطلب الثالث: نظرية التوازن وعدم التوازن balanced and unbalanced theory

هما عبارة عن نظريتان متمثلتان في:

أولا: نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن theory of big puch and balanced growth:

Rosentien Rodan

يؤكد أن التنمية في البلدان النامية تعوقها بعض القيود وفي مقدمتها ضيق حجم السوق، وهو يعتقد أن عملية التنمية لن تحدث توسعا في السوق ولن تكسر الحلقة المفرغة للفقر ما لم يتوفر حدا أدنى

من الاستثمار والتي يسميها بالدفعة القوية، وقدرها بنحو13، 2% من الدخل القومي خلال السنوات الخمس الأولى من التنمية، ثم ارتفعت تدريجيا[1].

تعتمد نظرية **"Rodan"** على التصنيع في دفع عجلة التنمية في البلدان النامية، واعتبرها المجال الذي يمكن أن يمتص البطالة المتفشية فيها باعتبار الزراعة ريفية وغير متطورة، ولكي تنجح هذه البلدان عليها البدء بعملية التصنيع بتوجيه استثمارات ضخمة في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي من طرق ومواصلات ووسائل نقل وقوى محركة وتدريب لليد العاملة، وهي مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة تؤدي إلى خلق وفرات اقتصادية خارجية، تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة تكون ضرورية لقيام مشروعات صناعية.

"Rodan" من جهة أخرى يعتقد أن الاستثمارات الضخمة يجب توجيهها إلى مجموعة من الصناعات تكون مشروعاتها متكاملة لتحقق التشابك الأفقي والعمودي، مما يؤدي الى تخفيض تكاليف الإنتاج، وأهمها الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي تدعم بعضها البعض، مما يخلق مكاسب الجدوى الاقتصادية لإقامتها في وقت واحد، وهذا بدون الاستغناء عن الاستثمار في البنية التحتية، لأنها مهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ووصول السلع الإنتاجية المستوردة إلى كافة أنحاء البلد.

ان الاستثمار على نطاق واسع يؤدي إلى زيادة سريعة في الدخل القومي ومن ثم زيادة في الميل الحدي للادخار، وبالتالي ارتفاع حجم الادخار مع التقدم في عملية التنمية، والاعتماد على الموارد المحلية الذي يكون للدولة دور مهم فيه خصوصا عملية التخطيط وتنفيذ المشروعات التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة وتكنولوجيا عالية، يعجز المستثمر الخاص المحلي الدخول فيها، كتلك المشروعات التي ينعدم فيها الربح أو تحقق سيادة الدولة، مثل بناء السدود وانشاء الطرق والمواصلات...الخ

تتطلب نظرية الدفعة القوية ثلاثة شروط متعلقة بعدم التجزئة وهي:

-عدم التجزئة في دالة الإنتاج: بمعنى عدم تجزئة مستلزمات الإنتاج أو العمليات التصنيعية التي تعتبر السبب المباشر في زيادة العوائد. كما أن رأس المال الاجتماعي المشتمل على الصناعة الأساسية مثل الطاقة والنقل والمواصلات يتطلب فترة إنجاز طويلة المدى، مما يجعل تجزئته تخفض من العوائد.

-عدم التجزئة في الطلب: حيث أن المشروعات المتكاملة تخلق طلبا متكاملا، وهوما تبحث عنه البلدان النامية.

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سبق ذكره، ص88.

– **عدم التجزئة في جانب العرض من المدخرات:** تتطلب الاستثمارات الضخمة تعبئة كل المدخرات وهوما تفتقده البلدان النامية لضعف الدخل الفردي، مما يجعل الميل الحدي للادخار أقل من الميل المتوسط له، وهوما يشكل عقبة في عدم كفاية المدخرات في مواجهة المتطلبات المالية للاستثمارات الكبرى.

من جملة النقائص التي وجهت لهذه النظرية ما يلي:

تتميز البلدان النامية بالعجز الكبير في تمويل المشاريع التنموية ذات رؤوس أموال ضخمة، وهوما تتطلبه الدفعة القوية، كما أنها تحتاج إلى الإطارات والبرامج العلمية المؤهلة لتسيير هذه المشروعات وهي غير متوفرة لديها. كما أن النظرية أهملت النشاط الزراعي الذي يعتبر النشاط السائد في هذه البلدان واهتمت بالصناعة التي تعتبر متأخرة جدا فيها.

إن مشكلة ضيق السوق التي اعتقدها "Rodan " لا يمكن حلها فقط بزيادة الصناعات الاستهلاكية، بل قد يؤدي توجيه الاستثمارات الضخمة إلى مثل هذا النوع من الصناعات إلى صغر حجم الوحدات الإنتاجية، مما يصعب عليها الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير ووفراته الخارجية.

إن زيادة الطلب على العديد من السلع والمواد ومستلزمات الإنتاج يولد ضغوطا تضخمية في الاقتصاد.

ثانيا: نظرية النمو غير المتوازن Theory of unbalacedgrowth:

وهي للاقتصادي روز نشتاين رودان، ومُفاد نظريته: لكي ينتشل الاقتصاد من دائرة الفقر والتخلف لا بد أن تكون برامج التنمية ضخمة متلاحقة، وأن تتسم برامج الاستثمار بالدفعة الكبيرة "Big Push" حتى يمكن التغلب على القصور الذاتي للاقتصاد الراكد ودفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل، وأن الحكومة يجب أن تقوم في البلاد النامية بإعداد مشروعات التنمية كوحدة.. ذلك لضمان زيادة الدخل بقدر يكفل زيادة الطلب الفعال، ومن ثم نجاح المشروعات في مجموعها، ولضمان معدل مناسب ومرتفع للادخار في اقتصاد يتميز بانخفاض مستوى الدخل عن طريق زيادة في الاستثمار يمكن تحقيقها بتحريك موارد إضافية كامنة، مثل القوة العاملة العاطلة، وفي الوقت نفسه يجب أن تتخذ بعض التدابير الخاصة، عن طريق الضرائب لرفع المعدل الحدي للادخار على هذا الدخل الإضافي، ومن أجل نجاح نموذجه يؤكد رودان على وجوب توافر رؤوس الأموال من مصادر داخلية وخارجية.

أما راجنار نيركس R. NURKSE فيرى أن النُّمو المتوازن يمكن تحقيقه فقط بالقيام بموجة كبيرة من الاستثمارات في عدد من الصناعات حتى يتسع نطاق السوق ويزيد بالتالي الطلب على منتجاتها، وهومن الاقتصاديين الذين أيَّدوا وبشدة حاجة البلاد النامية إلى معدل مرتفع للاستثمار في بدء مرحلة تنميتها[1].

أما بخصوص فكرة النُّمو غير المتوازن فقد بلور هيرشمان معالمها بعدما انتقد أقطاب النُّمو والنُّمو المتوازن، وأكد أن الخطة التنموية التي تطبق إستراتيجية النُّمو غير المتوازن المقصود هي أفضل طريقة لتحقيق التقدم؛ ذلك لأن الاستثمار في القطاعات الإستراتيجية الرائدة هو الذي يقود استثمارات جديدة، وأن عملية التنمية تحتاج إلى عدم التوازن في بداية مراحلها؛ حيث ينتقل النُّمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة، وهذا لخلقها الوفرات الخارجية التي تستفيد منها باقي القطاعات، وكل مشروع جديد من شأنه أن يولد وفرات ومزايا (أرباح المنظمين الخواص، والأرباح الاجتماعية) يستفيد منها كل مشروع آخر جديد، وهكذا، كما أن البلدان النامية تحتاج إلى دفعة قوية لتمويل البرنامج الاستثماري الضخم المخصص لبعض الصناعات، وليس كلها، وهوما حدث في الولايات المتحدة أو اليابان، وحيث إنه لا يوجد أي بلد قادر على توفير التمويل اللازم لكل القطاعات، يتوجب على المخطط الوطني توجيه الاستثمارات لبناء رأس المال الاجتماعي، أو لإقامة النشاطات الإنتاجية المباشرة؛ حيث يخلق أحدها وفرات خارجية، بينما يستفيد منها الآخر، وكل تطور للأول يشجع الاستثمار الخاص، وهذا العمل من شأنه أن يخلق عدم التوازن الاقتصادي الذي يعتبر القوة الدافعة للنمو، وهو يحدث في مستويين، إما اختلال التوازن بين قطاع رأس المال الاجتماعي وقطاع الإنتاج المباشر، أو الاختلال داخل القطاع نفسه، مع اشتراط أن يكون القطاع الرائد يحتوي على أكبر قدر من قوة الدفع للأمام والخلف، فمثلاً يؤدي إنشاء صناعة السيارات إلى خلق صناعة الإطارات والزجاج والبطاريات، كما يؤدي إلى دفع المستثمرين لإنشاء الصناعات الوسيطة.

يعاب على النظرية افتراضها تماثل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين كل البلدان أو بعضها (خاصة بين البلدان النامية والصناعية)، هذه الأخيرة التي ورثت نظامًا اقتصاديا هشًّا، لعب الاستعمار والظروف التاريخية المرتبطة بنشأة النشاط الاقتصادي دورًا مهمًّا في حالة التخلف التي تعاني منها هذه البلدان، كما أنها أهملت الأخطاءَ التخطيطية في دراسة العلاقات التبادلية بين القطاعات التي

[1] رغد زكي قاسم السعدي، تأثير الخصخصة والاستثمار الاجنبي في التغيرات الهيكلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص الاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، 2011، ص136.

يمكن أن تقود إلى الاتجاه السلبي في تطور القطاعات نفسها أو باقي القطاعات التابعة لها، بمعنى: قد تكون قوة الدفع للأمام والخلف ذات أثر سلبي، يعمق أزمة التنمية فيها أكثر فأكثر[1].

كانت هذه أهم النظريات المقدمة لتفسير نمط وعملية النُّمو الاقتصادي في العصر الحديث.

[1] كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، 2012-2013، ص69- 70.

خلاصة الفصل الثاني

لقد استحوذت قضية التنمية الاقتصادية على اهتمام الكثير من الدول بعد الحرب العالمية الثانية وأصبحت هي أحد العناصر الضرورية التي تبحث عنها المؤسسة الوطنية، من أجل النهوض بها كهيكلٍ إنتاجي والقضاء على المعوقات التي تقف كحجر في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما تبرزه الجهود العديدة لإحقاق برامج التنمية، إلا أن تحقيق برامج التنمية الاقتصادية يتطلب موارد ضحمة تتغدى المصادر الداخلية لتمويلها وتدفع الدولة إلى التمويل الخارجي.

تهدف التنمية الاقتصادية إلى إحداث تغيرات في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي، ويتحقق بموجبها الرفاه الاجتماعي، وإن الاهتمام بالتنمية الاقتصادية يعد من أبرز الاهتمامات التي تلقي عندها الدول المتقدمة والنامية في عالم اليوم.

وعلى الرغم من الاهتمام الواسع بالتنمية الاقتصادية، فالتنمية دون شك ليست هدفا نهائيا في حد ذاته، بل هي هدف مرحلي أو وسيلة تعود إلى أهداف نهائية أخرى تنتشر أثارها لتحقيق هدف واسع عريض ألا وهو تحقيق الرفاهية للمواطنين، فتسعى الدول لتحقيق رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاه.

وإن عملية التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتم بشكل عشوائي، بل يجب ان تستند إلى استراتيجية معينة، بالإضافة الى بيان مقومات التنمية الاقتصادية، والمتمثلة بمتطلبات ومؤشرات قياسها لتحقيق التنمية الاقتصادية.

الفصل الثالث

نفقات قطاع التعليم العالي ومخرجاته التنموية في الجزائر

تـــمهيد

يعتبر التعليم من بين أهم القطاعات التي أضحت تعنى باهتمام بالغ لدى معظم دول العالم، وذلك الدور الذي يلعبه في مجال إنتاج المعرفة وكذا المساهمة في إمداد القطاع الاقتصادي والاجتماعي بالرأسمال الكفء والمساعد على تسيير مختلف المنظمات بما فيها المنظمات العمومية، وعلى غرار باقي مراحل التعليم، تطور التعليم العالي في الجزائر من الناحية المادية والبشرية ومن حيث الهياكل البيداغوجية وتضاعف عدد الطلبة والأساتذة، مما استوجب زيادة الانفاق عليه وذلك برفع مستويات تمويله، ويعد التمويل أحد أهم التحديات التي تواجه الجامعات، نظرا لحاجتها المستمرة للأموال لمقابلة الحاجة المتزايدة ليس فقط لنوع من التعليم وإنما لتعليم ذي نوعية جيدة، ويظهر ذلك من خلال الميزانية التي تصرف على التعليم سنويا. فلقد تطورت مخصصات التعليم العالي في الجزائر، تطورا ملحوظا في الاعتماد على ميزانية الدولة كمصدر أساسي لتمويل التعليم العالي كونه يمثل القلعة الحصينة لنخبة من الطلاب الذين يكلف تعليمهم وإعدادهم وتوفير الهياكل البيداغوجية لهم.. الخ مبالغ طائلة، لذا تدعو الحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى لتحقيق أنجح استخدام ممكن لهذه الموارد المالية المحدودة المخصصة من ميزانية الدولة.

ولقد شهدت الجامعات العربية وبالأخص الجزائرية إصلاحات عميقة وتطورات مهمة في أنظمة التعليم، سواء كانت الإصلاحات في الجوانب الأكاديمية أو المهنية أو العملية من اجل ملائمة مخرجات التعليم مع متطلبات واحتياجات سوق العمل.

الغرض الرئيسي لهذا الفصل هو دراسة نفقات التعليم العالي ومخرجاته التنموية، لذلك يقدم المبحث الأول واقع التعليم العالي في الجزائر، ثم نتطرق في المبحث الثاني تمويل قطاع التعليم العالي في الجزائر، أما في المبحث الثالث المخرجات التنموية لقطاع التعليم

المبحث الأول: واقع التعليم العالي في الجزائر

يعد تاريخ نظام التعليم العالي في أي مجتمع أداة تمكن القائمين على أمور هذا النظام من تفحص خصائصه واكتشاف الثغرات والنقائص الموجودة فيه وبالتالي محاولة تصحيح الأخطاء المرتكبة في الماضي وكذا مسايرة ما يحدث من التغيرات الداخلية والخارجية وفي جميع المجالات.

المطلب الأول: ماهية التعليم العالي في الجزائر

يعد التعليم بصفة عامة الأسلوب الأمثل للحصول على توعية متميزة من الأفراد القادرين على بناء حضارة قوية متماشية مع متطلبات العصر، كما تحقق لهم مكاسب إضافية كالتسلح بالمهارات الفنية واللغوية التي تساعدهم في الاندماج مع التطورات العالمية.

أولا: تعريف التعليم العالي في الجزائر

يعرف بأنه كافة أنواع الدارسات أو التدريب على البحوث التي تقدمها على مستوى ما بعد الثانوي جامعات أو مؤسسات تعليمية أخرى، تعترف السلطات المختصة في الدول بأنها مؤسسات للتعليم العالي، ويمكن أن يتضمن قطاع التعليم العالي مؤسسات تدريب الأساتذة واعتمادهم على جميع المستويات، وأصحاب المهن الطبية والقانونية.

كما يعرف التعليم العالي حسب الجريدة الرسمية وفقا للقانون99- 05[1]، في المادة الثانية بأنه كل مطلب للتكوين والبحث يقدم على المستوى ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات متخصصة ومعتمدة من طرف الدولة، وتتكون مؤسسات التعليم العالي من الجامعات والمركز الجامعية والمدارس والمعاهد الخارجية عن الجامعة، كما يمكن أن تنشأ معاهد ومدارس لدى دوائر وزارية أخرى بتقرير مشترك مع، الوزير المكلف بالتعليم العالي[2].

ثانيا: النظام الهيكلي لقطاع التعليم العالي الجزائري

هناك ثلاثة أنماط رئيسية مكونة لقطاع التعليم العالي في الجزائر هي:

[1] المادة (2) من القانون رقم 99-05، المؤرخ في 4 أفريل 1999 الموافق ل 18 للهجرة 1419ه، يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 24، ص5.

[2] المادة (01)، من المرسوم التنفيذي رقم 03-279، المؤرخ في 23 أوت 2003 الموافق ل 23 محرم 1424، المتضمن مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية العدد 51، ص5.

1-الجامعة: مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تنشأ بمرسوم تنفيذي بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالتعليم العالي وتوضع تحت وصايته.

-مكونات الجامعة: تتكون من هيئات ورئاسة الجامعة، كليات، ومعاهد، وعند الاقتضاء من ملحقات، وتتضمن مصالح إدارية وتقنية مشتركة[1].

هيئات الجامعة: تضم مجلسين الأول للإدارة (يتشكل من الوزير المكلف بالتعليم العالي أو ممثله رئيسا، ممثل عن الوزير المكلف بالمالية، ممثل عن الوزير المكلف بالتربية الوطنية، ممثل عن الوزير المكلف بالتكوين المهني، ممثل عن الوزير المكلف بالعمل، ممثل عن السلطة المكلفة بالبحث العلمي، ممثل عن السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية، ممثل عن والي الولاية التي يوجد فيها مقر الجامعة، ممثلي القطاعات الرئيسية المستعملة التي تحدد قائمتها في مرسوم إنشاء الجامعة، ممثل (1) عن الأساتذة في كل كلية ومعهد ينتخب من ضمن الأساتذة الأعلى رتبة، ممثلين اثنين (2) منتخبين عن الموظفين الإداريين والتقنيين وعما الخدمات، ممثلين اثنين (2) منتخبين عن الطلبة، كما يمكن استدعاء أي شخص من شأنه مساعدته في أعماله نظرا لكفاءته، والمجلس العلمي يتشكل من رئيس الجامعة رئيسا، نواب رئيس الجامعة، عمداء الكليات، مديري المعاهد ومديري الملحقات إن وجدت، رؤساء المجالس العلمية للكليات والمعاهد، مديري وحدات البحث غن وجدت، مسؤول المكتبة المركزية للجامعة، ممثلين اثنين (2) عن الأساتذة في كل كلية ومعهد ينتخبان من ضمن الأساتذة الأعلى رتبة، شخصيتين خارجيتين يكونان أستاذين تابعين لجامعات أخرى، كما يمكن استدعاء أي شخص من شأنه مساعدته في أعماله نظرا لكفاءته[2].

رئاسة الجامعة: تضم تحت سلطة رئيس الجامعة: نيابات رئاسة الجامعة التي يحدد عددها وصلاحياتها مرسوم إنشاء الجامعة، الأمانة العامة للجامعة، والمكتبة المركزية للجامعة[3].

الكلية: هي وحدة تعليم وبحث في الجامعة في ميدان العلم والمعرفة، تكون متعددة التخصصات لكن عند الاقتضاء يتم إنشاؤها على أساس تخصص غالب، وتضمن تكوين في التدرج وما بعد التدرج، نشاطات البحث العلمي، ونشاطات التكوين المتواصل وتحسين المستوى وتجديد المعارف.

[1] المادة (7)، من المرسوم التنفيذي رقم 03-279، مرجع سبق ذكره، ص4.
[2] المادتان 10، 20من المرسوم التنفيذي رقم 03-279، مرجع سبق ذكره، ص 7.
[3] المادة (25)، من المرسوم التنفيذي رقم 03-279، مرجع سبق ذكره، ص 8.

تتشكل الكلية من أقسام وتحتوي على مكتبة منظمة في شكل مصالح وفروع، تنشآ أقسامها بموجب قرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي، يشمل القسم بدوره على شعبة أو مادة أو تخصص في المادة ويضم مخابر عند الاقتضاء، كما تزود الكلية بمجلس الكلية وبمجلس علمي ويديرها عميد، وبدوره القسم يزود بلجنة علمية ويديره رئيس قسم[1].

المعهد: وحدة متخصصة في التكوين والبحث في الجامعة، يتشكل من أقسام يضمن تنسيق نشاطاتها ويحتوي على مكتبة منظمة في شكل مصالح وفروع، يشمل القسم شعبة في الطور أو تخصص المعهد ويضم مخابر عند الاقتضاء ويكلف بضمان برمجة مراقبة نشاطات التعليم، إنجازها، تقييمها، والبحث في ميدانه عند الاقتضاء[2].

الملحقة: هي وحدة للتعليم موجودة خارج الجامعة وتلحق بيداغوجيا بالكلية أو المعهد الذي يضمن تعليما في الشعب التي تتكفل بها، ويسيرها مدير[3].

– **مهام الجامعة:** تقع على عاتق الجامعة مهام في مجال التكوين العالي ومهام تتعلق بمجال البحث العلمي والتكنولوجي[4].

في مجال التكوين العالي: تساهم في تحقيق الآتي:

- تكوين الإطارات الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد؛
- تلقين الطلبة مناهج البحث وترقية التكوين بالبحث وفي سبيل البحث؛
- المساهمة في إنتاج ونشر معمم للعلم والمعارف وتحصيلها وتطويرها؛
- المشاركة في التكوين المتواصل.

في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي: تساهم في تحقيق الآتي:

- المساهمة في الجهد الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛
- ترقية الثقافة الوطنية ونشرها؛
- تثمين نتائج البحث ونشر الإعلام العلمي والتقني؛
- المشاركة ضمن الأسرة العلمية والثقافية الدولية في تبادل المعارف وإثرائها.

---

[1] المواد (32، 33، 34، 35)، من المرسوم التنفيذي رقم 03-279، مرجع سبق ذكره، ص 9.

[2] المواد (57، 58، 59)، من المرسوم التنفيذي رقم 03-279، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[3] المادة (77)، من المرسوم التنفيذي رقم 03-279، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[4] المادتين (5، 6)، من المرسوم التنفيذي رقم 03-279، مرجع سبق ذكره، ص 4.

2-المركز الجامعي: مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ينشأ بمرسوم تنفيذي بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالتعليم العالي ويوضع تحت وصايته[1].

- مكونات المركز الجامعي: يتشكل المركز الجامعي من معاهد تشمل أقساما ويحتوي على مصالح، تقنية مشتركة[2].

المعهد: هو وحدة تعليم وبحث في المركز الجامعي في ميدان العلم والمعرفة، ويضمن على الخصوص ما يأتي: التعليم في التدرج وما بعد التدرج، نشاطات البحث العلمي، ونشاطات التكوين المتواصل وتحسين المستوى وتجديد المعارف[3].

الأقسام: يتشكل المعهد من أقسام يضمن تنسيق النشاطات بينها ويحتوي على مكتبة منظمة في شكل مصالح ويشمل عند الاقتضاء مخابر[4]، يشمل القسم شعبة أو مادة أو تخصص في المادة ويديره رئيس القسم.

- مهام المركز الجامعي: يتولى المركز الجامعي مهام التكوين العالي والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

- بالنسبة للمهام الأساسية للمركز الجامعي في مجال التكوين العالي على الخصوص تتمثل في[5]:
- تكوين الإطارات الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد؛
- تلقين الطلبة مناهج البحث وترقية التكوين عن طريق البحث وفي سبيل البحث؛
- المساهمة في إنتاج ونشر معمم للعلم والمعارف وتحصيلها وتطويرها؛
- المشاركة في التكوين المتواصل.
- أما بالنسبة للمهام الأساسية للمركز الجامعي في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي على الخصوص تتمثل في[6] :

[1] المادتين (2، 3)، من المرسوم التنفيذي رقم05-299، المؤرخ في 16 أوت 2005 الموافق ل 11 رجب 1426ه، يتضمن مهام المركز الجامعي والقواعد الخاصة بتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 58، ص3.

[2] المادة (7)، من المرسوم التنفيذي رقم05-299، مرجع سبق ذكره، ص4.

[3] المادة (29)، من المرسوم التنفيذي رقم05-299، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[4] المادتين (30، 31)، من المرسوم التنفيذي رقم05-299، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[5] المادة (5)، من المرسوم التنفيذي رقم05-299، مرجع سبق ذكره، ص 3.

[6] المادة (6)، من المرسوم التنفيذي رقم05-299، مرجع سبق ذكره، ص 4.

- المساهمة في الجهد الوطني للبحث العلمي والتكوين التكنولوجي؛
- المساهمة في ترقية الثقافة العلمية الوطنية؛
- تثمين نتائج البحث ونشر الإعلام العلمي والتقني؛
- المشاركة ضمن الأسرة العلمية والثقافية الدولية في تبادل المعارف واثرائها.

3- المدرسة: مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تنشأ بموجب مرسوم تنفيذي يتخذ بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالتعليم العالي وتوضع تحت وصايته[1].

– مكونات المدرسة: تتشكل المدرسة من أقسام توضع تحت مسؤولية رؤساء أقسام وتضم مصالح تقنية، يشكل القسم وحدة تعليم وبحث في التدرج، فيما بعد التدرج ونشاطات البحث العلمي، ونشاطات، التكوين المتواصل وتحسين المستوى وتجديد المعارف[2] .

– مهام المدرسة: تتولى المدرسة في إطار المرفق العمومي للتعليم العالي، مهام التكوين العالي ومهام البحث العلمي والتطوير التكنولوجي:

بالنسبة لمهام المدرسة في مجال التكوين العالي في ميدان أوفي ميادين تخصصها في الآتي[3]:

- ضمان تكوين إطارات مؤهلة تأهيلا عاليا؛
- تلقين الطلبة مناهج البحث وضمان التكوين بالبحث وللبحث؛
- المساهمة في إنتاج ونشر العلوم والمعارف وتحصيلها وتطويرها؛
- المشاركة في التكوين المتواصل.

أما المهام الأساسية للمدرسة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في ميدان أو ميادين تخصصها تتمثل في[4] :

- المساهمة في الجهد الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛
- ترقية العلوم والتقنيات؛
- المشاركة في دعم القدرة التقنية الوطنية؛

---

[1] المادتين (2، 3)، من المرسوم التنفيذي رقم05-500، المؤرخ 29 ديسمبر 2005 الموافق ل 22 شعبان 1426ه، يتضمن مهام المدرسة خارج الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ال عدد45، ص5.

[2] المادتين (8، 13)، من المرسوم التنفيذي رقم05-500، مرجع سبق ذكره، ص7.

[3] المادة (6)، من المرسوم التنفيذي رقم05-500، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[4] المادة (7)، من المرسوم التنفيذي رقم05-500، مرجع سبق ذكره، ص 6.

- تثمين نتائج البحث العلمي ونشر الإعلام العلمي والتقني؛

المشاركة ضمن المجموعة العلمية الدولية في تبادل المعارف واثرائها.

المطلب الثاني: مبادئ التعليم العالي في الجزائر ووظائفه

اتبعت مؤسسات التعليم العالي الجزائرية طريقا تنظيميا محددا سعيا منها لترسيخ معالم الشخصية الوطنية، وذلك من خلال تفاعلها مع مقومات وخصوصيات المجتمع والتغييرات المتتالية من تنظيم بيداغوجي، والتغير في البرامج ما هو إلا تعبيرا عن مسايرة للحياة المتجددة والمتغيرة باستمرار ولكن في ظل المحافظة على الثوابت الوطنية.

أولا: مبادئ التعليم العالي في الجزائر

من أهم المبادئ والسياسات التي تميز نظام التعليم العالي في الجزائر ما سيأتي ذكره.

1-ديمقراطية التعليم العالي

فتحت أبواب المدارس الجزائرية على مصراعيها من خلال التعليم الأساسي وإجباريته مع مجانيته لأعداد كبيرة من الطلبة حتى وصولهم إلى التعليم الجامعي والرغبة في إحداث تطور سريع في هذا القطاع أدى إلى انتشار الجامعات والمعاهد الوطنية والمدارس العليا في مختلف مناطق الوطن، وديمقراطية التعليم تنص على أن التعليم هو حق لكل فرد في المجتمع وليس حكرا على فئة اجتماعية معينة، يقصد بديمقراطية التعليم العالي تحقيق الأمور التالية:

-إتاحة الفرص المتكافئة لجميع الطلبة الجزائريين الذين انهو بنجاح دراستهم الثانوية؛

-ربط القطر الجزائري بشبكة واسعة من الجامعات والمعاهد العليا، ليتم بواسطتها نشر العلم والثقافة والتكنولوجيا في كل جهات الوطن؛

-توفير الدعم والرعاية الاجتماعية والاقتصادية (المنح الدراسية المطاعم والسكن...) لأبناء الفئات المجتمعية المتوسطة والفقيرة، وهذا قصد الاستفادة العامة من فرص التعليم الجامعي وتقديم خدمات خاصة للمتفوقين[1].

تعززت ديمقراطية التعليم بتطبيق اللامركزية، وانتشرت بذلك عدد من مؤسسات التعليم العالي داخل الوطن، إذ بلغت (خلال الموسم الجامعي 2015-2016) 112 مؤسسة للتعليم

[1] ذهبية الجوزي، الحكم الراشد وجودة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، مذكرة لنيل الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر 3 العاصمة، 14-04-2013، ص93.

العالي موزعة على 48 ولاية عبر التراب الوطني، وتضم 50 جامعة، 11 مدرسة عليا للأساتذة، 12 مدرسة تحضيرية و4 مدارس تحضيرية مدمجة، 20 مدرسة وطنية عليا، 11 مراكز جامعيا، و4 ملحقات.

المؤهلين(حملة الديبلومات) وإمداد هذه المؤسسات بالوسائل الضرورية للعمل لم يعط النتائج المرجوة منه وهذا لعدة أسباب منها:[1]

– عشوائية تطبيق مبدأ ديمقراطية التعليم بعيدا عن التوجيه والتخطيط الدقيق للموازنة بين تزايد عدد الطلبة وهياكل الاستقبال وكذا المؤطرين، وهوما أدى بحدوث الاكتظاظ في المراكز والجامعات الجزائرية وهوما يؤثر سلبا على أداء العاملين فيها وتحصيل الطلبة؛

– تضخم عدد هائل من الطلبة عند مرحلة البكالوريا باعتبارها مؤهلا آليا لدخول الجامعات وهو الشيء الذي لم يؤخذ بعين الاعتبار خاصة الاستعدادات والقابليات وحاجيات البلاد من الإطارات المؤهلة؛

– عدم توعية الآباء بأهمية المؤهلات التقنية غير التعليم في مؤسسات التعليم العالي وكذا عدم إعلام طلاب السنة الثالثة ثانوي عن سير التعليم العالي وشروطه والهياكل المتوفرة؛

– ظهور بعض العراقيل البيروقراطية داخل هياكل مؤسسات التعليم العالي والتي تقف أمام التطور الكمي والنوعي لهذا القطاع.

2– الجزأرة في إطارات التعليم العالي

مفهوم الجزأرة يعتمد على الاستبدال التدريجي للإطارات الأجنبية بالإطارات الجزائرية، وهذا قصد جعل التعليم العالي جزائريا في محتواه وأساليبه وأهدافه تماشيا وواقع البلاد، فالجزائر في المراحل الأولى بعد استقلالها كانت تعاني من قلة الإطارات (الأساتذة) فلجأت إلى جلب إطارات أجنبية قصد تكوين طلبتها.

وهذا الوضع لم يرق للقائمين بقطاع التعليم العالي في الجزائر، فلجأوا إلى تكوين الأساتذة واعتبروه من المهام الاستعجالية، وعليها يتوقف تشكيل الجامعة الجزائرية وفي وقت واحد تحرير البلاد من

[1] محمد العربي ولد خليفة، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 1989، ص ص209–210.

التبعية الثقافية والتكنولوجية المضرة بالمجال الاقتصادي والاجتماعي والإيديولوجي، وللجزأرة معاني أخرى منها[1]:

– جزأرة نظام التعليم العالي وخططه ومناهجه والابتعاد عن الاستيراد الثقافي من المجتمعات الأخرى إلا ما تقتاضيه المصلحة العليا للمجتمع؛

– جزأرة الإطارات باستمرار قصد الاعتماد الكلي على الكفاءات الوطنية لتحقيق الأهداف العلمية المتوخاة؛

– اختيار أهداف التعليم العالي وقيمه ومتطلباته انطلاقا من واقع الجزائر، وبعيدا عن الثقافات الأخرى قصد تحقيق التنمية الشاملة بالحفاظ على معالم الشخصية الوطنية[2].

وفيما يخص التأطير فإن جزأرة الإدارة ومراكز الإشراف انطلاقا من مؤسسات التعليم العالي تحققت بسرعة وقضت بشكل كبير على التبعية والوصاية المباشرة التي كانت تمارس من قبل الأجانب والتي خلفت آثارا على تعليمنا العالي وأنشطته البحثية المختلفة. والشكل الآتي نوضح من خلاله تطور نسبة الجزأرة إلى غاية الموسم ال دراسي2014-2015.

الشكل (3–1): تطور نسبة الجزأرة الهيئة التدريسية في قطاع التعليم العالي (2014–2015)

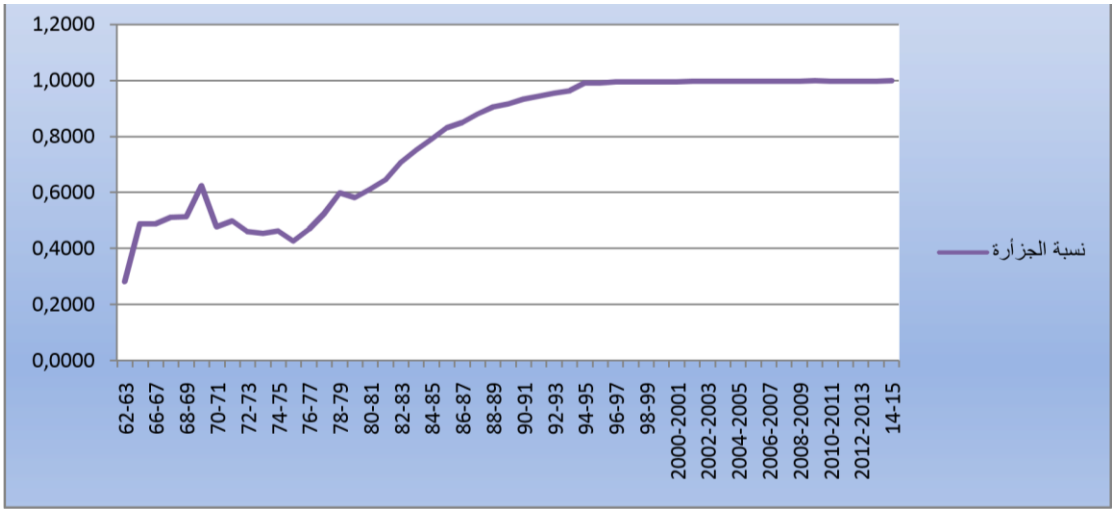

المصدر: تيلولت سامية، الأثر المتبادل بين التعليم العالي والتنمية بالجزائر، مذكرة نيل شهادة ماجستير تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2002، ص288.

[1] رابح تركي، أصول التربية والتعليم في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1990، ص 158.

[2] محمد العربي ولد خليفة، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص128.

من الشكل (3-1) نلاحظ أن عملية جزأرة هيئة التدريس لم تستكمل في العديد من مؤسسات التعليم عالي حيث لازالت تستنجد بالخبرات الأجنبية، ومر هذا التطور بثلاث مراحل أولا مرحلة الارتفاع فقد ارتفعت نسبة الجزأرة خلال 1962-1963 من 28.22 % الى 62.50 %خلال الموسم الدراسي 1969-1970، ثم مرحلة التذبذب بين الانخفاض من1970 إلى 1976 لتصل إلى 46.60 %، ثم معاودة الارتفاع إلى غاية سنة 1978 لتبلغ 52.53 %، وبعدها انخفضت سنة 1979 وقدرت ب 58.51%، وهذا ا رجع إلى عدة أسباب منها:

- غياب سياسة واضحة للتكوين الخاصة بتكوين الإطارات وترقيتهم علميا وبيداغوجيا؛
- السلبية التكوين في الخارج بالرغم من ازدياد عدد البعثات وتعدد الاتفاقيات مع البلدان الأجنبية، وهذا بسبب عدم استشارة أعضاء هيئة التدريس في نوعية التكوين ومكانه ومدته وكذا ضعف المراقبة في الخارج، مع ضعف المقابل المقدم لاستقطاب ذوي الكفاءات والمؤهلات العالية بعد عودتهم؛
- التعقيدات الموجودة فيما يخص مهنة الأستاذ أو المدرس وهو الأمر الذي يدفعه إلى الجمع بين وظيفتين مما يؤدي إلى نقص في أدائه الكمي والكيفي.

ومنذ 1980 فإن نسبة الجزأرة في أساتذة قطاع التعليم العالي تشهد ارتفاعا مستمرا ثم العودة إلى الارتفاع والاقتراب شيئا فشيئا من نسبة 99.99 % وهذا راجع إلى السياسة التي تبنتها وزارة التعليم العالي في هذه الفترة وكذلك العشرية التي عاشتها الجزائرية مما أدى بالأساتذة الأجانب إلى مغادرة مؤسسات التعليم العالي والبلاد، واستمر هذا الوضع بعد العام 1999.

3- التعريب

يقصد به الاستعمال الواسع للغة العربية والاستخدام الكبير لها في كل التعاملات وذلك في جميع مراحل التعليم، وكذا استخدامها عند إجراء البحوث العلمية بمختلف فروعها وتخصصاتها، مع تعريب بعض الدراسات والشهادات[1].

وأولى أولويات المجتمع الجزائري هو التعريب لأنه يحقق مقومات شخصيته الوطنية وكذا استرجاع اللغة العربية لمكانتها التاريخية والطبيعية من التعليم العالي، وهذا خاصة بعد أن همشت في المرحلة الاستعمارية، ويرتكز التعريب عموما على[2]:

[1] بوعمامة خامرة، استراتيجية تطوير إدارة الموارد البشرية في التعليم العالي دراسة حالة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مذكرة نيل شهادة ماجستير تخصص التسيير العمومي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة الجزائر 3 ،2011، ص112.

[2] محمد العربي ولد خليفة، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص218.

– اللغة العربية هي بمثابة أداة من الأدوات الأساسية المكونة للشخصية التاريخية للفرد الجزائري، وهي لغته الثقافية وبالتالي يجب أن تكون لغة حياته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وبالتالي لغة التربية والتعليم في الجزائر؛

– أن الهدف الأساسي من عملية التعليم هو توحيد التكوين باللغة العربية في مختلف المواد المراحل التعليمية الابتدائي والثانوي والجامعي وكذا التكوين المهني؛

– تعميم استعمال اللغة العربية في كل المجالات، ولهذا فلقد عملت السلطات الجزائرية على إعطاء المكانة اللائقة بها، فقامت بتعريب العلوم الإنسانية والاجتماعية تعريبا كاملا لكنها تعثرت فيما يخص الفروع والتخصصات التقنية والتكنولوجية وهذا بسبب تعنت الجناح الفرانكفوني في الجامعة وغيره من القطاعات.

4– الاتجاه العلمي والتقني في التعليم العالي

يمثل الغرض من هذا المبدأ المساهمة في التقدم العلمي والتكنولوجي والتحكم في العلوم الحديثة واكتساب قيم جديدة، وهذا يعني التركيز على ما يلي:

– الاهتمام بالتعليم التكنولوجي والتوسع فيه وتشجيع الدارسين على الالتحاق بمدارسه ومعاهده العليا؛

– المزج بين الدراسة النظرية والعلمية في التعليم العالي، بحيث يكون الطالب قادرا على تطبيق النظريات العلمية في المجالات التطبيقية، في الصناعة، الزراعة، الطب وغيره.

فالأهمية التي منحتها الدولة لمسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وجهودها القائمة على التصنيع واستصلاح الموارد الطبيعية جعلتها تعمل على تثمين خيارا توجه العلمي والتكنولوجي، إذ اتضحت الحاجة الملحة إلى إطارات تقنية ذات كفاءة.

على سبيل المثال خلال السنة الجامعية 1986–1987 مثّلت نسبة الطلبة المسجلين في الشعب العلمية والتكنولوجية 72.3 % من إجمالي الطلبة، أما في السنوات الأخيرة، فقد ساهم النمو السريع لأعداد الطلبة وارتفاع نفقا والتكنولوجية، دون إعادة النظر في خيار التوجه العلمي والتكنولوجي[1].

[1] ذهبية الجوزي، أثر الحكم الراشد على جودة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 32–33.

ثانيا: وظائف التعليم العالي في الجزائر:

تتجلى وظائف التعليم العالي في الجزائر في ثلاثة محاور أساسية هي[1] :

-محاولة تقديم تعليم عالي وتكوين متخصص ودائم، للقوى البشرية المخصصة للتنمية الوطنية في كل التخصصات المطلوبة وفي جميع المجالات، وهذا لتولي الدور في العملية الإنتاجية بعد التخرج وفي شتى التخصصات التي تؤهلهم للقيام بالأعمال التي يتطلبها العمل، وتعد هذه الوظيفة من أهم وظائف التعليم العالي لما تلعبه من دور أساسي في التنمية والالتحاق بالركب الحضاري؛

-تطوير البحث العلمي وبعث الروح العلمية لدى الطلاب والأساتذة وإرساء قواعده واستمراريته، وكذا العمل على خلق توازن بين عملية التعليم من جهة والبحث العلمي من جهة أخرى فالبحث العلمي يجعل من إنتاج المعرفة وسيلة للتوصل إلى اكتشافات جديدة قادرة على تفسير الكون وظواهره وعلاقة الإنسان به انطلاقا من التكفل والاهتمام بالقضايا والإشكاليات الواقعية بعد أن كان ينظر إلى العلم من كونه نظريا معزولا بقوانينه ونظرياته.

ويشتمل البحث العلمي على إعداد باحثين متخصصين قادرين على المحافظة على الإرث العلمي، ويمكن اعتبار البحث العلمي أحد الأدوات الأساسية في استراتيجية التنمية، والمحور الذي تبنى عليه مشاريع التطور في مختلف المجالات لأنه الأداة الوحيدة التي لا يمكن استعارتها من الآخرين، وتجري البحوث العلمية في بلادنا على مستويين:

-البحث العلمي في نطاق دراسات ما بعد الليسانس؛

-البحث العلمي في نطاق المؤسسة الوطنية للبحث العلمي.

-ترقية الثقافة الوطنية والإنسانية والنشاط الفكري: وذلك بما تملكه مؤسسات التعليم العالي من رصيد فكري وثقافي وعلمي وبيداغوجي، وبما تضمنه من كفاءات وإطارات ومثقفين وعلماء قادرين على إحياء التراث الوطني والقومي وترقيته وذلك للمساهمة في التنمية الوطنية الشاملة ويكتمل هذا الإحياء والارتقاء من خلال خلق قنوات التواصل بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع ككل، وهنا تبرز وظيفة التعليم العالي في إعداد قوى عاملة مدربة مهنيا، وذلك بغرض التكفل بأعباء المجتمع ومواجهة

[1] عبد الكريم زرمان، نظام التعليم العالي في الجزائر وعلاقته بأداء الأستاذ الجامعي دراسة ميدانية بجامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص علم الاجتماع وتنظيم العمل، جامعة باتنة، 2004، ص37-40.

مختلف الاحتياجات والمتطلبات، والتي تكسب الطالب روح المسؤولية إزاء مشكلات مجتمعه وجعله فاعلا انطلاقا من الرصيد المعرفي الكمي والكيفي المقدم.

ثالثا: أهداف التعليم العالي في الجزائر

انطلاقا من المهمة الأساسية للتعليم العالي والمتمثلة في تعليم الأجيال وتأهيلهم ليتمكنوا من الحصول على العمل وبالتالي خدمة المجتمع والإنسانية كافة، يمكن إبراز أهداف التعليم العالي فيما يلي[1]:

- تكوين الإطارات وتهيئتهم للاضطلاع بمسؤولياتهم وفق ما تمليه التنمية والتطور؛
- العمل على توطيد الروابط الثقافية بين مختلف مؤسسات التعليم العالي، والسعي إلى نشر المعرفة وتنميتها؛
- نشر الثقافة الإنسانية الشاملة وتزويد الطلاب بها؛
- تنمية قدرات الطالب ليصبح فردا متخصصا فعالا؛
- الحفاظ على الحضارة الإنسانية وترقيتها عن طريق الاهتمام بالبحث العلمي الذي يكمل مهمة مؤسسات التعليم العالي؛
- ربط البرامج الدراسية بقضايا التنمية الوطنية؛
- العمل على توثيق الروابط الثقافية والعلمية بين مختلف معاهد التعليم العالي والجامعات سواء داخل الوطن أو خارجه.

تأسيسا على ما سبق فلمؤسسات التعليم العالي أهداف تتوخاها انطلاقا من الوظائف والمهام الموكلة إليها، لكن تحقيق هذه الأهداف يتطلب ويستوجب توفر عدة شروط وامكانيات تساهم بشكل كبير في إثبات وجود قيام هذه المؤسسات وأهميتها.

المطلب الثالث: مراحل تطور التعليم العالي في الجزائر

تطور التعليم العالي في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بخطى سريعة، خاصة بعد الإصلاح الذي عرفه سنة 1971.

أولا: مراحل تطور التعليم العالي

إن للمؤسسات التربوية الجزائرية تاريخ طويل، انتقلت عبره من الكتاتيب البدائية إلى الجامعات الضخمة والمتطورة، ويمكن حصر مراحل هذه التطورات فيما يلي:

[1] محمد العربي ولد خليفة، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص189.

المرحلة الأولى: هذه الفترة وكانت "تدّرس بالجامعة الرئيسية بالبلاد التخصصات التالية: العلوم الدقيقة، التكنولوجيا، العلوم الطبية؛ والعلوم الاجتماعية والإنسانية".

تسمى هذه المرحلة بمرحلة الإصلاحات الجزئية، وتغطي فترة تطبيق المخطط التنموي الأول (1967-1969)، في هذه الفترة لم تكن المؤسسة الجامعية ترتبط بطموحات المجتمع الجزائري لأنها تمسكت بهياكلها الاستقلالية الموروثة عن الإدارة الاستعمارية، والتي كانت تسّير وفقا للأهداف الاستعمارية.

المرحلة الثانية: تمتد المرحلة الثانية من سنة 1971 إلى بداية الثمانينات، تغطي هذه الفترة (1974-1977)، والثاني (1973 -1977) تطبيق المخططين الرباعيين الأول تميزت هذه المرحلة بإصلاح التعليم العالي لسنة 1971 حيث تم تحديد أساليب التسيير ودراسة القانون الأساسي للتعليم العالي، كما عرفت بداية تعريب بعض التخصصات في مجال العلوم الإنسانية كالفلسفة والتاريخ، وانتشرت تدريجيا لتشمل كل التخصصات الأخرى في العلوم الإنسانية، وتميزت أيضا بارتباطها بمختلف مستويات التنمية حيث كانت تهدف إلى ما يلي:

- تكوين واعداد الإطارات العليا التي تحتاجها البلاد؛
- تدعيم ديمقراطية التعليم وعملية الإصلاح لسنة 1971؛
- تكييف التعليم مع احتياجات التنمية بصورة مستمرة من خلال وضع نظام توجيه بتطوير الفروع العلمية في مختلف المؤسسات الجامعية؛

لقد عرفت هذه المرحلة "إنشاء جامعة هواري بومدين للعلوم الدقيقة والتكنولوجيا" وغلق كلية العلوم التابعة لجامعة الجزائر بتاريخ 24-09-1978[1].

المرحلة الثالثة: تمتد هذه المرحلة من بداية الثمانينات إلى نهاية التسعينات، ولقد تميزت بتوسيع هائل في عدد الطلبة مما أدى إلى تدهور التكوين والتأثير سلبا على جودته ووضع الخريطة الجامعية سنة 1984، وتبني عدة إصلاحات أخرى.

كما عرفت هذه الفترة تغيير أنظمة التسيير الجامعي سنة 1998 والعودة إلى نظام الكليات والجذوع المشتركة الذي كان قد ألغي لصالح نظام المعاهد ذات الاستقلالية المالية والإدارية في إصلاح 1971 وصدر في هذه الفترة القانون الأساسي لمؤسسات التعليم العالي وتسييره، والذي يحمل رقم05-9 والصادر بتاريخ أفريل 1999، والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي.

[1] دليل جامعة الجزائر للمدرسين والطلاب، ديوان النشر الجامعي، الجزائر، 2017، ص2.

وفقا لهذا القانون، فإن مؤسسات التعليم العالي مؤسسات عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

يدير هذه المؤسسات مجلس إدارة متكّون من ممثلي الدولة، وممثلين منتخبين عن الأسرة الجامعية، وممثلين عن القطاعات الأساسية المستعملة.

يمكن لهذه المؤسسات في إطار مهامها أن تؤدي خدمات وخبرات عن طريق الاتفاقيات والعقود واستغلال براءات الاختراع والمتاجرة بمنتوجاتها المختلفة.

المرحلة الرابعة: تغطي المرحلة الرابعة الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى يومنا هذا، عرف التعليم العالي في هذه الفترة تحولا جذريا، خاصة مع إقرار نظام تعليم جديد يتمثل في نظام الذي يتميز بتقليص مدة الدراسة مقارنة بالنظام القديم، ويسعى إلى إدخال المؤسسة LMD الجامعية الجزائرية في عهد الانفتاح والعصرنة، وذلك سنة 2004 كتجربة في بعض التخصصات والذي لم يعمم إلا في سنة 2012 النظام الجديد "ليسانس –ماستر–دكتوراه" نظام اعتمده[1] الاتحاد الأوربي من أجل النظام الأنجلوسكسوني، يمكّن من تدويل الشهادات مما يسهل تنقل الطلبة من خلال تجانس الشهادات، ويتهيكل حول بنية للتعليم العالي تتمحور في ثلاثة أطوار من أجل كل عائلة من الفروع والتخصصات وهي :

- **الطور الأول**: بكالوريا + ثلاثة سنوات تعليم عالي: طور قصير المدى ينتهي بالحصول على شهادة الليسانس.
- **الطور الثاني**: بكالوريا + خمس سنوات تعليم عالي: طور متوسط المدى ينتهي بالحصول على شهادة الماستر.
- **الطور الثالث**: بكالوريا + ثمان سنوات تعليم عالي: طور طويل المدى ينتهي بالحصول على شهادة الدكتوراه.

تنظم مدة التكوين في كل هذه الأطوار في وحدات تعليمية تجمع في سداسيات، وتملك وحدة التعليم ميزة الرسملة (التجميع) وهي قابلة للتحويل، حيث يمكن استخدامها في مجال تكوين آخر وتسمح ميزة الرسملة وإمكانية التحويل بفتح الحدود بين مختلف التخصصات.

[1] سلمى رزق الله، مساك أمينة، مقال بعنوان: الادارة الاستراتيجية للموارد البشرية ودورها في خلق الميزة التنافسية للمؤسسة الجزائرية، ال عدد13، المجلد 4، 2017. على الموقع: www.ajsp.serist.dzبتاريخ: 2019/02/16 بتوقيت: 13:45

يتطلب هذا الإصلاح وسائل هائلة، وتجهيزات ضخمة، وتأطيرا جيدا، ولا يمكن تطبيقه بطريقة عقلانية إلا بالاتفاق مع المؤسسات.

تنجز هذه الاتفاقيات بناء على دفتر شروط لضمان تسخير الوسائل المناسبة في شكل هبات قاعدية وتجهيزات وتأطير بيداغوجي، أي أن هذا النظام الجديد يتطلب الشراكة مع القطاعات المستخدمة التي ينبغي تجنيدها.

ثانيا: تطوير التعليم العالي في الجزائر:

أصبح تطور الشعوب ورفاهية الأمم في ظل العولمة تقاس بمدى قدرتها على إنتاج المعرفة وتطورها والتحكم في تقنيات التكنولوجيا حتى تستطيع أن تضمن لنفسها مكان في عالم تسوده التنافسية، من هذا الإطار تتأتى أهمية ودور التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة كقطب رائد لتحقيق هذه الأهداف، نستعرض أهم التطورات التي طرأت على قطاع التعليم العالي.

1- تطوير عدد الطلبة المسجلين في الجامعات الجزائرية : بلغ اجمالي عدد الجزائريين الذين تم احصاؤهم سنة 1961، 1317 طالبا، ولقد زاد العدد عن الضعف اثناء الدخول الجامعي 1962-1963، وتضاعف ب9.5 مرة بعد ذلك في اقل من عشر سنوات الى ان بلغ عدد الطلبة المسجلين لموسم 2011-2012- بعد خمسين سنة الاستقلال اكثر من 1.200.000 طالب، أي ان عدد الطلبة تضاعف بحوالي 1000 مرة منذ سنة 1962 الى سنة 2012، في حين سجل الموسم الجامعي 2014-2015 زهاء 1330000 طالب [1]، اما بالنسبة لمرحلة ما بعد التدرج فنجد ان العقود الخمسة الماضية عرفت ارتفاعا في عدد التسجيلات، حيث انتقلت من 156 طالب الى 60.000 طالب، والجدول التالي يبين ذلك:

[1] منتدى بعنوان: °algerie360 على الموقع: https://www.algerie360.com/ ، بتاريخ: 2019/03/05 على الساعة: 11:20

جدول رقم (3-1) يبين تطور عدد الطلبة المسجلين للفترة 2014/1962.

عدد السنوات الطلبة المسجلين	1962 1963	1969 1970	1979 1980	1989 1990	1999 2000	2009 2010	2010 2011	2011 2012	2012 2013	2013 2014
مرحلة التدرج	2725	122 43	574 45	181 350	407 995	103 4313	1077 945	/	1175 000	1097 050
مرحلة ما بعد التدرج	156	317	3965	139 67	208 46	589 75	60 617	/	64 000	53 512
الإجمالي	2881[1]	125 60	614 10	195 317	428 841	1093 288	1138 562	1247 000	1413 000	1150 562

المصدر: – من اعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، 50سنة في خدمة التنمية، 1962-2011.

- احصائيات الفترة 2011-2012 من موقع الانترنت:http://www.djazairess.com/elmassa بتاريخ: 2019/03/09 على الساعة: 16:42

- احصائيات الفترة 2013/2012 من الموقع الانترنت:http://ar.algerie360.com/1-3 بتاريخ: 2019/03/10 على الساعة: 10:16

ما يمكن استنتاجه ان فترة السبعينيات تعتبر البداية الفعلية لتوسيع هذه المرحلة كميا، كما يعتبر العقد الأخير الأهم من حيث الإنجازات وتضاعف عدد الطلبة والأساتذة، حيث بذلة الجزائر مجهودات من اجل زيادة عدد المسجلين في الجامعات وقد نجحت في ذلك.

2- تطور عدد الطلبة الخريجين:

ان تزايد عدد الطلبة بشكل كبير، يتبعه بالضرورة زيادة في اعداد المتخرجين وفي مختلف التخصصات، حيث انتجت منظومة التعليم العالي حوالي 2.000.000 من حاملي الشهادات خلال خمسين سنة، وبناء على الجدول ادناه نجد، انه من حيث المردود الكمي، يظهر تحسنا وثابتا في النسبة بين عدد حاملي الشاهدات مقارنة بتعداد المسجلين، حيث انتقلت من 29/1 سنة 1963 الى 16/1 سنة 1970، لتصل الى 8/1 وهذا سنوات 1990، 1980 و2000، الى ان انخفضت الى نصف ذلك بين سنتي 2000 و2011 اين بلغت 4/1.

جدول رقم (3-2): تزايد عدد حاملي شهادات التدرج

السنوات	1962 1963	1969 1970	1979 1980	1989 1990	1999 2000	2009 2010	2010 2011
حاملي شهادات التدرج	93	759	6963	22917	52804	199767	246400
نسبة الأداء	29/1	16/1	8/1	8/1	8/1	5/1	¼

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر (50 سنة في خدمة التنمية)، 1962-2011. بتاريخ: 2019/03/22 على الساعة: 20:30

3- تطور معدلات التأطير: لم يتوقف ارتفاع عدد الأساتذة المكلفين بالتأطير على مدار السنوات الخمسين الماضية، فقد كان عددهم 298 سنة 1962، الى ان تضاعف هذا العدد بنسبة 2.3 مرة من سنة 2000 الى سنة 2001 (جدول 3-2)

جدول رقم (3-3): تزايد عدد الأساتذة الدائمين ونسب التأطير لمرحلة التدرج.

السنوات	1962 1963	1969 1970	1979 1980	1989 1990	1999 2000	2009 2010	2010 2011
عدد الأساتذة	298	842	7497	14536	17460	37688	40140
مجموع الطلبة المسجلين	2 725	12 243	57 445	181 350	407 995	1034 313	1077 945
نسب التأطير	9	15	8	12	23	27	27

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر (50 سنة في خدمة التنمية)، 1962-2011. بتاريخ: 2019/03/24.

وتشير معدلات التأطير، سنة 1970، الى معدل أستاذ واحد لكل 15 طالب، سنة 1980 معدل أستاذ واحد لكل 12 طالب، سنة 2011 معدل أستاذ واحد لكل 27 طالب، امل الموسم الجامعي 2013-2014 معدل أستاذ لكل 20 طالب [1]، ومن ثم تبقى مسالة التأطير من تحديات التعليم في الجزائر.

[1] Rapport de la conférence nationale des universités, "bilan de la rentrée universitaire 2013/2014", le 9 janvier 2014, p07.

المبحث الثاني: تمويل التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والتحديات

يعتبر التعليم من بين أهم القطاعات التي أضحت تعنى باهتمام بالغ لدى معظم دول العالم، وذلك للدور الذي يلعبه في مجال إنتاج المعرفة وكذا المساهمة في إمداد القطاع الاقتصادي والاجتماعي بالرأسمال الكفء والمساعد على تسيير مختلف المنظمات بما فيها المنظمات العمومية. وعلى غرار باقي مراحل التعليم، تطور التعليم العالي في الجزائر من الناحية المادية والبشرية ومن حيث الهياكل البيداغوجية وتضاعف عدد الطلبة والأساتذة، مما استوجب زيادة الانفاق عليه وذلك برفع مستويات تمويله.

المطلب الاول: واقع ومستوى كفاية تمويل التعليم العالي في الجزائر

ان من اهم المشكلات القائمة التي تواجهها النظم التعليمية المعاصرة في مختلف الدول هو ما يتعلق بتوفير المال اللازم للتعليم والتوسع فيه، ويصطدم طموح الدول عموما في تحقيق امالها التعليمية بهذه المشكلة مهما كان حظ الدولة من الغنى مما يضطرها الى التخلي عن بعض مشاريعها التعليمية او تأجيلها الى المستقبل، ويمكن تفسير ذلك في ضوء عاملين أساسيين:

أولا: إن المشروعات التعليمية بما تتطلبه من مبان ومعدات وأساتذة وغيرها ...، باهضه التكاليف وتحتاج الى أموال ضخمة.

ثانيا: إن أغلبية القيم الديمقراطية ومبادئ الرفاهية والعدالة الاجتماعية وما ترتب عليها من زيادة طموح الشعوب وكبر امالهم وتوقعاتهم في الحياة وما صاحب ذلك من التزامات الدولة بالتوسع في مجالات التنمية والخدمات على السواء، قد جعل ميدان التعليم العالي في سباق مستمر مع غيره من الميادين من اجل الحصول على التمويل اللازم.

تلبى هذه الاحتياجات وتوفر حسب أولويات وضمن حدود بالمستوى الكافي والمناسب لأعباء التعليم العالي حيث يعتبر مستوى التمويل ومدى تناسبه وكفايته العامل الرئيسي لهذه الأوضاع وتبايناتها، ومما يمتاز به نظام التعليم العالي في شتى الدول هو وتيرة النمو المتصاعدة، موازاة مع ظاهرة التضخم وارتفاع الأسعار التي تعكس ضرورة زيادة رواتب هيئة التدريس من سنة لأخرى لجعلها تتناسب مع ارتفاع مستوى المعيشة، إضافة الى عدم توفر المستوى المناسب من الدعم المالي لبحوث هيئة التدريس

بسبب ارتباطها بمحدودية مخصصات البحث العلمي، مما استدعى من الحكومات ضرورة إضافة مبالغ كبيرة من الأموال الى ميزانية التعليم العالي لمواجهة كافة اشكال الشح والنقص في التمويل .[1]

المطلب الثاني: تمويل قطاع التعليم العالي في الجزائر

تعتبر قضية تمويل التعليم العالي من أكثر القضايا جدلا في اقتصاديات التعليم بمقارنته مع المراحل الأخرى من التعليم، ويعتبر الإنفاق على التعليم استثمارات في الرأس المال البشري، نظرا لتناوله الموارد البشرية، لذا يعد هذا الاستثمار أفضل وأعظم أنواع الاستثمارات.

أولا: تمويل التعليم العالي في الجزائر.

تتنوع مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر ما بين الحكومي (العمومي) والخاص، إلا ان ما يطغى على نوعية تمويله هو التمويل الحكومي بما نسبته 98% أما القطاع الخاص فلا يشكل سوى 2%، حيث تتحمل الدولة جميع نفقات التعليم العالي الرأسمالية والجارية، ولقد درجت الحكومة المركزية على تخصيص مبالغ محددة سنويا من الميزانية العامة للتعليم العالي حيث ترتبط هذه المخصصات ارتباطا مباشرا بالدخل القومي للدولة وبأوضاعها الاقتصادية والسياسية وبالتالي:

نجد ان التعليم العالي في الجزائر يتميز بالتدخل الكبير للدولة وبشكل مركزي، ويعتمد هذا التمويل على عدة مصادر أهمها الضرائب وما تفرضه الحكومة على الطلاب من رسوم (التسجيل)، اما المصادر الثانوية أو الخاصة، فهي بنسب قليلة ومحدودة للغاية، وهي في مجملها مصادر خارجية تتمثل في المنح الدراسية التي تقدمها حكومات الدول المتقدمة لطلاب الدول النامية إضافة الى المعونات الأجنبية من بعض حكومات الدول المتقدمة أو المنضمات العالمية، وتتخذ هذه المساعدات الأجنبية اشكالا متعددة: مساعدات مالية كالمنح والهبات والقروض بسعر فائدة ضعيف، مساعدات مادية كالأبنية والمعدات، مساعدات بشرية كالاستفادة من خدمات المدرسين الأجانب، إضافة الى الاستشارات التقنية والحلقات الدراسية والمؤتمرات.. الخ، التي تقيمها المنظمات فيه[2].

[1] هاشم فوزي دباس العبادي ويوسف حجيم الطائي وافنان عبد العلي الاسدي، إدارة التعليم الجامعي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2009، ص ص 406-407.

[2] موسي نور الدين، إشكالية تمويل التعليم العالي بالجزائر في إطار برنامج الإصلاح 2000-2009، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012، ص ص 64-67.

ثانيا: مؤشرات تمويل التعليم العالي:

ان من بين اهم ما يستدل به على الجهد تبذله الدولة في مجال تمويل التعليم العالي هو نسبة الانفاق بين ميزانية التعليم العالي والميزانية العامة إضافة الى علاقة هاته الأخيرة والناتج الداخلي الخام (PIB).

1-مستويات تمويل ميزانية التعليم العالي في الجزائر:

يحظى قطاع التعليم العالي بمستويات تمويل معتبرة في الجزائر، ويظهر ذلك من خلال المكانة الهامة التي تتبوؤها ميزانية التعليم العالي من ميزانية الدولة، وتحتل في اغلب الأحيان الدرجة الخامسة من حيث توزيع الاعتمادات لكل دائرة وزارية نتيجة للتوسع الكبير الذي يشهده هذا القطاع مما أدى الى زيادة مخصصاته وتضاعفها ب 4.43% من سنة 2005 الى سنة 2014.

جدول رقم (3-4): تطور ميزانية التعليم العالي للفترة (2005-2013).

السنة	ميزانية التعليم العالي (د.ج)	ميزانية الدولة (د.ج)	حصة ميزانية التعليم العالي (%)
2005-2004	78.381.380.000	1.200.000.000.000	%6.53
2006-2005	85.319.925.000	1.283.446.977.000	%6.64
2007-2006	95.689.309.000	1.574.943.361.000	%6.07
2008-2007	118.306.406.000	2.017.969.196.000	%5.86
2009-2008	154.632.798.000	2.593.741.485.000	%5.96
2010-2009	173.483.802.000	2.837.999.823.000	%6.11
2011-2010	212.830.565.000	3.434.306.634.000	%6.19
2012-2011	4.608.250.475.000	277.173.918.000	%6.014
2013-2012	4.335.614.484.000	264.582.513.000	%6.10
2014-2013	4.714.452.366.000	270.742.002.000	%5.74

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجريدة الرسمية، ديسمبر للسنوات 2004-2013.

نلاحظ بان الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي من الميزانية العامة للدولة، عرفت تطورات متذبذبة، الا انها متقاربة المستويات، فبعد ان كانت في الموسم 2004-2005 تقدر ب 6.53% من الميزانية العامة، انخفضت الى 5.86% سنة 2007-2008 لتعاود الارتفاع الى

5.96%، 6.11%، 6.19%، 6.10%، لسنوات، 2009، 2010، 2011، 2012 على التوالي الى ان سجلت انخفاضا طفيفا يقدر ب 5.74% سنة 2013.

2- أسباب ودوافع التمويل:

تفوق الجزائر بعض الدول الغنية المنتجة للبترول في انفاقها وتمويلها للتعليم العالي وهذا حسب دراسة قام بها الأستاذ حامد عمار: (لقد بات من الواضح في ضوء الإحصاءات والبيانات المتوفرة في الوقت الحالي انخفاض الدعم لمؤسسات التعليم العالي، فبعد ان كانت 6.2% من الدخل القومي العام على المستوى العربي انحدرت الى 5.8% وهذا الانخفاض ان دل على شيء فإنها يدل على انخفاض نسبي للتمويلات الموجودة في بعض البلدان العربية لفائدة التعليم، من بينها بلدان منتجة للنفط كالكويت والعراق والسعودية مهما كلفها ذلك من تضحيات جسام كالجزائر والمغرب والسودان ...الخ) [1].

وتجد الزيادة الكبيرة في مستويات تمويل التعليم العالي مبررا لها من خلال:

- مجانية التعليم حيث تتحمل الدولة نفقات التعليم العالي بنسبة تفوق 98% والمتمثلة أساسا في أجور ورواتب الأساتذة، النقل والخدمات من إيواء في الاحياء الجامعية ومنح الطلبة؛
- ديمقراطية التعليم اذ مكنت الدولة الجزائرية كل افراد الشعب من الالتحاق بسلك التعليم دون تمييز،
- زيادة النمو السكاني وخاصة فئة الشباب، فحوالي 65% من السكان لا يفوق سنهم 35 سنة من بينهم 48% يتراوح سنهم بين 06-18 سنة وهذه الفئة تشكل مدخلات التعليم العالي في السنوات اللاحقة؛
- كون الشاهدات الجامعية في الجزائر لها مكانة اجتماعية واقتصادية فاصبح هناك تطلعات من طرف الأباء والأبناء نحو التعليم والحصول على شهادات عليا لاعتبارات تاريخية وحضارية .[2]

- مشاكله: يمكن حصر المشاكل التي تواجه عملية تمويل التعليم العالي في عنصرين اثنين هما:

[1] احمد زرزور، تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام ليسانس وماستر والدكتوراه في ضوء تحضير الطالبة الى عالم الشغل، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علم النفس التنظيمي وتنمية الموارد البشرية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة غير منشورة، 2006، ص55.

[2] كياري فطيمة الزهرة، تقييم نفقات التعليم العالي في المؤسسة الجامعية – دراسة حالة جامعة معسكر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة، جامعة تلمسان، غير منشورة، 2012، ص45.

الأزمة المالية: المتمثلة في كون الاعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع والتي تحدد بالنسبة الى عدد الطلبة بقيت ثابتة أو انخفضت حتى بالسعر الثابت، مع ثبات مصادر التمويل وعدم تنويعها في حين تزايد التكاليف الحقيقية باستمرار.

أزمة في التسيير: تتمثل في تدهور ظروف حياة الطلبة والمستخدمين والإداريين والمدرسين، إضافة الى الاتهامات الموجهة من طرف الاسرة الجامعية المتعلقة بميكانيزمات وإجراءات تسيير مؤسسات التعليم العالي[1] .

3- البدائل المقترحة لعملية تمويل التعليم العالي في الجزائر.

من خلال ما سبق، نلحظ جهود الدولة المبذولة في تأمين الموارد المالية اللازمة وبالمستويات الكافية لدعم تطور ورقي قطاع التعليم العالي من خلال رصدها له مخصصات معتبرة من الميزانية العامة للدولة، وبالنظر الى محدودية الموارد المالية وندرتها، فإنه يتبادر إلى اذهاننا طرح تساؤل مهم وهل يمكن الإبقاء على الطريقة التمويلية (العمومية) لقطاع التعليم العالي.

وهل يمكن لميزانية الدولة ان تفي بتدبير الأموال اللازمة لقطاع التعليم العالي في ظل تقلب أسعار المحروقات في السوق العالمية...الخ، خاصة وإن ابرز التحديات التي تواجه الجزائر في المرحلة القادمة هو وتيرة الارتفاع المستمر لنفقات التعليم العالي نتيجة النمو السكاني، ولتزايد الطلب على حق مجانية التعليم العالي لجميع المواطنين مستندين في ذلك على مبدا العدالة الاجتماعية ..الخ، جميعها أسباب تثقل كاهل ميزانية الدولة، وتبعث على ضرورة إعادة النظر في نسب تمويل هذا القطاع أو إيجاد بدائل أخرى تساهم في زيادة وتنويع مصادره من أجل إنجاح الاستغلال الأمثل لهذه الموارد المالية.

ولأجل ذلك نقترح بعضا من القطاعات التي يمكن لها أن تسهم في ذلك مثل:

قطاعات الأعمال: من خلال ما يلي:

- تشجيع مؤسسات حقل العمل والمؤسسات التمويلية ومؤسسات المجتمع الأخرى لإنشاء صناديق تمول دراسة الطلبة؛

- تشجيع مؤسسات حقل العمل للتعاون مع الجامعات لإنشاء مراكز بحثية نوعية متخصصة وتوفير مستلزماتها؛

[1] موسي نور الدين، إشكالية تمويل التعليم العالي بالجزائر في إطار برنامج الإصلاح 2000-2009، مرجع سبق ذكره، ص85.

– قيام مؤسسات العمل بالاستفادة من الخدمات العلمية والاستشارية التي تقدمها الجامعات (المكاتب الاستشارية)؛

– التعاون مع الجامعات في دعم مشاريع البحث العلمي وخاصة الدراسات العليا؛

– الاستفادة من إمكانات العلمية في الجامعات لحل مشكلات الإنتاج في مؤسسات حقل العمل؛

– دعم العاملين وتشجيع للالتحاق بالدراسات الأولية والعليا وتحمل كلف دراستهم [1].

دور المجتمع المحلي:

يمكن ان تساهم المؤسسات والمنظمات غير حكومية بتوفير احتياجات الجامعة، وهذه المؤسسات هي المجالس البلدية، مجالس الحكم المحلي، الجمعيات والنقابات المهنية، حيث يمكن اجمال مساهماتها بالآتي:

– تقديم الدعم المادي من خلال الهبات والتبرعات النقدية إضافة الى تقديم أراضي مجانية أو بسعر رمزي؛

– المساهمة مع الجامعات في إدارة مشروعاتها الريادية وتقويم نتاج عملها؛

– انشاء صناديق لدعم الجامعات عن طريق الهبات والقروض.

المطلب الثالث: دور الجامعات في التنمية الاقتصادية والسوق العمل

على ضوء الاتجاهات المعاصرة للتعليم الجامعي وظهور أنماط وطرق جديدة تستخدم في التعليم الجامعي، تتضح الحاجة إلى تغيير الدور المستقبلي للعنصر البشري ، وبالتالي إعادة النظر في برامج الإعداد والتدريب على ضوء الأدوار والتحديات المعاصرة ، ولكي تكون هذه البرامج فاعلة فإن ذلك يتطلب إحداث تطوير لها سواء في أهدافها وآلياتها وأساليبها، لكي يتم من خلال هذا التطوير تخطى أوجه القصور الحالية، ورغبة في مواكبة الاتجاهات المعاصرة في إعداد الطالب وتنميته مهنيًا جاء هذا البحث للتعرف أهمية ودور الجامع, في التنمية البشرية ومدى تلبيتها لمتطلبات سوق العمل واحتياجات التنمية عامة وفي تفعيل الطاقات الجامعية خاصة ، واقتراح منطلقات ومكونات لخطة إستراتيجية لتطوير التعليم الجامعي والهادفة إلى الرفع في جودة التعليم الجامعي وربطه بمتطلبات قطاع الأعمال واحتياجات التنمية الشاملة.

[1] محمد عبد الوهاب العزاوي، جمال داود سلمان الدليمي، جودة التعليم في الجامعات العربية الخاصة، بحوث وأوراق عمل ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية (الاستراتيجيات – السياسات – الاليات)، المنامة، مملكة البحرين، أكتوبر 2011، ص270.

أولا: دور الجامعات في التنمية الاقتصادية.

-لا يمكن الحديث عن التنمية دون الحديث عن التنمية البشرية، لأن الموارد البشرية التي يقع على عاتقهم التخطيط الاجتماعي والاقتصادي وبما من شأنه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يعني أن التنمية الاقتصادية لا تتحقق دون التنمية البشرية، ولا يمكن للتنمية البشرية أيضاً أن تتحقق إلا بالتعليم، ومن هنا فان التعليم والتعليم العالي هو المعني بالتنمية الاقتصادية والمساهمة في خدمة المجتمع.[1]

-التعليم ركيزة من الركائز التنمية البشرية التي تعتبر الإنسان غاية فهو مصدرها وفاعلها وصانعها والمستفيد من نتائجها وأنها تسعى إلى تحقيق كرامة الإنسان.[2]

ثانيا: دور الجامعات في رفد سوق العمل بالكوادر البشرية.

لا شك أن الجامعات تلعب دوراً مميزاً وكبيراً ومهماً في إعداد الكوادر البشرية، مثل المهندسين والإداريين والفنيين اللازمين لعملية التنمية بشكل عام والتصنيع بشكل خاص كما يتأثر سوق العمل بصورة مباشرة بمخرجات العملية التعليمية، بل أن الخصائص النوعية لعرض سوق العمل تتبدل مع زيادة مخرجات التعليم بمراحله المختلفة وانتقال هذه المخرجات إلى سوق العمل

وفيما يلي أهم الأدوار التي تلعبها الجامعات في رفد التنمية الاقتصادية وسوق العمل:

-إعداد الكوادر والكفاءات العلمية والإدارية المختلفة: تلعب الجامعات دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية من خلال إعدادها للكوادر والكفاءات البشرية العلمية والإدارية المدربة وضخها لسوق العمل، ومن هذا المنطلق فإن الجامعات تقوم بتخريج العناصر البشرية إذا الكفاءات العلمية والمهنية والأكاديمية والقادرة على حل المشكلات المصاحبة لعملية انتاج السلع والخدمات وتقديم الحلول المناسبة له[3]؛

- إعداد الأبحاث والدراسات العلمية اللازمة لتطوير وتعزيز العملية الاقتصادية من خلال إيجاد الحلول والمقترحات المتعلقة بالمشكلات التي تعيق عملية التنمية الاقتصادي؛

---

[1] أنور معزب، أهمية التعليم العالي في التنمية الاقتصادية، مقالة من المنتدى اليمني للتعليم العال ي2012، على الموقع: https://hournews.net/news بتاريخ: 2019/04/02 بتوقيت: 18:30.

[2] أحمد عبد الرحمن، أهمية التعليم في التنمية البشرية والتطور الاقتصادي والاجتماعي، دار الجامعية الاسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 2001، ص 92.

[3] فوزي سعيد، دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية، مجلة جامعة الازهر فلسطين، مجلد12، عدد1، 2010.

– يوفر التعليم العالي بالجامعات الكوادر البشرية المؤهلة بدرجة كبيرة وعالية لإشغال الوظائف التي تتطلب مهارات كبيرة ذات نوعية عالية بالإضافة إلى خلق رأس المال البشري؛

– تلعب الجامعات دوراً مهماً في تلبية حاجات سوق العمل من الكفاءات العلمية المختلفة القادرة على الإنتاج وخدمة المجتمع، وأن التعليم التقني والمهني يشكل حلقة وصل هامة بين قطاعين التعليم وسوق العمل.

ثالثا: التحديات التي تواجه الجامعات

تواجه الجامعات بوصفها مؤسسة تعليمية وطنية العديد من التحديات الخارجية والداخلية يفرضها الواقع الدولي والتحولات الدولية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية وتغير متطلبات سوق العمل؛

ومن أهم هذه التحديات ما يلي:

–معظم أعضاء هيئة التدريس في أغلب الجامعات المحلية والعربية لا يزال يعانون من تدني رواتبهم وضعف الحوافز المادية والمعنوية لهم، مما أدى إلى ضعف الدراسات والأبحاث عند أعضاء الهيئة التدريسية؛

–هناك توجه كبير لطلبة الدراسات للجامعات، هذه الأعداد الكبيرة لا تتلائم مع الإمكانيات المادية والبشرية للجامعة (الطاقة الاستيعابية للجامعة) [1]؛

–الجامعات لا تزال بعيدة عن التطورات والاحتياجات مع سوق العمل بسبب الأعداد الهائلة من الخريجين غير المتلائمين مع سوق العمل؛

–ضمان الجودة الشاملة في مجال التعليم العالي تلعب دوراً مهماً في جانب العرض في سوق العمل، فالجودة الشاملة في مجال التعليم العالي لا تزال في المستوى غير المقبول في غالبية الجامعات؛

–لا تزال العديد من الجامعات لا تربط مخرجات الجامعة بحاجة السوق والمجتمع مما خلق أجيالا من الخريجين لا تتناسب مؤهلات معظمهم مع احتياجات سوق العمل المتطور والمتقلب، مما جعل العديد من هؤلاء الخرجين يعملون في مهن لا تمت لاختصاصاتهم؛

[1] بولرباح عسالي، الدور الحضاري للجامعات ومواكبة متطلبات التنمية المحلية، بحث مقدم في الملتقى الأول حول تقويم دور الجامعات الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، 2010، ص22.

-العديد من الجامعات لا تزال أسيرة لتدريس بعض الاختصاصات التقليدية المتوفرة بشكل كبير، مما أدى إلى إغراق سوق العمل بقوى عاملة عاطلة عن العمل، في الوقت الذي يبقى فيه المجتمع بحاجة كبيرة لخريجين اختصاصات مثل الطب، الهندسة، اللغات العالمية، تكنولوجيا المعلومات؛

-لا تزال العديد من الجامعات بحاجة للابتعاد عن الوصاية والتلقين الإداري الملزم تتمتع بحرية تنظيمية وإدارة نفسها وفق الأسس والإجراءات التي تمكنها من أداء دورها كأداء للتطوير والتغيير من أجل إحداث التنمية المنشودة للمجتمع؛

-قلة الحوافز المادية والمعنوية لأعضاء هيئة التدريس عند مساهمتهم في أنشطة تنمية وتطوير المجتمع؛

-العديد من مؤسسات الإنتاجية والخدمية وخاصة في مجال القطاع الصناعي تستعين في الخبرات الأجنبية بدل من الخبرات الوطنية؛

-ضعف العمل التطوعي وضعف العلاقة بين الهيئة التدريسية في الجامعة بالمؤسسات المحلية مثل المؤسسات الصناعية والإنتاجية والخدمية[1]؛

-ضمان استغلال الجامعات وتطوير الحاكمية والأداء المؤسسي لها.

[1] -محمد الربيعي، دور التعليم العالي ومسؤولية الجامعات العراقية في رفد سوق المعرفة، دار الفجر للنشر والتوزيع، العراق، الطبعة الاولى، 2011، ص103.

المبحث الثالث: المخرجات التنموية لقطاع التعليم العالي

لقد أدركت الدول أن قوة بقاءها لا تتم من خلال تنمية رأسمالها البشري، وذلك من خلال قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وما يقدماه من مخرجات تنموية.

المطلب الأول: مؤشرات تطور التعليم العالي

يمكن إظهار التطور الكمي لمخرجات قطاع التعليم العالي من خلال تبيان تطور الخرجين وتطور حصيلة الإنتاج الكمي.

أولا: تطور خريجي التعليم العالي في الجزائر:

إن ارتفاع عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي سواء على مستوى التدرج أو على مستوى ما بعد التدرج، سيقابله دون شك ارتفاع في عدد الطلبة المتخرجين، حاملي الشاهدات من مؤسسات التعليم العالي، فاعتمادنا على الإحصائيات الواردة في الجدول أدناه، يمكننا تحليل ما هو محقق من عدد الطلبة المتخرجين خلال الفترة (2015-2003).

الجدول رقم (3-5): تطور عدد الطلبة المسجلين والمتخرجين من مؤسسات التعليم العالي في الجزائر للفترة (2015-2003)

السنة الجامعية	المسجلين في التدرج	المسجلين في ما بعد التدرج	المتخرجين	السنة الجامعية	المسجلين في التدرج	المسجلين في ما بعد التدرج	المتخرجين
2004-2003	622980	30221	91828	**2010-2009**	1034313	58975	199767
2005-2004	721833	33630	107515	**2011-2010**	1077945	60617	246743
2006-2005	743054	37787	112932	**2012-2011**	1090592	64212	233879
2007-2006	820664	43458	121905	**2013-2012**	1124434	67671	288602
2008-2007	952067	48764	146889	**2014-2013**	1119515	70734	271430
2009-2008	1048899	54924	150014	**2015-2014**	1165040	76510	-

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

MESRS.DZ, Annuaire statistique N41, Année universitaire 2011-2011, p9-16.

شهد عدد المتخرجين ارتفاعا ملحوظا على مر السنوات ليتجاوز الضعف في السنة الجامعية (2013-2014) على ما كان عليه في السنة الجامعية (2003-2004)، بمعدل تغير سنوي بلغ في المتوسط 11.44% من خلال الفترة (2003-2014)، كما تضاعفت نسبة الخريجين لإجمال الطلبة المسجلين في التدرج من 14.74% السنة الجامعية (2003-2004) إلى 24.24% في السنة الجامعية (2013-2014). لكن على الرغم من هذا الارتفاع المشهود، فقد ظل دون المستوى المطلوب للوفاء بمتطلبات التحول الاقتصادي الحادث فيها إلى اقتصاديات المعرفة، إذ ظلت معدلات الالتحاق بالتعليم العالي من السكان، والتي بلغت 36.92% سنة 2015[1] هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، إذا ما نظرنا إلى هيكل خريجي التعليم العالي، سنجد أن توزيع الطلبة الخريجين على التخصصات لم يتغير، إذ بقيت معدلات التخرج في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية هي الأعلى، أذ تفوق في المتوسط 50 %من إجمال عدد الخريجين.

الشكل رقم (3-2): تطور خريجي التعليم العالي حسب التخصصات

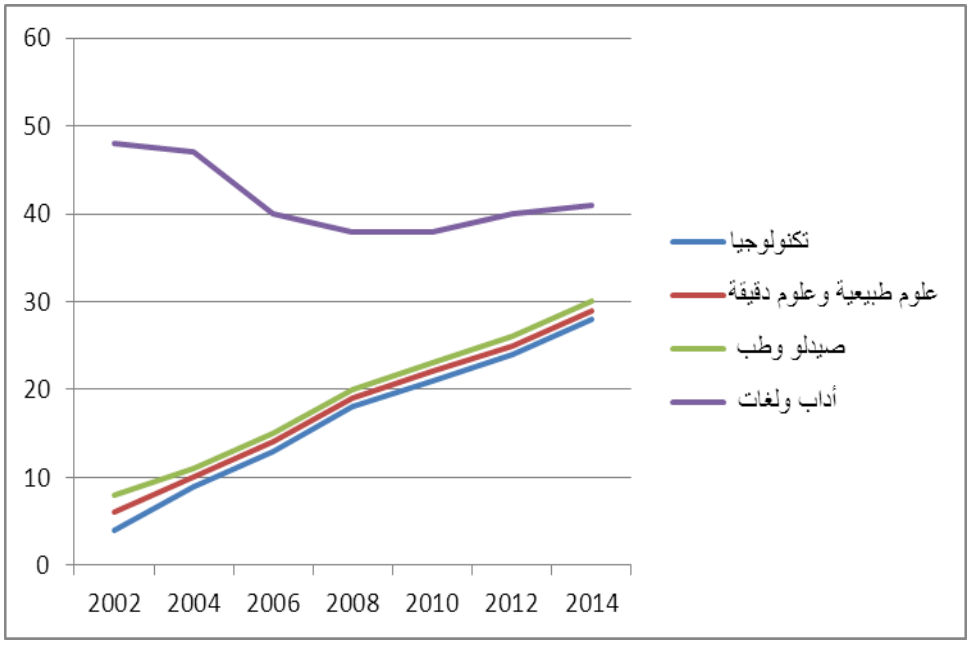

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

MESRS.dz, Annuaire statistique N44, Année universitaire 2014-2015, p10.

[1] مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية الاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، الجزائر بالأرقام، آخر بيانات مؤشر فئة: التعليم والعلوم والتكنلوجيا، على الموقع: http://www.ons.dz بتاريخ: 2019/04/25بالتوقيت: 19:20.

برغم من الأهمية التي تحظى بها العلوم لغات والأدب، إلا أنه لا يمكن أن تبرر النقص الكبير في خريجي العلوم التقنية، وما هو ما يدعو إلى التساؤل حول مدى مواءمة أعداد الخرجين لاحتياجات تسيير عجلة بناء مجتمع المعرفة مع احتياجات المجتمع، لمشاركتهم في توظيف معارفهم، وكفاياتهم في أسواق العمل، والانتاج المعرفي. ذلك أن الطموح ردم الهوية العلمية مع العالم المتقدم صناعيا، ونقل المعرفة وإنتاجها وتحريك المجتمع نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، يتطلب مختصين في العلوم وتكنولوجيا ومجلات الهندسة والطب، مثلما يتطلب مختصين في ميادين لغات والأدب وغيرها، وهذا ما لا توفره منظمات التعليم العالي الجزائري.

ثانيا: تطور حصيلة الإنتاج العلمي:

في العادة يتم قياس الإنتاج العلمي بواسطة مؤشرات تعتمد على عدد المنشورات في المجلات العلمية الدولية والكتب، وعدد الاستشهاديات التي تحصل عليها المقالات العلمية، بالإضافة إلى عدد براءات الاختراع.

1- المنشورات العلمية والكتب:

يعد الكتاب الجامعي من أهم وسائل الدعم البيداغوجي، وفي هذا الصدد قامت الجزائر في سنة 1973 بتأسيس ديوان المطبوعات الجامعية ليدعم التعليم العالي في الجزائر، وقد نشر منذ إنشائه أزيد من 5200 عنوان في جميع التخصصات تقريبا، حيث نسبة المنشورات في العلوم الاجتماعية والانسانية بلغت نحو55%، والعلوم الدقيقة والتكنلوجيا 32%، وفي العلوم الطبيعية والحياة مثلت نسبة 13%[1]. أما من ناحية النشر العلمي الذي يعد مؤشر لعملية البحث العلمي، فرغم قلة المجلات والدوريات المتخصصة في الجزائر طوال السنوات الماضية، إلا أنها بدئت في الظهور تدريجيا، إذ تشير الإحصائيات إلا أنه تم نشر 1165 مقال وبحثا علميا خلال الفترة الممتدة من 1991 إلى 1997، بمعدل نشر 166 مقال في السنة، محتلة بذلك الجزائر المرتبة السابعة في قارة إفريقيا[2]، حيث تستحوذ فقط 2.5% من الإنتاج العلمي في القارة الإفريقية كاملة، لتشهد الجزائر فيما بعد على إثر تنفيذ البرنامج الخماسي

[1] موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر 50 سنة في خدمة التنمية 1962-2012، ص63. على الموقع: psyeduc.wordpress.com بتاريخ: 2019/04/1 بتوقيت: 13:00

[2] بن ونيسة ليلى وبن عيو الجيلالي، واقع جودة التعليم العالي في الجزائر من منظور التصنيفات الدولية، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ال عدد1، 2015، ص114.

(1998-2002) والبرنامج الخماسي الثاني (2008-2012) تطورا ملحوظا في هذا المجال، كما يبينه الجدول أدناه.

الجدول رقم (3-6): تطور عدد المنشورات العلمية في الجزائر للفترة (2005-2014)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	النشر لكل مليون ساكن	
											2008	2014
عدد المنشورات	795	977	1190	1339	1597	1658	1758	1842	2081	2302	37	58

Source: UNESCO science rapport: towards 2030, Paris, 2016, p778.

إن ارتفاع عدد المنشورات يدل على المجهودات ومحاولات التحسين المبذولة في رفع عدد الباحثين من ناحية، إلى دور نظام الترقية الجامعي من ناحية أخرى، إذ يؤثر نظام المستخدمين قبل مؤسسات التعليم العالي بشكل عميق من إنتاج أعضاء الهيئة التدريسية وهي أحسن الحالات، تقوم أنظمة التعيين والترقية بذكر ضرورة تقديم عدد معين من المنشورات، وفي العديد من الحالات لا يكون النظام واضحا، ولا يتم الإعلان عن قاعدة معينة وهذا ما يفسر بدوره ارتفاع عدد الأبحاث التي ينشرها الأستاذ الواحد سنويا، حيث ارتفعت من 0.04% في الفترة (2000-2003) إلى 0.12% في الفترة (2008-2011)، ومع ذلك تبقى زيادة ضئيلة جدا مقارنة بعدد المنشورات لكل باحث في فرنسا، والمقدرة ب 0.28% وفي إسبانيا التي تصل الى 0.24%.

إن إجراء عملية مقارنة للنشر العلمي في الجزائر مع دول الجوار تونس والمغرب، والتي تشترك معها في نفس الظروف الثقافية الاجتماعية، وبغية تحديد الوضعية الحقيقية للجزائر في مجال النشر العلمي، يتبين أن الجزائر تفوقت على المغرب في هذا المجال بعد 2006، وهي السنة التي توازي بداية اهتمام الدولة بالبحث العلمي وبداية التنفيذ الفعلي للبرنامج الخماسي للبحث العلمي (1998-2002)، إذ بلغ معدل النشر في الجزائر 135 مقالا في السنة خلال الفترة (2000-2014) مقابل 38 مقال في المغرب خلال نفس الفترة، في حين فاق هذا المعدل 180 مقالا في تونس. أما عند مقارنة دول المغرب إجمالا نجد الهوة تتضح بينها وبين مصر، إذ يعادل إنتاج مصر طوال الفترة (2000-2014) إنتاج دول المغرب العربي مجتمعة، محققة بذلك معدل نشر سنوي فاق 437 مقالا في نفس الفترة.

الشكل رقم (3-3): تطور النشر العلمي في الجزائر والدول المجاورة مقارنة خلال الفترة (2000-2014)

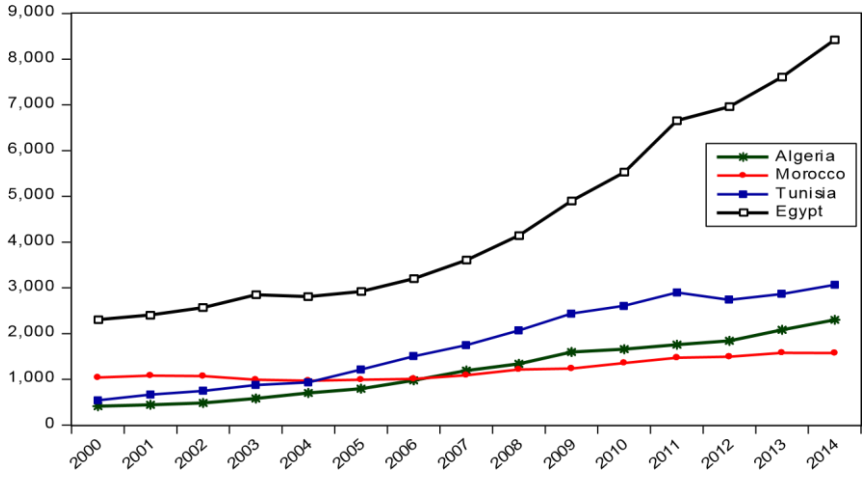

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- UNESCO Science rapport: Towards 2030, op.cit, p778.
- UNESCO Science rapport: the status of science around the world, UNESCO publishing, Paris, 2010, p512.

على اعتبار أن النشر العلمي المشترك أحد أبرز ملامح تدويل مؤسسات التعليم العالي، فقد أصبحت أغلب الدراسات العلمية رفيعة المستوى، ولاسيما في مجال العلوم البحتة، تنشر من باحثين ينتمون إلى أكثر من دولة، وقد بلغ التعاون الدولي للنشر في الجزائر للفترة (2008-2014) 7432 ورقة بحثية بنسبة 59.1% من إجمالي النشر. وخلال نفس الفترة احتل فيها التعاون الدولي مع فرنسا الصدارة ب 4883 ورقة بحثية، فيما سجلت كل من تونس والمغرب نسبة تعاون بلغت 52.5% و62.8% على التوالي لنفس الفترة.

إن التطور الذي شهده عدد المنشورات لوحده لا يعتبر كافيا للحكم على الوضعية، فبمقارنة عدد المنشورات لكل مليون ساكن يتضح تفوق تونس على الدول السابقة، إذ بلغ عدد الأوراق المشورة فيها لكل مليون نسمة 2014 نحو276 ورقة، في حين سجلت مصر 109 ورقة، أما الجزائر والمغرب فقد سجلتا 84.4% و65.4% على التوالي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، وبالنظر إلى مؤشر (index -H) الذي تم تصميمه من طرف هيرش، والذي يتضمن تقييم للكم (عدد البحوث) والجودة (استخدام هذه البحوث في بحوث أخرى citation)، ويعتمد حساب هذا العامل على عدد

البحوث المنشورة للباحث وعدد المرات التي استخدم فيها كل بحث في بحوث أخرى[1]، نجد أن الجزائر لم تظفر إلا بقيمة 125 خلال الفترة (2008-2016)، متخلفة بذلك على الكثير من البلدان العربية، ناهيك عن البلدان المتطورة.

الجدول رقم (3-7): إستشهادات الإنتاج العلمي في الجزائر وبعض الدول العربية في الفترة (2008-2016)

البلد	الوثائق	إستشهادات الوثائق	الإستشهادات	الإستشهادات الذاتية	استشهاد لكل وثيقة	دليل هيرش
الجزائر	49697	48608	294124	61266	5.92	125
مصر	157835	152954	1331681	262291	8.44	213
المغرب	47329	44578	358395	66849	5.57	144
تونس	67698	64445	459550	100266	6.79	151

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع: http://www.scimagojr.com/countryrank.php، تم الاطلاع عليه: 01-04-2019 بتوقيت: 14:05

إما إذا أردنا التغيير في الاختصاصات العلمية الدقيقة، وعلاقاتها بالاستشهادات المرجعية في مادة الإنتاج العلمي بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، فيبدو واضحا أن الفنون والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، وعلوم الحاسوب والبرمجيات قد تميزت بانخفاض كبير على صعيد هيرش، مما انعكس على محصلة قيمة الدليل لعموم الإنتاج العلمي بالجزائر، ويمكن رد ذلك إلى معضلة لغة البحث، إذ يبدو واضحا أن التقويم الوثائقي للإنجاز العلمي منحاز للغة الإنجليزية، ويؤدي في لآن ذاته إلى التحيز اللغوي والإقليمي، وقد لوحظ أنه منذ نشر التصنيف الأول لجامعة شنغهاي، إنه كان لمصلحة جامعة الدول الناطقة بالإنجليزية، لأن البحوث بغير هذه اللغة أقل نشرا، وأقل استشهادا بها، نظرا لأن المجلات المنشورة باللغات الأخرى غير الإنجليزية لا تكون غالبا مدرجة في قاعدة البيانات، وهذا ما جعل

[1] فؤاد قاسم محمد وآخرون، رصانة المجلات والنشر العلمي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العدد: 56، جمهورية العراق، 2015، ص14.

اللغة الإنجليزية تتحول إلى لغة النشر العلمي، وما صاحب ذلك من شعور متزايد، بأن الدراسات المنشورة لغير اللغة الإنجليزية تكون أقل قيمة أو أنها تعد بحوث من الدرجة الثانية[1].

2- براءات الاختراع:

تطورت عدد براءات الاختراع المسجلة تدريجيا من 134 براءة اختراع سنة 2012 إلى 200 براءة اختراع سنة 2015، في كل مؤسسات التعليم العالي، ومراكز ووحدات البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وقد سجلت مؤسسات التعليم العالي أكبر عدد من براءات الاختراع، والتي بلغت 91 أي بنسبة 45.5% من مجموع البراءات المسجلة في ذات السنة، وقد احتلت جامعة البليدة المرتبة الأولى ب 16 براءة اختراع، تلتها جامعة وهران ب 10 براءات، فيما غابن العديد من الجامعات الأخرى[2].

الجدول رقم (3-8): عدد براءات الاختراع المسجلة في الجزائر خلال الفترة (2012-2015)

الرقم	مخابر ووحدات البحث	2012	2013	2015
01	مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي	66	69	91
02	مراكز ووحدات البحث العلمي التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي	52	81	83
03	مراكز ووحدات البحث العلمي غير التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي	16	18	26
	مجموع براءات الاختراع	134	168	200

Source: DGRSDT, éléments sur la propriété intellectuelle en Algérie et recueil de brevet d'invention 2015et 2016, MESRS, Alger, 2016, p6.

DGRSDT, Bilan et perspectives, op.cit, p26.

DGRSDT, recueil de brevet d'invention, MESRS, Avril 2014, p10.

[1] سعيد الصديقي، الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي: الطريق نحو التميز، مجلة رؤى استراتيجية، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات، العدد 6، مجلد 2، أفريل 2014، ص31.

[2] DGRSDT, éléments sur la propriété intellectuelle en Algérie et recueil de brevet d'invention, 2015. Vu sur le site www.dgsdt.dz le: 06/04/2019 a: 21:30

قد كانت أغلب براءات الاختراع في ميادين الفيزياء، الميكانيك، الإلكترونيك، الطاقات المتجددة، الزراعة، الصناعة الصيدلية، صناعة المعادن وتكنولوجيا الاعلام والتكنولوجيا عامة[1]، من خلال النتائج الكمية التي حققتها مؤسسات التعليم العالي في هذا الجانب، يمكن القول إنها فاعل أساسي في منظومة البحث العلمي، ولا بد من الاستثمار فيها. ولكن بالعودة إلى المؤشرات العالمية، نجد أن الجزائر تصنف في المرتبة 124 عالميا من بين 141 دولة من حيث براءات الاختراع، حيث أكد المدير العام لوكالة البحث العلمي والتنمية التكنلوجية أنه في سنة 2012 تم تسليم 700 براءة اختراع، منها 70فقط لباحثين ومتعاملين جزائريين فأغلبها لمتعاملين اقتصاديين أجانب ناشطين في الجزائر، وغن نسبة البراءات التي تم استغلالها بصفة فعلية في الجزائر لا تتجاوز 0.1% من مجموع نحو100 براءة اختراع مسلمة سنويا[2].

المطلب الثاني: مساهمة مخرجات التعليم العالي في سوق العمل

إن مدى معرفة مساهمة وفعالية مخرجات التعليم العالي في تحقيق التنمية تحيل بنا إلى تسليط الضوء على مؤشرات المقارنة بين متطلبات سوق العمل، وطلب التشغيل من قبل طالبي العمل في الجزائر، تدل على مدى التباين والتعارض ما بين جانبي سوق العمل والتعليم، جسدتها مؤشرات ارتفاع معدلات البطالة بين خريجي التعليم العالي، مؤشر عدم توافق المهارات فترة الانتظار قبل الحصول على وظيفة مناسبة وهجرة الكفاءات، وتشير إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، إلى أنه بالرغم من سياسات وآليات التشغيل التي اُعتمدت من أجل الحد من ظاهرة البطالة، وذلك من خلال وضع هياكل قوية ومتخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة إليها، أين تم إنشاء وزارة خاصة بالعمل والتشغيل والتضامن الوطني، والتي وضعت مجموعة من الوكالات المتخصصة القديمة والجديدة تحت وصايتها المباشرة والتي تمثلت في: الوكالة الوطنية للتشغيل، وكالة التنمية الاجتماعية، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب[3]، إلا أن ظاهرة بطالة *المتعلمين* أو ما يعرف ببطالة

[1] بن لوكيل رمضان وبشاري سلمى، الأهمية الاستراتيجية للصناعات التحويلية في تنمية القطاع الصناعي دراسة مقارنة الجزائر–تونس، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 31، 2015، ص113.

[2] فلاح كريمة ومداح عرابي الحاج، البحث العلمي في الجامعات الجزائرية: الواقع ومقترحات التطوير، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 15، 2016، ص223.

[3] مقدم وهيبة، الحاجة إلى تطوير المناهج الجامعية بما يتناسب مع متطلبات سوق الشغل في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 20-21 ماي 2010، ص223.

حملة الشهادات قد شهدت مستويات عالي، حيث ارتفعت من 9.48% سنة 2003 إلى 46.1 % سنة2015 ، وهذا عكس ما تذهب إليه النظريات الاقتصادية.

الجدول رقم (3–9) تطور معدلات البطالة ومعدلات التشغيل حسب مستويات التعليم في الجزائر للفترة (2003–2015)

السنوات	معدلات البطالة % حسب المستوى التعليمي					معدلات التشغيل % حسب المستوى التعليمي				
	بدون مستوى	ابتدائي	متوسط	ثانوي	عالي	بدون مستوى	ابتدائي	متوسط	ثانوي	عالي
2003	05.10	19.88	42.44	23.10	09.48	13.87	23.92	29.24	22.77	10.20
2004	05.02	19.02	41.51	23.03	11.42	15.39	24.53	29.20	20.66	10.22
2005	02.28	17.33	43.09	25.21	12.09	12.54	24.19	31.02	21.56	10.69
2006	03.30	19.10	42.06	35.54		13.96	24.61	30.52	20.70	10.21
2007	03.42	17.45	40.22	38.91		12.38	22.71	31.10	21.37	12.44
2010	01.90	07.60	10.70	08.90	20.30	21.30	42.70	44.40	40.40	39.60
2011	02.50	06.30	12.60	08.60	15.20	18.70	40.60	41.50	38.00	43.90
2012	03.00	08.30	13.30	09.70	14.60	17.80	40.50	44.50	37.80	46.70
2013	02.70	06.70	11.10	9.70	14.00	18.60	41.70	.6480	38.10	49.10
2014	02.70	07.00	12.00	9.70	15.40	15.90	38.00	44.30	36.10	46.00
2015	03.60	07.70	13.40	10.10	14.10	15.50	38.90	44.70	37.40	46.10

المصدر: اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-ONS, Annuaire statistique de l'Algérie, résultats 2003-2005, N°23, édition2007, pp78-80.

-ONS, Annuaire statistique de l'Algérie, résultats 2004-2006, N°24, édition2008, pp78-80.

-ONS, Annuaire statistique de l'Algérie, résultats 2005-2007, N°25, édition2009, pp78-80.

-ONS, Activité, Emploi et Chômage Au 4eme trimestre, N°592-N°726, édition 2011-2015 ,PP 6-7.

يزيد الأمر سوء عند مقارنة نسب البطالين والعاملين حسب المستوى التعليمي، ففي سنة 2005 أشارت الإحصائيات إلى أن المستوى التعليمي للبطالين أحسن منه بالنسبة للعاملين، وهذا يدل على عدم مواءمة خريجي التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل، في هذا السياق يشير مؤشر صدر عن منظمة العمل

الدولية، يقيس درجة التباعد بين المستويات التعليمية للعاملين بالمقارنة مع المستويات التعليمية للعاطلين عن عمل، بأن أكثر درجات عدم المواءمة بين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل متركزة على مستوى التعليم العالي والثانوي، وتفوق درجة عدم المواءمة بين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل على مستوى التعليم العالي بقية المستويات في كل من الجزائر، مصر وتونس. بينما تبلغ درجة عدم المواءمة أقصاها بالنسبة للتعليم الثانوي في المغرب.

الجدول رقم (3-10): مؤشر عدم التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل لمراحل التعليم المختلفة لعينة من الدول

الدولة	المرحلة الابتدائية	المرحلة الثانوية	المرحلة الجامعية
الجزائر	**03.10**	**03.30**	**08.80**
مصر	**03.30**	**14.50**	**14.70**
المغرب	**06.50**	**13.70**	**10.30**
تونس	**13.10**	**05.70**	**14.00**

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبوظبي، 2015، ص 268.

إن الوجه الآخر لعدم مواءمة خريجي التعليم العالي لسوق العمل يمكن توضيحه أكثر من خلال مؤشر فترة التعطل لحاملي الشهادات في الجزائر، إذ تشير الإحصائيات أن أكثر من 60 % من العاطلين عن العمل تتجاوز فترة انتظارهم السنة، وأن أكثر من ثلث طالبي العمل تتخطى فترة انتظارهم السنتين (24 شهر).

الجدول رقم (3-11): فترة التعطل لحاملي الشهادات في الجزائر(%) للفترة (2010-2015)

السنوات	أقل من 11شهر	من 12 إلى 23 شهر	أكثر من 24 شهر	غير معترف
2010	6،35	3،19	1،45	-
2011	3،43	8،17	3،38	7، 0
2012	1،44	0،21	3،34	6، 0
2013	5،50	4،17	1،31	0، 1
2014	8،36	4،21	9،39	0، 2
2015	2،32	7،23	0، 43	2، 1

المصدر: وفاء تنقوت واحمد سلامي، مخرجات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وانعكاساتها التنموية في الجزائر بين الفعالية والركود، 2017، ص176.

تُعتبر فترة بطالة المتعلمين طويلة الأمد، أي البطالة التي تفوق 12 شهرا ولو بشكل جزئي، وحقيقة فهي تعكس بقدر ما ولو جزئيا عجز النظام التعليمي الحالي عن توفير المهارات المطلوبة للمتخرجين[1]، بهدف زيادة قابليتهم للتوظيف، وتعكس كذلك نفور المتعلمين وعدم اقبالهم على وظائف القطاع الخاص، أين يفضل الخريجون الانتظار للحصول على فرص عمل في القطاع العام، حتى وإن استلزم الأمر بقاءهم عاطلين، أو العمل في القطاع غير المنظم مقابل أجر زهيد، كما تعكس قصور الاقتصاديات عن توفير فرص عمل كافية، ويعد بطيء تغيرها دلالة على أن البطالة أصبحت هيكلية أكثر منها مؤقتة، وهذا ما يحيلنا إلى إرجاع أسباب عدم المواءمة بين المنظومة التعليمية وسوق العمل إلى تظافر الخلل على المستويات الثلاث التالية: لمنظومة التعليمية (جانب العرض)، سوق العمل (جانب الطلب) وكذا آليات تنظيم سوق العمل .ويمكن تبيانها فيما يلي[2]:

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، ص268، على الموقع: www.amf.org بتاريخ: 2019/04/10 بتوقيت: 16:30

[2] مقدم وهيبة، الحاجة إلى تطوير المناهج الجامعية بما يتناسب مع متطلبات سوق الشغل في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص 272-274.

1-الخلل في منظومة التعليم العالي: وذلك نتيجة ما يلي:

- عدم الاهتمام بالتخطيط للموارد البشرية؛
- ضعف دور مكاتب التوجيه التابعة لوزارة التعليم العالي في توجيه وإرشاد الطلبة، وتوفير المعلومات حول التخصصات التي يحتاجها سوق العمل؛
- غياب آليات تساهم من خلالها الجامعات في مساعدة الطلبة بعد تخرجهم على إيجاد فرص عمل ملائمة، على غرار ما يحدث في بعض الدول المتقدمة والنامية من خلال تكوين الشراكات والتفاعل بين الجامعات من ناحية، ورجال الأعمال ومراكز البحوث؛
- غياب ثقافة الفكر المقاولاتي لدى الطالب الجامعي؛

هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تدني مؤشر جودة التعليم العالي في الجزائر، وهوما أكده تقرير التنافسية العالمي 2016-2017، إذ احتلت الجزائر المركز 96 من أصل 144 دولة شملها التقرير، بمعدل جودة 3.9%، وبالنسبة لجودة التعليم عامة فاحتلت المركز 85 بمعدل 3.4 %وفي مؤشر جودة تعليم الرياضيات والعلوم فقد صنفت في المركز 99 بمعدل 3.5%، وفي قائمة طرق إدارة المؤسسات التعليمية ومدى جودتها، احتلت الجزائر المركز 127 بمعدل3.3% [1].

2- الخلل في سوق العمل (محدودية فرص العمل للمتعلمين): وذلك نتيجة ما يلي:

- عدم قدرة الاقتصاد الوطني على إيجاد فرص عمل كافية ارتباطا باستراتيجية التنمية المتبعة؛
- غياب ثقافة المبادرة وريادة الأعمال، وهوما أدى إلى تحجيم دور هذا القطاع، الذي تركزت استثماراته في الأسواق المحمية، مما قلص من احتمالات توسعه ليكون مصدرا حقيقيا للنمو والتشغيل؛
- الطبيعية الريعية للاقتصاد الوطني والتي أفضت إلى:
- اقتصاد غير متنوع وهوما يؤكده مؤشر هرفندال – هيرشمان لقياس درجة التنوع الاقتصادي، إذ بلغت قيمة المؤشر في الجزائر 0.12، وهوما يؤكد على تباطؤ في تنوع الهيكل الإنتاجي للبلاد[2]؛
- قطاعات اقتصادية غير تنافسية تبحث عن الريع؛
- المحسوبية التي تحد من نمو القطاع الخاص وأداء دوره، عدا قلة من أصحاب الأعمال المرتبطين بأوساط صنع القرار.

[1] The global competitiveness report, world economic forum, 2016-2017, p103.

[2] أحمد سلامي ووفاء تنقوت، التنويع الاقتصادي وإشكالية إعادة تشكيل نموذج النمو الاقتصادي الجديد في الجزائر في ظل الاوضاع المالية السائدة الملتقى الدولي الأول للمقاولاتية: المقاولاتية ركيزة أساسية لتحقيق التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، يومي 11 -12 أكتوبر 2017، ص13.

3- الخلل في آليات تنظيم سوق العمل: وذلك من خلال:

- نقص المعلومات، ونقص شبكات الاتصال بين الباحثين عن العمل وأصحاب الأعمال؛
- غياب سلم مؤهلات ومعايير مهارات مهنية واضحة، ما شكل عائقا أمام تقوية الربط بين مخرجات التعليم وسوق العمل؛
- انتشار ظاهرة المحسوبية في التعيين وفي الوظائف، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص.

المطلب الثالث: مساهمة مخرجات قطاع التعليم العالي في تطور الإنتاج

لعل أبرز الأدوات التي تؤثر تأثيرا مباشرا على الاقتصاد هو الدور المتعلق بتأهيل القوى العاملة المكوّنة على مستوى عال من الكفاءة، فاستطاعت الجامعة الجزائرية أن تؤهل أزيد من 2.000.000 متخرج طيلة 50 سنة في قطاع التعليم العالي أغلبهم متخرج من مؤسسات تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مختلف الاختصاصات والفروع، ويعدّون اليوم العمود الفقري في مجمل نشاطات البلاد، حيث تضاعف عدد المتخرجين في سنة 2011 ب 2649 مرة مقارنة بسنة الاستقلال 1962، أين سجل 93 فقط سنة الاستقلال، وب 325 مرة مقارنة بسنة 1970[1].

[1] تيلولت سامية، الأثر المتبادل بين التعليم العالي والتنمية ومدى فعالية الخدمات الجامعية في مردود التعليم في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، قسم العلوم الاقتصادية، 2013-2014، ص173.

الجدول رقم (3-12): تطور القوى العاملة وتطور عدد المتخرجين واليد العاملة مع تطور الإنتاج الوطني

السنة المدنية	السنة الجامعية	المتخرجون *	م شر تطور المتخرجين	اليد العاملة الإجمالية A (10^3)	م شر تطور اليد العاملة	الإنتاج الوطني B (10^9)	مؤشر تطور الإنتاج الوطني	الناتج الوطني الخام PIB (10^9)	مؤشر تطور PIB	إنتاجية العامل
1970	**1971/1970**	13903	100	1983	100	21،21	100	18،28	100	10696
1974	**1975/1974**	22543	162	2293	115	29،49	233	56،55	197	21496
1978	**1979/1978**	36347	261	2859	144	08،92	438	83،104	372	32207
1984	**1985/1984**	35974	258	3715	187	01،231	1111	85،263	936	62183
1986	**1987/1986**	34639	249	3914	197	46،250	1190	55،296	1057	63991
1988	**1989/1988**	32585	234	4118	207	03،290	1380	71،347	1239	70430
1990	**1991/1990**	40081	288	4289	216	80،472	2247	38،554	1978	110235
1992	**1993/1992**	41224	296	4406	222	62،918	4371	69،1074	3835	208492
1994	**1995/1994**	42637	306	4325	218	94،1274	6066	40،1487	5310	294784
1998	**1999/1998**	51664	371	-	-	01،2424	11542	12،2810	10035	-
1999	**2000/1999**	58487	420	-	-	15،2802	13342	12،3215	11482	-
2001	**2002/2001**	64882	466	6228	314	-	-	6،4078	14473	-

المتخرجون هم جميع المتخرجين من قطاع التعليم العالي زائد المتخرجين من التكوين التابع للقطاعات الاقتصادية (Hors Mesrs) زائد الخرجين من التكوين المتواصل (تدرج).

المصدر: تيلولت سامية، الأثر المتبادل بين التعليم العالي والتنمية ومدى فعالية الخدمات الجامعية في مردود التعليم في الجزائر، 2013-2014، ص173.

وهذه الأعداد الهائلة من القوى العاملة وعلى رأسها متخرجو التعليم العالي في شكل إطارات ومسؤولين ساهمت إلى جانب عدة عوامل أخرى في رفع الإنتاج الوطني من 21.21 دج سنة 1970إلى 15،2802 مليار دج سنة 1999 حسب الجدول، أي أن العدد تضاعف بأكثر من 133 مرة خلال هذه المدة، وتضاعف ب 188 مرة بالقيمة المضافة من سنة 1968 إلى 2000، أين سجل على التوالي من74،18 مليار دج إلى 02،3404 مليار دج. مما يستلزم ارتفاع الناتج الداخلي الخام (**PIB**) من 18،28 مليار دج سنة 1970 إلى 67،4078 مليار دج سنة 2000، أي بارتفاع

قدرة 144 مرة. وهذا في الوقت الذي تضاعف فيه متخرجو التعليم العالي بقرابة 5 مرات من19970إلى 2000.

وفي العقد الأخير (الألفينيات) شهد PIB من سنة 2003 تذبذبا في النمو من سنة إلى أخرى، فمن5149 مليار سنة 2003 انخفض إلى 4857 مليار دولار سنة 2004 بسبب تذبذب سعر النفط، ليعود في الارتفاع سنة 2005 و2006 ويستمر في الارتفاع إلى غاية 2010، أين سجل 11892 مليار دولار بسبب صحة الاقتصاد الوطني بفضل النتائج الإيجابية في القطاعات التالية: الأشغال العمومية، الخدمات، الصناعة، الفلاحة، وارتفع نموPIB في سنة 2010 نتيجة الاستثمارات في هذه القطاعات وزيادة الطاقة الإنتاجية[1].

إن الناتج الداخلي الخام هو المؤشر الذي يعتبر الركيزة الأساسية في معرفة مدى نمو اقتصاد بلد ما، أو استقراره، أو تراجعه بين فترتين زمنيتين، وكلما كان هذا المؤشر مرتفعا دلّ على زيادة حجم السلع والخدمات المنتجة، والعكس بالعكس.

ففي الجزائر، كان هذا المؤشر أكبر من نظيره في الدول المتقدمة خلال العقد الأخير (2001-2009) باستثناء سنة 2006 وخاصة سنوات متتالية (2005-2001) وبالإضافة إلى سنة 2009، إذ بلغ أكبر معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي في سنة 2003 إلى 6.9%، وهي نسبة تفوق الدول المتقدمة والنامية، أما باقي السنوات ونلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-13): معدلات نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي في الفترة (2009-1999)

البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الدول المتقدمة	5،3	0،4	2،1	6،1	9،1	2،3	6،2	0،3	7،2	2،0	2،3
الدول النامية	1،4	0،6	8،3	8،4	3،6	5،7	1،7	0،8	7،8	0،6	5،2
الجزائر	2،3	1،2	7،2	7،4	9،6	2،5	1،5	0،2	0،3	4،2	4،2

المصدر: عبد الكريم بعداش، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثامن، ص 166.

[1] عبد الكريم بعداش، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد: 8، شلف، ص164.

نلاحظ أن هناك تراجعا مسجلا في نمو الناتج الداخلي الإجمالي خلال السنوات الأخيرة المذكورة في الجدول والذي كان سببه قطاع المحروقات الذي انكمش بمعدلات تراوحت بين 2.5%و0.7%، عكس باقي القطاعات التي استمرت في النمو بمعدلات تجاوزت 5% سنويا خلال الفترة (2008-2003) باستثناء سنة 2005، إذ يلاحظ أن معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي لم يتجاوز 3% منذ 2006، رغم أن الجزائر عرفت فائضا ماليا لا نظير له منا الاستقلال، لكن هذا الرخاء لم ينعكس على واقع التنمية الاقتصادية، بل استخدم في التسديد المسبق للمديونية الخارجية[1].

إن ظاهرة المؤشر PIB تخفي عيوبا للتنمية الاقتصادية في الجزائر منها:

- الاعتماد المفرط لهذا المؤشر على قطاع المحروقات؛
- ارتباط قطاع المحروقات بواقع السوق الدولية.

إن تحديد أثر التعليم العالي على التنمية، أو بتعبير أخر فمن عملية تقييم الكفاءة الخارجية لنظام التعليم العالي ستكون صعبة، لعدم توافر البيانات اللازمة التي تبيّن لنا فروع العمل التي التحق بها الخريجون فعلا، لكننا نستطيع أن نتعرف على مدى الكفاءة هذه، منذ خلال مؤشر الإنتاجية الفردية، والتي تطورت بشكل كبير عبر السنوات.

ونظرا لصعوبة الحصول على الإحصائيات الجديدة، نكتفي بنظرة إلى هذه الموجودة في الجدول المذكور والذي يمكن أن نحصل عليها بقسمة إجمال الإنتاج الوطني على عدد القوة العاملة لنفس السنة، وعلى أن نحاول أن نحسب قيمة الإنتاج بالأسعار الثابتة حتى نستبعد أثر تقلبات الأسعار، علما بأن ارتفاع إنتاجية الفرد ليس مردها فقط إلى العلم وإنما أيضا لجوانب أخرى.

[1] تيلولت سامية، الأثر المتبادل بين التعليم العالي والتنمية ومدى فعالية الخدمات الجامعية في مردود التعليم في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص133.

خلاصة الفصل الثالث:

حاولنا من خلال هذا الفصل الوقوف على واقع التعليم العالي بالجزائر منذ نشأته مع المراحل التي مر بها، والمبادئ التي يقوم عليها، وتم التعرف على مختلف الإمكانيات التي يتوفر عليها النظام وكيفية تمويله، وكذا دور مخرجاته للنهوض بالقطاع وعلاقتها في تطور القطاع الاقتصادي.

حيث تجلى أثر واهتمام عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر لقطاع التعليم العالي من خلال المخصصات المتزايدة سنويا في الميزانية العامة للدولة لقطاع التعليم العالي، ومن خلال التوسع الذي حصل في عدد الطلاب والجامعات والمعاهد والمدارس ومراكز البحوث والإقامات الجامعية والمطاعم ... إلا أن هذا التوسع كان توسعا كميا لا يأخذ بعين الاعتبار معايير الكفاءة، والربحية الاقتصادية، ووضع سوق العمل، أي أن التوسع في التعليم العالي حتى يكون مبررا اقتصاديا، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار ناحية هامة وهي تهيئة محطات الاستقبال لخريجي الجامعات والمعاهد.

وكما اتضح من خلال التحليل، بأن الاختلالات التي شهدها هيكل الخريجين لم تتلاءم ومتطلبات سوق العمل، هذا الأخير الذي يعاني بدوره من تشوهات، سواء من ناحية هيكله أومن ناحية آليات تنظيمه، والناتجة عن الطبيعية الريعية للاقتصاد الجزائري في حد ذاتها، بحيث تفضي دائما إلى اقتصاد هش، يتبعه ضعف في توليد تراكم رأسمال بشري، وتطوير تكنولوجي.

خاتمـــة

ترتبط القيمة الاقتصادية للتعليم العالي بمدى مساهمته في مختلف جوانب التنمية، وما دامت مواصفات العامل البشري تتأثر بعوامل عديدة من أهمها التعليم فإن هذا الأخير يعتبر الركيزة الأساسية التي تنبني عليها المعارف والمهارات، لذا ركز علماء اقتصاديات التعليم على المتعلم، وعوائد أخرى غير مباشرة تؤثر بشكل غير مباشر على الجوانب الأخرى للتنمية، كالمساهمة في تقليل الجريمة، وتظهر في شكل وفرات خارجية تغيير أنماط الحياة والاستهلاك، الوعي السياسي...الخ. ونتيجة لتقدير دور التعليم في تطور المجتمعات ورقيها أكدت النظريات الاقتصادية القديمة والحديثة دور التعليم في التنمية الاقتصادية لأنه يجعل العاملين أكثر كفاءة ومهارة وهذا ما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية إن اعتبار التعليم من ضروريات التنمية الاقتصادية مسألة اتفق عليها أغلبية الاقتصاديين بل واعتبرها البعض المحرك الأساسي لعملية التنمية.

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: صحيحة، تشكل مسألة تمويل التعليم العالي ضغطا كبيرا على العديد من البلدان لاسيما في بلدان العالم الثالث كالجزائر، وما يميز الجامعات في هذه الدول هو احتكار الدولة للتعليم العالي أي أن الجامعات وباعتبارها من المرافق العامة تدار من قبل الدولة ولا وجود فيها للقطاع الخاص.

الفرضية الثانية: صحيحة، إن إلقاء نظرة متفحصة عن أساليب ومصادر تمويل التعليم العالي بالجزائر يبين أن هذا الأخير يسير ويمول بواسطة المساعدات التي تقدمها الخزينة العامة، ضمن الاعتمادات المالية المخصصة لمرفق التعليم العالي. ويعد تمويل التعليم العالي من أهم عناصر تطوير العملية التعلمية، حيث نجد إدراك المسؤولين في هذا البلد المعطاء بأهمية التعليم ودوره في التنمية، ويظهر ذلك من خلال كفاية مستويات تمويله والتي تظهر جليا من خلال المخصصات المرصودة له من الميزانية الدولة سنويا.

الفرضية الثالثة : صحيحة، ويبقى التحدي المستقبلي الضخم الذي يواجه التعليم العالي هو التوصل إلى حلول ابتكارية تؤدي إلى تطوير نظام جودة جامعي يمكن له أن ينجح تعليما أكثر كفاءة وأرقى نوعية وبكلفة أقل .

وبناء على ما سبق، حاولنا معالجة هذا الموضوع والوصول به إلى النتائج التي من خلالها يمكن تأكيد أو نفي الفرضيات التي اعتمدت في بحثنا، والتي على أساسها يمكن تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات.

نتائج الدراسة

بناء على دراسة هذا الموضوع وتحليله، فإن الإجابة على الإشكالية المطروحة في المقدمة ومن خلال اختبار الفرضيات يدفعنا إلى الخروج بالنتائج التالية:

-هناك أهداف عديدة للجامعة في مقدمتها تنمية وصقل شخصية الطالب وتطوير قدراته ومهاراته الأكاديمية والعلمية، كما تساهم الجامعة في خدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

-كل التعاريف والمفاهيم للجامعة ركزت على أن الجامعة هي أعلى مؤسسات علمية تهتم بالتدريس والبحث العلمي والطالب. وهي مركز للاختصاص والتدريب وإنتاج المعرفة الإنسانية كما ترفد سوق العمل بالكوادر والخبرات والمهارات البشرية من اجل خدمة التنمية.

-للتعليم العالي أهمية كبيرة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، كما تزداد أهميته لما يكون رابط مشترك بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية للبلاد، فكلما كان معرفة أكثر لدور التعليم العالي في الجانب الاقتصادي والاجتماعي أعطي الاهتمام الأكبر في جميع جوانبه، خاصة الجانب التمويلي

-الأبحاث النظرية تؤكد على الدور الإيجابي للتعليم في النمو والتنمية الاقتصادية حيث يعتبره البعض المحرك الرئيسي لعملية التنمية؛

-اهتمام قطاع التعليم العالي بالمقاربة الكمية، وإهمال معايير الكفاءة الاقتصادية في تحليل العلاقة بين الجامعة وسوق العمل؛

-عدم الاهتمام بالدراسات العليا والبحوث بالدرجة الكافية وتوظيف هذه الدراسات لخدمة المجتمع؛

-غياب الكفاءة في نفقات التعليم العالي؛

-رغم المجهودات المالية التي بذلت والإصلاحات التي مست التعليم العالي في الجزائر فإنه لاتزال يعاني من اختلالات كبيرة أثرت سلبا على مردوديته، ويظهر ذلك في عجز الموارد المالية عن مواجهة التزايد المستمر لعدد الطلبة، حيث لم يتماشى حجم الإنفاق مع التزايد المستمر للطلبة خاصة بالنسبة للنفقات المرتبطة مباشرة بالعملية التعليمية.

توصيات الدراسة

-ضرورة إشراك الجامعات في وضع الخطط التفصيلية للتنمية التي يحتاجها المجتمع وان تكون الخطط شاملة لجميع القطاعات الإنتاجية،

-العمل على تجاوز كافة العقبات التي تقف عائقاً أمام تحقيق مبادئ التنمية في الجامعات، رفع الكفاءة الخارجية للتعليم العالي من خلال ربط مناهجه بأهداف التنمية الشاملة؛

-يجب على الجامعات إعطاء أهمية للتقدم التكنولوجي الذي يساعد على تطوير وتعزيز؛

-وجود التنمية الاقتصادية في الدول المعنية مع ضرورة توفير المختبرات العلمية للبحث العلمي استمرار مسؤولية الدولة على التعليم وتدخلها المباشر في تمويله ومراقبته أبحاثه وتوجيهه بما يخدم حاجاته الاجتماعية؛

-تبني الحكومة ووزارة التعليم العالي برامج جديدة للتخطيط الاستراتيجي ووضع الأولويات في التمويل والإنفاق على الجامعات؛

-مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المحلي وذلك بتقديم الدعم المالي والمعدات اللازمة لعملية التعليم في الجامعات.

وفي الأخير، نأمل أن يكون لجهدنا هذا، إضافة منهجية ومعرفية، تفيد الباحثين. ثم إن أي تقصير ورد في متن الرسالة من شأنه أن يكون منطلقا لدراسات أخرى أكثر عمقا، وأدق تحليلا، تحقق ما عجزنا عن تحقيقه، ولِكُلٍ درجات مما عملوا.

أفاق البحث:

وفي الاخير يمكن اقتراح مجموعة من المواضيع يمكن تناولها في دراسات مستقبلية كالآتي:

1- الحلول التي تؤدي إلى تطوير التعليم العالي بحيث يصبح ينتج تعليما أكثر كفاءة وبأقل تكلفة؛

2- كيفية تخطيط ومراقبة الإنفاق الاستثماري في مؤسسات التعليم العالي؛

3- كفاءة الإنفاق العام على الخدمات الجامعية؛

4- الاستثمار في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.

تم بعون الله إنهاء هذا العمل.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

1. أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الاولى، 2011.

2. أحمد عبد الرحمن، أهمية التعليم في التنمية البشرية والتطور الاقتصادي والاجتماعي، دار الجامعية الاسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 2001.

3. احمد العربي ولد، دليل جامعة الجزائر للمدرسين والطلاب، ديوان النشر الجامعي، الجزائر، 2017.

4. أحمد محمد مندور، احمد رمضان نعمة الله، المشكلات الاقتصادية للموارد والبيئة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1996.

5. إسماعيل عبد الرحمن وحربي عريقات، مفاهيم أساسيات في علم الاقتصاد الكلي، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان،1999.

6. إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، نظريات، نماذج، استراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

7. أنور معزب، أهمية التعليم العالي في التنمية الاقتصادية، مقالة من المنتدى اليمني للتعليم العالي، 2012.

8. جنابي، طاهر موسى، فليح حسن، عملية تكوين المهارات ودورها في التنمية الاقتصادية، دار بغداد للطباعة والنشر، العراق، 2013.

9. حامد عمار، التعليم وتحديات الهوية القومية، مركز البحوث العربية بالتعاون مع دار المحروسة، مصر،1998.

10. حربي عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2000.

11. دليل جامعة الجزائر للمدرسين والطلاب، ديوان النشر الجامعي، الجزائر، 2017.

12. رابح تركي، أصول التربية والتعليم في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1990.

13. طارق علي حماز، التنمية الاقتصادية والبشرية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الاولى،2010.

14. رابح رتيب، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، مصر، الطبعة الاولى، 1999.

15. رمزي احمد عبد الحي، التعليم العالي والتنمية، دار وفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2006.

16. رمزي سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية، الأردن، الطبعة الاولى 1998.

17. سامي سلطي عريفج، مدخل إلى التربية، دار الفكر، مصر، الطبعة الثانية، 2002.

18. سعد الظفيري، يعقوب الرفاعي، الإدارة الحكومية والتنمية، منشورات ذات السلاسل، الكويت، الطبعة الاولى،1999.

19. صبحي تادرس قريصة، مذكرات في التنمية الاقتصادية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1984.

20. صفوت عوض الله، الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال ودور البنوك في مكافحة هذه العملية، دار النهضة العربية، مصر، الطبعة الثانية. 2003.

21. صفوت عوض الله، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة،1996.

22. عبد الرحمان بوابقجي، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الاولى، 1986.

23. عبد الطيف مصطفى، عبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار الحسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الاولى، 2014.

24. عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الاولى، 2005.

25. عبد الله زاهي الرشدان، في اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، الأردن، 2015.

26. عبد الله محمد عبد الرحمن، دراسات في علم الاجتماع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1998.

27. عبد النور كاظم، دور الأستاذ الجامعي في تنمية التفكير والإبداع عند طلبته وزملائه، جامعة بابل، العراق، 2010.

28. علي الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان، عمان، الطبعة الاولى، 2010.

29. علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي الواقع- العوائق، دار جليس الزمان، عمان، 2009

30. عمر محمد علي، رؤية مستقبلية لدور التعليم والبحث العلمي، دار طلا سيدار، دمشق، 1988.

31. عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الاولى، 2000.

32. كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الاولى، 1986.

33. محمد الربيعي، دور التعليم العالي ومسؤولية الجامعات العراقية في رفد سوق المعرفة، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2011.

34. محمد العربي ولد خليفة، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى،1989.

35. محمد العماري، التنمية الاقتصادية والتخطيط، دار النهضة الحياة، دمشق، الطبعة الاولى، 1996.

36. محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء النشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى، 2010.

37. محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الاولى،2001.

38. محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، دار جامعة الإسكندرية، الطبعة الاولى، 2008.

39. محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الإقتصادية، مركز الأصيل للطبع والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الثانية، 2003.

40. محمد الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية الاسكندرية، الإسكندرية، مصر، 2000.

41. محمد مسعد ياقوت، أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي، دار النشر للجامعات، القاهرة، الطبعة الاولى، 2007.

42. محمد منير مرسي، الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه، مطبعة النيل، القاهرة، 2002.

43. محمد منير مرسي، الإدارة التعليمية: أصولها وتطبيقاتها، دار عالم الكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005.

44. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الاولى، 2007.

45. منذر عبد السلام، دراسات في اقتصاديات التربية، دار الطليعة، بيروت، لبنان،1974.

46. مهدي السامرائي، إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الانتاجي والخدمي، دار جرير للنشر، والتوزيع، عمان، 2007.

47. بسمان فيصل محجوب، إدارة الجامعات العربية في ضوء المواصفات العالمية: دراسة تطبيقية لكليات العلوم الإدارية والتجارة، منشورات العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007، ص83.

48. هاشم فوزي العابدي، يوسف حجيم الطائي، التعليم الجامعي من النظور إداري، دار اليازوري العلمية، عمان، 2011.

49. هاشم فوزي دباس العبادي وآخرون، إدارة التعليم العالي، دار اليازوري العلمية، عمان، 2009.

50. هاشم فوزي دباس العبادي، يوسف حجيم الطائي، افنان عبد العلي الاسدي، إدارة التعليم الجامعي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى،2009.

الرسائل والأطروحات

1-نوال نمور، كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012.

2-بن ونيسة ليلى، اقتصاد المعرفة وجودة التعليم العالي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علوم الاقتصاد والتسيير العمومي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى إسطمبولي، معسكر، 2015-2016.

3-نيس سعيدة، دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الموارد البشرية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015.

4-جيلالي غلام الله، واقع تسيير الموارد المالية للجامعات الجزائرية في ظل متغيرات المحيط الجديدة، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، 2009.

5-براهمي حسينة، تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2004-2005.

6-رغد زكي قاسم السعدي، تأثير الخصخصة والاستثمار الاجنبي في التغيرات الهيكلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص الاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، 2011.

7-كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، 2012-2013.

8-ذهبية الجوزي، الحكم الراشد وجودة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، مذكرة لنيل الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر 3 العاصمة، 14-04-2013.

9-بوعمامة خامرة، استراتيجية تطوير إدارة الموارد البشرية في التعليم العالي دراسة حالة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مذكرة نيل شهادة ماجستير تخصص التسيير العمومي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة الجزائر 3 ،2011.

10-عبد الكريم زرمان، نظام التعليم العالي في الجزائر وعلاقته بأداء الأستاذ الجامعي دراسة ميدانية بجامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص علم الاجتماع وتنظيم العمل، جامعة باتنة، 2004.

11-موسي نور الدين، إشكالية تمويل التعليم العالي بالجزائر في إطار برنامج الإصلاح 2000-2009، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلو الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012.

12-احمد زرزور، تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام ليسانس وماستر والدكتوراه في ضوء تحضير الطالبة الى عالم الشغل، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علم النفس التنظيمي وتنمية الموارد البشرية، جامعة قسنطينة، 2006.

13- كياري فطيمة الزهرة، تقييم نفقات التعليم العالي في المؤسسة الجامعية – دراسة حالة جامعة معسكر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة، جامعة تلمسان، 2012.

14-تيلولت سامية، الأثر المتبادل بين التعليم العالي والتنمية ومدى فعالية الخدمات الجامعية في مردود التعليم في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، قسم العلوم الاقتصادية، 2013-2014.

ملتقيات:

1. أحمد سلامي ووفاء تنقوت، التنويع الاقتصادي وإشكالية إعادة تشكيل نموذج النمو الاقتصادي الجديد في الجزائر في ظل الاوضاع المالية السائدة الملتقى الدولي الأول للمقاولاتية: المقاولاتية ركيزة أساسية لتحقيق التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، يومي 11 -12 أكتوبر 2017.

2. بولرباح عسالي، الدور الحضاري للجامعات ومواكبة متطلبات التنمية المحلية، بحث مقدم في الملتقى الأول حول تقويم دور الجامعات الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحل ي2010.

3. عبد السلام زايدي، منظومة الأنترنت واستخداماتها في المؤسسات الجامعية العربية، مع الإشارة إلى بعض النماذج العربية، ملتقى المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،2007.

4. محمد عبد الوهاب العزاوي، جمال داود سلمان الدليمي، جودة التعليم في الجامعات العربية الخاصة، بحوث وأوراق عمل ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية (الاستراتيجيات – السياسات – الاليات)، المنامة، مملكة البحرين، أكتوبر 2011.

5. محمد عبد الوهاب العزاوي، جمال داود سلمان الدليمي، جودة التعليم في الجامعات العربية الخاصة، بحوث وأوراق عمل ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية (الاستراتيجيات – السياسات – الاليات)، المنامة، مملكة البحرين، أكتوبر 2011.

6. مقدم وهيبة، الحاجة إلى تطوير المناهج الجامعية بما يتناسب مع متطلبات سوق الشغل في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 20-21 ماي 2010.

7. مهدي محمد القصاص، التعليم العالي والبحث العلمي، الأزمة وسبل تجاوزها، الملتقى الدولي الثالث حول واقع التنمية البشرية في اقتصاديات البلدان الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 27/26 نوفمبر 2007.

القوانين:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المؤرخ في 4 أفريل 1999 الموافق ل 22 شعبان 1419ه، العدد 24.

2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية، المؤرخ في 23 أوت 2003 الموافق ل 18 ذي الحجة 1426ه، لعدد 51.

3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المؤرخ في 16 أوت 2005 الموافق ل 23 محرم 1426ه، العدد 58.

مجلات:

1. بن لوكيل رمضان وبشاري سلمى، الأهمية الاستراتيجية للصناعات التحويلية في تنمية القطاع الصناعي دراسة مقارنة الجزائر–تونس، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 31، 2015.

2. بن ونيسة ليلى وبن عيو الجيلالي، واقع جودة التعليم العالي في الجزائر من منظور التصنيفات الدولية، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ال عدد1، 2015.

3. رجب بن علي العويسي، البحث العلمي والتنمية المستدامة، جريدة الوطن، الوطن اليوم للطباعة والنشر والتوزيع، العدد 658، الأردن، 29 يونيو2016.

4. دهان محمد، العوامل المحددة للاستثمار التعليمي في رأس النال البشري في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، ال عدد31، 2009.

5. سعيد الصديقي، الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي: الطريق نحو التميز، مجلة رؤى استراتيجية، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات، العدد 6، مجلد 2، أفريل 2014.

6. علي هود باعباد، الجامعات العربية بين الواقع والطموح، مجلة اتحاد الجامعات العربية، عمان، العدد 5، أفريل 2009.

7. فلاح كريمة ومداح عرايبي الحاج، البحث العلمي في الجامعات الجزائرية: الواقع ومقترحات التطوير، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 15، 2016.

8. فوزي سعيد، دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية 2009، مجلة جامعة الازهر فلسطين، يونيو2010، مجلد12، عدد1.

9. فوزي سعيد، دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية، مجلة جامعة الازهر فلسطين، مجلد12، عدد1، 2010.

10.فؤاد قاسم محمد وآخرون، رصانة المجلات والنشر العلمي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جمهورية العراق، العدد 31، 2015،31.

11. فؤاد قاسم محمد وآخرون، رصانة المجلات والنشر العلمي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جمهورية العراق، العدد 31، 2015.

المؤتمرات

1. امين محمود، التعليم العالي والبحث العلمي ومسار التنمية في الوطن العربي، المؤتمر العربي الثالث الجامعات العربية: التحديات والأفاق، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، جانفي 2010.

2. جاسم العاني، توجهات المؤسسة العلمية العربية في توثيق تفاعلها ولي ارتباطها بقطاعات التنمية الاقتصادية، محاضرة ألقيت في مؤتمر العربي الأول حول الجامعات والمؤسسات البحثية ودورها في أنشطة البحث والتطوير، 21-23 ماي 2000.

3. امين محمود، التعليم العالي والبحث العلمي ومسار التنمية في الوطن العربي، المؤتمر العربي الثالث "الجامعات العربية: التحديات والأفاق "، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، جانفي 2010.

4. عطية اسماعيل أبو الشيخ، دور التعليم العالي في بناء مجتمع المعرفة العربي في ظل تحديات العصر، المؤتمر العربي الثالث " الجامعات العربية-التحديات والأفاق"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2010.

5. مروان راسم كمال، التعليم العالي في الوطن العربي واقع وتحديات، المؤتمر العربي الثالث "الجامعات العربية-التحديات والافاق" المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2010.

6. هالة صلاح الحديثي، دور الجامعات في حماية التراث الثقافي غير المادي، المؤتمر العربي الثالث "الجامعات العربية- التحديات والأفاق"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2010

روابط الكترونية

1. منتدى بعنوان: algerie360° على الموقع: https://www.algerie360.com/ .

2. سلمى رزق الله، مساك أمينة، مقال بعنوان: الادارة الاستراتيجية للموارد البشرية ودورها في خلق الميزة التنافسية للمؤسسة الجزائرية، ال عدد13، المجلد 4، 2017. على الموقع: www.ajsp.serist.dzبتاريخ: 2019/02/16 بتوقيت: 13:45

3. أنور معزب، أهمية التعليم العالي في التنمية الاقتصادية، مقالة من المنتدى اليمني للتعليم العال ي2012، على الموقع: https://hournews.net/news بتاريخ: 2019/04/02 بتوقيت: 18:30

4. مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية الاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، الجزائر بالأرقام، آخر بيانات مؤشر فئة: التعليم والعلوم والتكنلوجيا، على الموقع: http://www.ons.dz بتاريخ: 2019/04/25 بالتوقيت: 19:20.

5. موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر 50 سنة في خدمة التنمية 1962-2012، ص63. على الموقع: psyeduc.wordpress.com بتاريخ: 2019/04/1 بتوقيت: 13:00

6. DGRSDT, éléments sur la propriété intellectuelle en Algérie et recueil de brevet d'invention, 2015. Vu sur le site www.dgsdt.dz le 06/04/2019 a: 21: 30

7. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، ص268، على الموقع: www.amf.org بتاريخ: 2019/04/10 بتوقيت: 16:30

مراجع باللغة الأجنبية:

1. Annuaire statistique, quarantième Edition, Unesco, France, 2007.
2. Benoit millot, l'économie de l'enseignement supérieur, cujas، France, 1980.
3. Bouara mohamed tahar, le service public, revue idara, vol n 1, 1989.
4. DGRSDT, éléments sur la propriété intellectuelle en Algérie et recueil de brevet d'invention, 2015.
5. Ferroukhi Djamel, Le rendement du système d'enseignement supérieur, Rapport Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement, Alge,1987.
6. Le thanh khoi, industrie de l'enseignement, paris, France,1963.
7. Rapport de la conférence nationale des universités ، "bilan de la rentrée universitaire 2013/2014" le 9 janvier 2014.
8. The global competitiveness report 2016-2017، world economic forum.
9. The World Bank ،education in the Middle East & North Africa ، a strategy towards learning for development ، human development sector Middle East & North Africa region, 2014.

ملخص:

يعد التعليم العالي ركنا أساسيا في النظام التربوي نظرا للمهام التي يضطلع بها، والتي تجعله من المؤشرات التي يقاس بها مدى تقدم الأمم وتطورها، وأدركت الدول أن قوة بقاءها لا تتم إلا من خلال تنمية رأس مالها البشري، وذلك من خلال إعادة الاعتبار إلى قطاع التعليم العالي والدور الذي يمكن أن يقوم به في تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية.

وعلى غرار باقي مراحل التعليم، تطور التعليم العالي في الجزائر من الناحية المادية والبشرية ومن حيث الهياكل البيداغوجية وتضاعف عدد الطلبة والأساتذة، مما استوجب زيادة الانفاق عليه وذلك برفع مستويات تمويله، ويعد التمويل أحد أهم التحديات التي تواجه الجامعات، نظرا لحجاتها المستمرة للأموال المقابلة الحاجة المتزايدة ليس فقط لنوع من التعليم وإنما لتعليم ذي نوعية جيدة.

الكلمات المفتاحية: قطاع التعليم العالي، التمويل، التنمية الاقتصادية، الجزائر.

Résumé:

L'enseignement supérieur est considéré comme la pierre angulaire dans le système éducatif en raison de ses taches entrepris, ce que lui donne une grande importance dans la mesure de développement des nations, et les états ont compris que leur survie ne serait possible que par le développement capital humain à travers la réhabilitation du secteur de l'enseignement supérieur, et ce rôle qu'il peut jouer pour répondre aux exigences du développement économique.

A l'instar de tous les paliers de l'enseignement, l'enseignement supérieur en Algérie s'est développé à tous les niveaux tant matériels qu'humains, et que le financement de ce secteur devenu l'un des défis les plus importants auxquels les universités font face, pour répondre à la nécessité non seulement des niveaux de financement, mais aussi d'assurer de la bonne qualité du système.

Les mots clés: L'enseignement supérieur, le financement, Développement économique, l'Algérie.